



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

تحليل اطار العمل التشريعي للاعسار المالي ارشادات حول تطوير قانون إعسار مالي جديد في الأردن

28 تموز 2008

تم إنشاء هذه النشرة ليتم استعراضها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تم تجهيز هذه الوثيقة من قبل جوزيف لوثر و
لانا حبش

تحليل اطار العمل التشريعي للاعسار المالي
ارشادات حول تطوير قانون إعسار مالي جديد في الأردن

الوكالة الأمريكية للانماء الدولي / الأردن برنامج التنمية الاقتصادية (سابق)

رقم العقد: 278-C-00-06-00332-00

بيرينغ بوينت إنك

الوكالة الأمريكية للانماء الدولي / الأردن

مكتب التنمية الاقتصادية

28 تموز 2008

المؤلفان: جو لوثر ولانا حبش

محرر رقم:

تنويه:

إن وجهات نظر المؤلف المعبر عنها في هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للانماء الدولي أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحتويات

المقدمة 1

1.....	أهمية قانون الاعسار؟
1.....	قانون الإعسار المالي الحالي في الأردن
2.....	عملية التشاور
3.....	تحليل المواضيع
3.....	ملخص للمواضيع الهامة التي تتعلق بقانون الاعسار المالي

التشريع 4

5.....	ارشادات للمراجعات على قانون الإعسار المالي الأردني
5.....	2- ما هي القوانين الأخرى التي تحتاج للتعديل؟
6.....	القوانين والممارسات الدولية
6.....	ارشادات للمراجعات حول قانون الاعسار المالي الأردني
8.....	قانون UNCITRAL النموذجي حول الإعسار المالي عبر الحدود
8.....	المبادئ التي توجه القانون
8.....	القوانين والممارسات الدولية
11.....	مبادئ البنك الدولي: الأهداف والسياسات الرئيسية
11.....	ارشادات للمراجعات لقانون الاعسار المالي الأردني
12.....	مطالبات أجور العمال
12.....	القوانين والممارسات الدولية
14.....	ارشادات للمراجعات لقانون الاعسار المالي الأردني
17.....	القائمة 3: اعادة التنظيم
18.....	ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني
18.....	القانون الحالي والممارسة في الأردن
19.....	قائمة 4: التعامل مع المدين لما بعد الاعسار المالي
20.....	ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني
20.....	نطاق القانون
20.....	7- من هم المدينون الذين يجب أن يخضعوا لاجراءات الاعسار المالي (على سبيل المثال، الأعمال، البنوك، شركات التأمين، البلديات، المستهلكون)؟
26.....	ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني
26.....	القانون الحالي والممارسة في الأردن
27.....	القائمة 7: الحق في رفع قضية اعسار مالي
27.....	الاجراءات في القانون
28.....	10- هل يتوجب وجود وقف سير تلقائي بكافة المطالبات وما هي الخصائص المتوجب توافرها؟
29.....	القائمة 8: وقف السير بالاجراءات التلقائي

.....32.....	12- ما هي الأساليب والاجراءات المتوجب استخدامها لتصفية الأصول؟
.....34.....	ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني
.....36.....	القائمة 11: الاجراءات فيما يتعلق بالاحتيايل
.....37.....	المؤسسات المنفذة والداعمة
.....38.....	القائمة 12 – ادارة القضية
.....39.....	15- ما هي المؤسسات اللازمة لمساندة قانون الاعسار المالي؟
.....40.....	القائمة 13: تخصص محكمة الاعسار المالي
.....42.....	قائمة 14: المصفيون / الولاء / المصفون
.....44.....	الملحق 1
.....44.....	محاضر اجتماعات الطاولة المستديرة حزيران 2008
.....77.....	الملحق 2
.....81.....	الملحق 3
.....82.....	الملحق 4

المقدمة

يقوم برنامج (سابق) بمساعدة دائرة مراقبة الشركات لتطوير قانون إعسار مالي جديد¹.

يتوفر لدى الأردن حالياً إجراءات تصفية وإعادة الهيكلة المالية ("صلح واق من الإفلاس") المنصوص عليها في قانون الشركات والقانون التجاري. تعتبر هذه الأحكام غير مواتية حيث يسعى الأردن لتحديث اطار عمل القانون التجاري والجراءات الخاصة به كجزء من الجهود لتعزيز النمو في القطاع الخاص وعمليات الاقراض والاستثمار.

أهمية قانون الاعسار؟

إن القوانين التي تتيح للشركات المعسرة بأن يتم وضعها في موضع الإعسار المالي تعتبر جزءاً هاماً من اطار العمل للاستثمار والاقراض. إن من شأن قانون حديث للإعسار المالي أن:

- يقوم بإزالة الفوضى التي قد تتجم عن قيام الدائنين بالتنافس لانتزاع أصول الشركات المعسرة بسرعة.
- يقوم بتعظيم العوائد التي يتم استلامها من قبل الدائنين والمساهمين والموظفين الخ بأقل وقت وأقل كلفة.
- يقوم بتحديد أولويات المطالبات لضمان عمليات قابلية التنبؤ.
- يقوم بإعادة تأهيل الأعمال القابلة للاستمرار ويقوم بتصفية الأعمال غير القابلة للاستمرار.
- قد يتيح للمدينين الاستمرار في العمل أو الحصول على فرصة جديدة، أي، بعيداً عن الديون المتركمة.

كما يستفيد الاقتصاد من قانون الاعسار المالي حيث تصبح البنوك على استعداد للاقراض عندما يتوفر لها عملية استرداد للديون بشكل أسرع وأعلى ويتم تخصيص الأصول الى مالكيها أكثر فعالية وبذلك يصبح الاقتصاد مفعماً بالقوة والنشاط وينمو بشكل أسرع حيث يتيح لرجال الأعمال اتخاذ المخاطر ومعاودة العمل مرة أخرى إذا فشلوا.

قانون الإعسار المالي الحالي في الأردن

حسب البحث أدناه، فإن قوانين الإعسار المالي الأردنية تقي ببعض المعايير لقانون إعسار مالي عصري حسبما هو معرف في دليل UNCITRAL التشريعي حول قانون الاعسار المالي ("دليل UNCITRAL") ومبادئ وارشادات البنك الدولي حول الأنظمة الفعالة للاعسار المالي وحقوق

الدائنين. ("مبادئ البنك الدولي"). إلا أنه لا يوجد في الأردن تشريع من جهة واحدة ينظم مبدأ الإعسار المالي في مفهومه الواسع. إن القواعد التي تنظم الاعسار المالي والافلاس والتصفية مبعثرة في عدة قوانين وأنظمة على الرغم من أن القانون التجاري وقانون الشركات هما جهتي التشريع الرئيسي.

يخضع "التجار" المعسرين إما لاجراءات التصفية أو لعقد صلح واق من الافلاس بموجب القانون التجاري الأردني. إن الصلح الواق من الافلاس هو إعادة هيكلة اختيارية للديون. إلا أنه من غير المستقر انطباق أية أحكام من القانون

¹ - تشير ورقة العمل هذه الى "الإعسار المالي" لوصف الاجراء الذي بموجبه لا يستطيع عمل ما من الوفاء بالتزامات الدين الخاصة به ويتم اتخاذ بعض الاجراءات إما لتصفية أصوله أو إعادة هيكلة ديونه أو إعادة تنظيم المدين لإتاحة تسديد الديون. يشار في الغالب الى هذه الاجراء على المستوى الدولي بـ "الإفلاس".

التجاري على الشركات وكذلك على التجار الأفراد حيث أن الخط الفاصل بين تلك الأحكام الواجبة التطبيق على الشركات في القانون التجاري مقابل قانون الشركات غير واضحة.

ينص قانون الشركات على اجراءات التصفية الاختيارية والاجبارية لأنواع مختلفة من الشركات.

وحسب تقرير البنك الدولي للأعمال للعام 2008، فإن قانون واجراءات الاعسار المالي الخاصة بالأردن متأخرة عن معظم دول المنطقة وهي بعيدة كل البعد عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يحتل الأردن المرتبة العاشرة من بين 17 دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالنسبة لمؤشرات القيام بالأعمال حول إنجاز الأعمال.

القائمة 1: مؤشرات الاعسار المالي للقيام بالأعمال

الزمن (سنوات)	الأردن	المنطقة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الكلفة (%) من الممتلكات	4ر3	3ر7	1ر3
نسبة الاسترداد (سنوات على الدولار)	9	13ر9	7ر5
	27ر8	25ر8	74ر1

عملية التشاور

نظمت دائرة مراقبة الشركات خلال حزيران 2008 سلسلة من الاجتماعات مع هيئات ووزارات الحكومة الأردنية ومؤسسات الأعمال والبنوك والمحامين التجاريين والقضاة. وخلال هذه الاجتماعات، بحث المشاركون المسائل المطروحة في ورقة العمل هذه. إن محاضر الاجتماعات مبينة في الملحق 1.

قامت كل من دائرة مراقبة الشركات وجمعية الرواد الشباب بنشر استبيان على الموقع الالكتروني لكل منهما لاستطلاع آراء الجهات المعنية وحصلت على 20 اجابة. مرفق ملخص عن الاجابات في الملحق 2.

تقوم ورقة العمل هذه بتحليل 17 مسألة تشريعية وسياسية ومؤسسية تتعلق بتطوير قانون إعسار مالي أردني جديد. وبخصوص كل مسألة من هذه المسائل، فإننا نقوم ببحث القانون والممارسة في الأردن ونلخص القوانين والممارسات والمؤسسات الدولية وبعدها نقوم بتلخيص المناقشات مع الأطراف المعنية الأردنية ونطرح التحليل والتوصيات.

تحليل المواضيع

هناك العديد من المواضيع الهامة المتعلقة بالسياسات والاجراءات والمؤسسات التي هي بحاجة للتحديد من قبل الأطراف المعنية قبل مباشرة الخبراء بوضع مسودة القانون. تم ادناه بحث 17 موضوع من أهم المواضيع بالتفصيل. اضافة الى ذلك، يتوفر في دليل UNCITRAL قائمة من 18 سمة عامة لقانون إعسار مالي فعال وعملي والتي يتوجب على معدي المسودة اخذها بالاعتبار. وقد تم ذكر القائمة في الملحق 3 (تمت تغطية معظم هذ المواضيع من خلال المواضيع الـ 17 التي بحثتها ورقة العمل هذه).

يستعرض تحليلنا القانون والممارسة في الأردن والقوانين والممارسات الدولية والارشادات لوضع مسودة قانون إعسار مالي أردني جديد. يلخص قسمي القوانين والممارسات الدولية الأحكام والممارسات القانونية لدول مختلفة وكذلك الارشادات المطروحة من قبل دليل UNCITRAL ومبادئ البنك الدولي.² تتوفر نصوص القوانين والارشادات لدى مشروع "سابق". تلخص الارشادات آراء الأطراف المعنية الأردنيين حول المواضيع وأفضل الممارسات الدولية.

ملخص للمواضيع الهامة التي تتعلق بقانون الاعسار المالي

التشريع:

- 1- هل يتوجب أن يكون لدى الأردن قانون إعسار مالي موحد أم يتم تعديل القوانين الحالية؟
- 2- ما هي القوانين الأخرى التي تحتاج للتعديل؟

المبادئ التي توجه القانون

- 3- ما هي أهم أولويات السياسة؟
- 4- أي من مطالبات الدائنين التي يجب أن يكون لها الأولوية القصوى؟
- 5- هل يتوجب أن يقوم الأردن باعادة الهيكلة / اعادة التنظيم كخيار وما هي الخصائص المتوجب توفرها؟
- 6- كيف يتوجب التعامل مع المدين بعد إتمام اجراءات الاعسار المالي (على سبيل المثال، التنازل عن الديون، فقدان الحقوق السياسية الخ)؟

نطاق القانون

- 7- أي أنواع من المدينين يجب أن يكونوا خاضعين لاجراءات الاعسار المالي؟
- 8- ما هي المعايير للمباشرة في اجراءات الاعسار المالي؟

² - تغطي مبادئ البنك الدولي سلسلة واسعة من النواحي القانونية والمؤسسية للقوانين التجارية المتعلقة بالاعسار المالي بينما يركز دليل UNCITRAL التشريعي على العناصر الرئيسية لقانون اعسار مالي فعال ويطرح توصيات مفصلة بحيث توفر ارشادات محددة حول محتوى قانون الاعسار المالي.

9- من هم الذين يحق لهم تقديم قضية إعسار مالي؟

الاجراءات في القانون

- 10- هل يتوجب وجود وقف سير تلقائي بكافة المطالبات وما هي الخصائص المتوجب توافرها؟
- 11- هل يجب على الدائنين التصويت حول برامج التصفية واعادة الهيكلة / اعادة التنظيم؟
- 12- ما هي الأساليب والاجراءات المتوجب استخدامها لتصفية الأصول؟
- 13- ما هي الاجراءات الواجبة الاستخدام لمكافحة أنواع الاحتيال المختلفة خلال اجراءات الإعسار المالي؟

المؤسسات المنفذة والمساعدة

- 14- الى أي مدى يجب أن تشارك المحاكم في اتخاذ القرار والادارة مقابل اتخاذه من قبل المدراء (الولاء، المصفين، الأوصياء) والأطراف المعنية؟
- 15- ما هي المؤسسات اللازمة لادارة وتطبيق قانون الاعسار المالي؟
- 16- هل يتوجب أن يكون لدى الأردن محاكم / دوائر مختصة بالاعسار المالي أو محاكم / دوائر تجارية أو قضاة مختصين؟
- 17- كيف يتوجب تعيين المصفين / الولاء والاشراف عليهم؟

التشريع

- 1- هل يتوجب أن يكون لدى الأردن قانون إعسار مالي موحد أم يتم تعديل القوانين الحالية؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

إن القواعد التي تنظم الإعسار المالي المدني والافلاس والتصفية مبعثرة في قوانين وأنظمة مختلفة ويعتبر القانون التجاري وقانون الشركات هما المرجعين الرئيسيين بخصوص الافلاس والتصفية على التوالي بينما يقوم القانون المدني بتنظيم الاعسار المالي المدني. اضافة الى ذلك، ينص التشريع الأردني على قواعد خاصة بخصوص الافلاس لأنواع معينة من الشركات بناء على أنشطتها التجارية مثل البنوك وشركات التأمين.

القوانين والممارسات الدولية

إن بعض تشريعات الإعسار توحد الإجراءات بإعتماد وسيلة واحدة لبدء إجراءات أي من الإعسار أو إعادة الهيكلة وذلك بأخذ الظروف المحيطة بكل حالة. القوانين الأخرى توفر نوعين من الإجراءات المختلفة – لكل من الإعسار أو إعادة الهيكلة ، مع إمكانية الانتقال من هذا الإجراء الى ذلك.

بالرجوع الى دليل الأونسترال، نجد أن إجراء موحد للبداية هو أمر مستحب سيما أنه وعند الإبتداء بالإجراءات عادة ما يصعب تحديد فيما إذا كان المدين مؤهل للقيام بإعادة الهيكلة. كما أن وجود طريقتين مختلفتين يمكن أن ينتج عنه تأخير، تكاليف مرتفعة وغير كافية خاصة إذا كانت عملية التحول بين الطريقتين مرهقة وبطيئة.

يوجد لدى المانيا، اندونيسيا³ والبوسنة والهرسك قوانين منفردة موحدة. كما يوجد لدى الولايات المتحدة قانون إفلاس على المستوى الفدرالي الذي يتوفر فيه فصول لتصفية الأعمال والمستهلك وإعادة تنظيم الأعمال وإعادة جدولة ديون المستهلك والبلديات والمزارعين العائليين. سنت فرنسا "قانون الإعسار الجديد" في العام 2005 حيث تضمنه قانون التجارة في الكتاب السادس منه. لا يوجد لدى مصر ولبنان قوانين موحدة.

ارشادات للمراجعات على قانون الإعسار المالي الأردني

خلال اجتماعات الطاولة المستديرة كان هناك توافق بأنه يتوجب أن يكون لدى الأردن قانون إعسار مالي جديد ليحل محل الأحكام الحالية في القانون التجاري وقانون الشركات والقانون المدني بخصوص الإعسار المالي للمشاريع التجارية. كان هناك بعض المساندة للاستمرار في الفصل في الأحكام حول الإعسار المالي للتجار والشركات وكذلك وجود اجراءات مختلفة بخصوص الأعمال الصغيرة والكبيرة. إلا أن معظم المشاركين بدى بأنهم يفضلون قانون واحد موحد لكافة أنواع الأعمال. حسبما تم بحثه أعلاه وفي القسم 7، يتوفر لدى بعض الدول أحكام منفصلة للأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك التجار) والأشخاص الاعتباريين، إلا أن معظم الدول لا تقوم بهذا التمييز.

إن عدم توفر قانون موحد يؤدي الى مشاكل في الأردن حيث أن بعض الأحكام الرئيسية تكون متضاربة ضمن القوانين مع الافتقار الى أسباب ظاهرة تتعلق بالسياسة. في بعض الأحيان يقع لبس حول أي من القوانين التي يجب أن تطبق. وعليه، فإننا نوصي بأن يقوم معدي مسودة القانون بتوحيد الأحكام قدر الامكان بغض النظر عن حجم أو نوع الأعمال. وإذا ما حاول معدو المسودة التمييز بين حجم أو نوع الأعمال، فإن ذلك سوف ينتقص من عمليات الاقراض ويشوه الحوافز. فعلى سبيل المثال، فإن الشركات النامية قد لا يكون لديها الحافز لزيادة الحجم أو أن التجار الأفراد قد يكون لديهم الحافز أو عدمه للتسجيل كشخصية اعتبارية.

2- ما هي القوانين الأخرى التي تحتاج للتعديل؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

أظهر البحث وجود أحكام متضاربة ضمن القوانين المختلفة والأنظمة التي تؤثر على نظام الإعسار المالي؛ فعلى سبيل المثال، فإن أولويات المطالبات بتوزيع الممتلكات الخاضعة للإفلاس محددة بطريقة مختلفة في القانون التجاري عنه في قانون الشركات. كما أن هذه الأولويات تختلف عن القواعد العامة بموجب القانون المدني وهي متباينة إلى مدى كبير عن القواعد الخاصة المنصوص عليها لبعض أنواع الديون بموجب القوانين الخاصة مثل مطالبات الموظفين بموجب قانون العمل.

إن اجراءات حالة الإفلاس والتصفية محكومة حالياً بموجب القواعد الاعتيادية للاجراءات المدنية ولا تحظى بأي أولوية من أي نوع على حالات أخرى مما قد يؤدي الى تطويل الاجراءات بشكل غير ضروري. كما أن البيئة القانونية الحالية لا تحبذ الاقراض حيث أن قواعد التنفيذ على الديون المضمونة غير واضحة مع وجود بعض من عدم اليقين فيما إذا أن صكوك الرهن يمكن تنفيذها من خلال دائرة الأراضي أو من خلال دائرة الاجراء والتنفيذ فقط. بشكل عام فإن قوانين الضمان غير عملية الى حد ما وعلى الأخص عندما تتعلق بضمان الممتلكات المنقولة كضمان للدين بالأخذ بالاعتبار بأن القوانين الحالية تستلزم الحيازة الفعلية من قبل الدائن طوال فترة سريان رهن الوفاء.

³ - قانون جمهورية اندونيسيا رقم 37 لسنة 2004 حول الافلاس وتعليق الالتزام لتسديد الديون

القوانين والممارسات الدولية

تشدد مبادئ البنك الدولي بأن الدول تحتاج الى نظام قانون تجاري موحد ومتناسق لتسهيل عملية الوصول الواسع للتسهيلات الائتمانية بأسعار معقولة مع سلسلة واسعة من مشاريع التسهيلات الائتمانية. وعليه، فإن أحد الأهداف الرئيسية يجب أن يكون توحيد قانون الاعسار المالي مع النظام القانوني الأوسع للدولة. وحسب ما يذكره دليل UNCITRAL، فإن قانون الاعسار المالي يحتاج بأن يكون متناسق مع قوانين موضوعية واجرائية أخرى وفي بعض الحالات يتم تعديل تلك القوانين. يجوز أن تشمل القوانين الموضوعية ذات العلاقة قوانين العمل التي توفر بعض عمليات الحماية للموظفين والقوانين التي تقيد توافر عمليات التقاوص وقوانين الضريبة بخصوص تنفيذ المطالبات والقوانين التي تقيد تحويل الديون الى أسهم والقوانين التي تفرض أسعار العملات الأجنبية والقيود على الاستثمار الأجنبي التي قد تؤثر على محتوى خطة اعادة التنظيم. وحيث أن قوانين الاعسار المالي بطبيعتها هي إجرائية بشكل كثيف، فإنه يتوجب الأخذ بالاعتبار قانون أصول المحاكمات المدنية وقواعد المحكمة والادارة. يجب أن تكون العلاقة بين قانون الاعسار المالي والقوانين الأخرى واضحة وحيث أمكن، يتوجب تضمين الاشارات لقوانين أخرى في قانون الاعسار المالي.

كما توصي مبادئ البنك الدولي بأن يكون لدى الدول نظام معلومات ائتماني مدعوما باطار عمل قانوني الذي يضمن بأن القوانين التي تحكم التشهير وانتهاكات الخصوصية لا تقيد التبليغ بحسن نية حول عمليات التسليف. اضافة الى ذلك، فإن المبادئ توصي باطار عمل قانوني الذي يشجع على الحلول الاعتبارية واعادة الهيكلة خارج نطاق نظام الاعسار المالي. إن مثل اطار العمل القانوني هذا قد يتيح الوصول الى معلومات مالية يعتمد عليها والاقرض لمشاريع محجوز عليها واعادة الهيكلة من خلال وسائل مختلفة مثل بيع الأصول واعادة جدولة الديون وعمليات الشطب ومعاملة ضريبية تفضيلية أو حيادية للخسائر أو التخفيضات المتعلقة باعادة الهيكلة.

ينص دليل UNCITRAL التشريعي على أن قانون الاعسار المالي يجب أن يعترف بالحقوق والمطالبات الناشئة بموجب قوانين محلية وأجنبية أخرى بما في ذلك المصالح الضمانية. كما يوصي الدليل بسن قانون UNCITRAL النموذجي للاعسار المالي عبر الحدود.⁴

ينص القانون في البوسنة انه ما لم ينص قانون الافلاس على خلاف ذلك، فإن احكام القانون الناظم حول الاجراءات المدنية تكون واجبة التطبيق في اجراءات الافلاس. وبعد صياغة وتنفيذ القانون البوسني، أصبح من الواضح ضرورة اجراء تعديلات على القانون حول التنفيذ وقانون الاجراءات المدنية.

ينص قانون الاعسار المالي في اندونيسيا بأنه يجوز إنهاء التوظيف من قبل إما صاحب العمل (المدين) أو الحارس القضائي المعين مع مراعاة أحكام قوانين العمل المعمول بها، شريطة إعطاء اشعار مدته 45 يوما على الأقل قبل الإنهاء.

ارشادات للمراجعات حول قانون الاعسار المالي الأردني

بمجرد تشريع قانون اعسار مالي جديد، فإنه يستلزم على الحكومة إبطال أحكام القانون المدني والقانون التجاري وقانون الشركات التي تتناول الإعسار المالي للأعمال.

⁴ يمكن الحصول على قانون UNCITRAL النموذجي من "مشروع سابق" أو من http://www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/insolvency/1997Model.html

خلال اجتماعات الطاولة المستديرة تم الحديث بأن الأردن يحتاج الى تأسيس اطار عمل قانوني أفضل لضمان الديون التي تستخدم فيها الممتلكات المنقولة كضمان للدين وعلى الأخص المصالح الضمانية غير الحيازية. اضافة الى ذلك يحتاج الأردن لتأسيس دائرة تسجيل مركزي بخصوص ضمان الممتلكات المنقولة كرهن للوفاء.

كما اتفق المشاركون في اجتماعات الطاولة المستديرة للبنوك بأن الأردن يحتاج أيضا لسن قانون، حول مشاركة تقارير الائتمان، والذي تم اعداده كقانون مؤقت (قانون المعلومات الائتمانية) ويجري العمل على تعديله لاقتراره كقانون دائم الآن.

لقد تم الاقتراح خلال اجتماعات الطاولة المستديرة بأنه قد يلزم اجراء تعديلات على أنظمة البنك المركزي للاتاحة الى عمليات اعادة التنظيم بما في ذلك الأنظمة التي تستلزم على البنوك شطب الحسابات المتأخرة الأداء بعد ثلاثة أشهر من عملية العجز. وبذلك، فإذا ما قرر الأردن شمل اعادة التنظيم في قانون الاعسار المالي الجديد، فإن معدي المسودة يحتاجون لتحليل قواعد وأنظمة البنك المركزي الأردني للضمان بأنها لن تشكل عائقا أمام اعادة التنظيم.

اضافة الى ذلك، قد تكون هناك حاجة لأنظمة لتمكين امناء التفليسة و دائرة مراقبة الشركات من التواصل بشكل أفضل مع دائرة ضريبة الدخل ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

يتوجب على معدي المسودة تدقيق قانون العمل لتحديد أي من الأحكام قد تحتاج للتعديل.

وختاماً، يتوجب على معدي المسودة والحكومة الأخذ بالاعتبار تبني أحكام في قانون UNCITRAL النموذجي حول الاعسار المالي عبر الحدود حيث أن هذا القانون في طور أن يصبح معياراً دولياً للتعامل مع عمليات الاعسار المالي عبر الحدود.

قانون UNCITRAL النموذجي حول الإعسار المالي عبر الحدود

تم تبني القانون النموذجي في 16 دولة بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فهو:

- يتيح للشخص الذي يتولى إجراءات إعسار مالي أجنبية السعي لوقف السير بالاجراءات بشكل مؤقت في الأردن ضد أصول مدين معسر.
- يعطي لممثل أجنبي المباشرة في الأردن بإجراءات الإعسار المالي حيث يكون المدين خاضعا لإجراءات أجنبية والمشاركة في إجراءات الإعسار المالي الأردنية فيما يتعلق بذلك المدين.
- يسمح للدائنين الأجانب نفس حقوق الدائنين الأردنيين فيما يتعلق بالمباشرة والمشاركة في إجراءات الإعسار المالي في الأردن.
- يوفر إطار عمل تشريعي للتعاون والتنسيق بين المحاكم وخبراء الإعسار المالي في مناطق مختلفة.

المبادئ التي توجه القانون

3- ما هي أهم السياسات وما هي أولوياتها ؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

بناء على نص القانون، فإنه تبين بأن الأولويات التالية هي الأهم بالنسبة لمعدي أحكام قانون الشركات والقانون التجاري المتعلقة بالإعسار المالي.

- وقف أعمال التاجر المتأخر عن الأداء سواء كان فردا أو شركة.
- ضمان ديون الحكومة والمصفين وبعدها العمال.
- معاقبة التاجر المفلس احتياليا أو خلاف ذلك لأنه أدى بالأعمال الى مرحلة الافلاس.

القوانين والممارسات الدولية

توصي UNCITRAL بأخذ الاعتبار العديد من الأهداف الرئيسية من قبل معدي مسودة قانون الإعسار المالي:

- توفير الثقة في السوق وتعظيم قيمة الأصول.
- التوازن بين التصفية وإعادة التنظيم.
- ضمان معاملة منصفة لدائنين مشابهيين في نفس الوضع.
- قرارات سريعة وفعالة.
- المحافظة على الممتلكات لاتاحة توزيع منصف على الدائنين.
- تأكيد الشفافية وقابلية التنبؤ.
- الاعتراف بحقوق الدائنين القائمة وتثبيت قواعد واضحة للمطالبات ذات الأولوية.

توفر مبادئ البنك الدولي التوجيهات حول أولويات السياسة حسبما هي ملخصة في النص أدناه.

بشكل عام، فإن الدول التي تتبع القانون العام تميل إلى تفضيل الدائنين بضمانات ضمن قوانين الاعسار المالي الخاصة بها بينما تفضل الدول التي تتبع القانون المدني والدول التي لديها تقاليد اشتراكية قانونية، الضرائب والعمال. قد يكون هذا هو السبب في حقيقة أن الدول التي تتبع القانون العام تقوم بحل قضايا الاعسار المالي خلال 27 سنة في المعدل بينما تستغرق الدول التي تتبع القانون المدني 37 سنوات في المعدل⁵. ولكن وكما هو الحال في معظم مجالات القانون التجاري، فإن نظامي القانون العام والمدني تميل إلى الالتقاء عند نقطة واحدة. فعلى سبيل المثال، قامت كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا باستنباط أنظمة هجينة لقوانين هي بشكل واسع في صالح المدين مع استثناءات جوهرية في صالح الدائنين.

تقرض الدولة في فرنسا اجراءات اعسار مالي تتولاها المحكمة في عمليات الافلاس لهدف صريح وهو صون الشركة كأعمال جارية والمحافظة على الوظائف. تنص المادة الأولى من قانون الافلاس الفرنسي على أن أهداف القانون هي: "حماية الأعمال والمحافظة على عمليات الشركة وإبراء المسؤوليات". ينص القانون على أنه يتوجب على المحاكم أن تتحرى إعادة التنظيم قبل القيام باجراءات التصفية. إلا أنه يحق للقاضي أن يقوم على الفور بتصفية الشركات التي تعاني ماليا إذا اعتبر بأنه من المستحيل عليها الاستمرار في عملياتها. تنتهي 90% تقريبا من حالات الافلاس الفرنسية بالتصفية.

تنص المادة الأولى من قانون الاعسار المالي الألماني على: "تؤدي اجراءات الاعسار المالي غرض الرضا الجماعي لدائني المدين بتصفية أصول المدين وتوزيع العوائد أو الوصول إلى تصالح ضمن خطة اعسار مالي وعلى الأخص، من أجل المحافظة على المشروع. ويتم منح المدينين الصادقين الفرصة لتحقيق الاعفاء من بقايا الدين".

يسعى قانون الولايات المتحدة للاعسار المالي للموازنة بين هدفين: التوزيع العادل لأصول شركة تعاني من المشاكل من خلال المشاركة بالخسائر من قبل الدائنين من نفس الدرجة وإعادة هيكلة أو إعادة تنظيم الأعمال لصون الوظائف وتعظيم العوائد لصالح الدائنين، وإذا كان ممكناً، لمساهمي المدين. وعليه، فإن قوانين الافلاس الفدرالية تمنع الدائنين من تفتيت أصول المدين بينما تتيح الفرصة لبداية جديدة. ويشجع القانون إعادة التنظيم عندما تتجاوز "قيمة الأعمال الجارية" لمشروع ما "قيمة التصفية" للمشروع.

ينص قانون الاعسار المالي للبوسنة بأن غايته هي (1) لارضاء الدائنين بشكل جماعي من خلال التصفية أو (2) إعادة تنظيم المدين لتحديد "الوضعية القانونية للمدين وعلاقته مع الدائنين ولا سيما لغرض المحافظة على الأعمال".

أما نظام الافلاس السويدي، فهو نظام مزاد علني حصري. إن طرح الشركات المفلسة للمزاد العلني هو الزامي ويقرر المزاد الأعلى سواء الاحتفاظ بالشركة كما هي أو استخدام أصولها قطعة قطعة. إن هذا الاجراء سريع جدا – بالمعدل يتم البيع خلال شهرين من التقديم – غير مكلف وعالي الشفافية. يتم الدفع إلى الدائنين حسب الأولوية المطلقة ويجب أن يكون الدفع بشكل نقدي من عوائد المزاد.

⁵ - البنك الدولي ، القيام بالأعمال 2004

يركز قانون الاعسار المالي للمملكة المتحدة على حماية الدائنين بضمانات. وخلافا لأنظمة أخرى، فإن نظام المملكة المتحدة لا يفرض وقف الدين تلقائيا خلال الاجراءات ويتمتع الحراس القضائيون الاداريون بصلاحيات واسعة لاتخاذ أية اجراءات يقدرّون بأنها توفر أفضل حماية لمجموعات المصالح المفضلة.

مبادئ البنك الدولي: الأهداف والسياسات الرئيسية

يجب أن تهدف أنظمة الاعسار المالي الفعالة إلى:

- الاندماج مع أنظمة الدولة القانونية والتجارية الأوسع.
- تعظيم قيمة أصول الشركة وعمليات الاسترداد من قبل الدائنين.
- الاتاحة لتصفية فعالة للأعمال غير القابلة للاستمرار وذلك حيث من المحتمل أن ينتج عن التصفية عوائد أعلى لصالح الدائنين وكذلك إعادة تنظيم الأعمال القابلة للاستمرار.
- تحقيق الموازنة الدقيقة بين التصفية وإعادة التنظيم للسماح بالتحول في الإجراءات من إجراء إلى آخر بسهولة.
- توفير معاملة منصفة لدائنين واقعيين في وضع مشابه بما في ذلك الدائنين الأجانب والمحليين الواقعيين في وضع مشابه.
- توفير حل لعمليات الاعسار المالي بالوقت المناسب وبشكل فعال وحيادي.
- منع إساءة استخدام نظام الاعسار المالي.
- منع تفتيت أصول المدين السابق لأوانه من قبل الدائنين المنفردين الذين يسعون إلى أحكام سريعة.
- توفير إجراء شفاف يحتوي على ويقوم بتطبيق، بشكل مستقر، قواعد وحوافز واضحة لتخصيص المخاطر لجمع وتوزيع المعلومات. الاعتراف بحقوق الدائن العام ومراعاة أولوية المطالبات بموجب إجراء قابل للتنبؤ ومستقر.
- تأسيس إطار عمل بخصوص عمليات الاعسار المالي عبر الحدود مع الاعتراف بالإجراءات الأجنبية.

ارشادات للمراجعات لقانون الاعسار المالي الأردني

لقد كان جليا من مباحثات اجتماعات الطاولة المستديرة أن المشاركين بشكل عام يشعرون بحاجة الأردن لتوفير طريقة فعالة للتعامل مع الشركات المعسرة وشمل احتمال إعادة التنظيم علاوة على التصفية وتوفير توزيع منصف للعوائد إلى الدائنين وحماية الموظفين باعطاء الأولوية لمطالباتهم والسعي لإعادة التنظيم إذا كان ممكنا. إن القانون الأردني بحاجة للموازنة بين الفعالية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية مثل حماية الوظائف وتوفير شبكة الحماية للعمال الذين تم الاستغناء عن وظائفهم.

نحن نوصي أيضا بأن يقوم معدي المسودة بضمان أنه مهما كانت السياسات المشمولة في القانون، بأن تحافظ الإجراءات على الفعالية في إدارة القضية. وبذلك، يتوجب فرض حدود زمنية للإجراءات مثل القرار بين إعادة التنظيم والتصفية ولتقديم المطالبات والطعن بإجراءات المصفي وأحكام أخرى قد توفر الحوافز لحل سريع للقضية (على سبيل المثال، دفع أتعاب المصفي عند تأكيد الخطة أو توزيع العوائد من بيع الأصول).

4- أي من مطالبات الدائنين التي يجب أن يكون لها الأولوية القصوى ؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

إن تحديد أولويات المطالبات بموجب القانون الأردني هو غير واضح المعالم: إن ترتيب أولويات المطالبات تختلف بين القانون التجاري وقانون الشركات وقانون العمل والقواعد الأكثر عمومية في القانون المدني. إن كيفية التوزيع غير واضحة بموجب القانون التجاري ويبدو بأنها تعتمد على أسلوب حل قضية الإفلاس، إلا أنه وعلى أية حال، فإن القانون

التجاري ينص على وضعية خاصة للدائنين بضمانات ويبدو بأنه يمنحهم الأولوية على دائنين آخرين. إلا أنه ليس واضحاً على سبيل المثال، فيما إذا أن الدائنين بضمانات لهم الأولوية على مطالبات الحكومة، كما أنه من غير الواضح كيفية تسديد ديون باقي الدائنين. إن الافتراض هو أنه في هذه الحالة يجب تطبيق القواعد العامة مع الأخذ بالاعتبار بأن قانون العمل ينص على أولوية لمطالبات العمال على باقي المطالبات. إن الإجابة المتوفرة في القائمة 2 أدناه مبنية على الترتيب الوارد بموجب قانون الشركات.

مطالبات أجور العمال

إن أحد أصعب أمور السياسة في الأردن وعدة دول هو كيفية تناول مطالبات العمال. تلاحظ مبادئ البنك الدولي: "أثناء التصفية حيث يكون مصير المشروع انتهائي، فإن المرء لا يستطيع أن يساند قضية المحافظة على الوظائف بشكل معقول ---- هناك بالعادة التزام ضمني بين العمال والشركة. فإذا استمر العامل بالعمل بشكل فعال فإن الشركة تبقى على التوظيف وتدفع الأجور --- [ولكن] إذا هبطت موارد الشركة بشكل شديد فإن العمال وكذلك مساهمي الشركة يتحملون بعض المخاطر --- فالعديد من الأنظمة القانونية تعترف بهذه الالتزامات الضمنية --- [و] أثناء إجراءات الإعسار المالي فإن الدفعة المستحقة للعمال مقابل عمل تم تأديته لها الأسبقية على دائنين آخرين بدون ضمانات ----".

كما تبحث المبادئ أيضاً مسائل أخرى فيما يختص بالعمال: (1) قد يكون لديهم قدرة محدودة على التحرك الوظيفي واحتمالات التقدم؛ (2) تتأتى منافع التقاعد الخاصة بهم من عمليات الأعمال الجارية؛ (3) قد يكون هناك شبكة أمن اجتماعي ضعيفة للعاطلين عن العمل. قد تؤدي هذه المسائل إلى عدم الانصاف والاضطراب الاجتماعي وتثير تساؤلات صعبة حول السياسة حول تصميم قانون إعسار مالي: هل يجب أن يكون لمطالبات الموظفين الأولوية على الدائنين الآخرين الذين يزودون المدخلات الأساسية للأعمال؟ فإذا كان كذلك، فإن الأعمال التي تعتمد على العمالة الكثيفة سوف تمثل مخاطرة ائتمانية أكبر من تلك التي تعتمد على كثافة رأس المال والذي بدوره قد ينتقص من خلق الفرص الوظيفية.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي على أن الدائنين بضمانات يجب أن يكون لهم الأولوية بالمطالبة بضمانهم الاحتياطي وأن عمليات التوزيع للدائنين بضمانات يجب أن تتم بأسرع وقت ممكن. يلي ذلك وجوب تسديد مصاريف ونفقات الإدارة. يتوجب التعامل مع باقي الدائنين بشكل متساوي كدائنين عامين بدون ضمانات ما لم يكن هناك أسباب اضطرابية تبرر منح وضعية الأولوية لفئة محددة من المطالبات. لا يجوز منح المصالح الحكومية الأولوية على الحقوق الخاصة⁶. ويتوجب الأخذ بالاعتبار بحذر الموازنة بين حقوق الموظفين وتلك الخاصة بالدائنين الآخرين وعلى الأخص أثناء إعادة التنظيم. ولا يتوجب الدفع إلى مالكي الأسهم إلى أن يتم الدفع بالكامل إلى كافة الدائنين.

ينص دليل UNCITRAL أن قانون الإعسار المالي يجب أن يحدد فئات الدائنين وأولوياتهم. ويجب الوفاء بالمطالبات بضمانات من الأصول المضمونة وأن المطالبات التي تحظى بدرجة أعلى في الأولوية من المطالبات بضمانات يجب أن تخفض إلى الحد الأدنى. يوصي دليل UNCITRAL بأن ينص القانون على أولوية امتياز رهن (متقدماً على المطالبات بدون ضمانات والإدارية ولكن خلف المطالبات بضمانات) كحافز تمويل لما بعد المباشرة ويتم الحصول عليه من قبل المصفي للاستمرار في الأعمال أو للمحافظة على أو تحسين قيمة الممتلكات. يوصي الدليل بالتصنيف التالي:

1- المطالبات بضمانات من الأصول بضمانات

⁶ - المطالبات الضريبية قد تكون غير مؤمنة أو في العديد من الدول قد تكون مؤمنة برهن على العقار لمصلحة الضريبة تضعه الحكومة. بالإضافة إلى أن المطالبات الضريبية قد تكون للضرائب وغيرها من الدفعات المدفوعة من الدائن للحكومة. على سبيل المثال ضريبة المبيعات، الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الدخل المقطعة من أجور العاملين أو إشتراكات الصندوق الاجتماعي.

- 2- النفقات والمصاريف الادارية
- 3- المطالبات التي لها أولوية
- 4- مطالبات عادية بدون ضمانات (تشمل الأجور)
- 5- المطالبات المؤجلة أو المطالبات الأقل أهمية بموجب القانون
- 6- المدين (المالكين)

ينص القانون البوسني بأن الأجور لها أولوية ثانية (بعد المصاريف الادارية) لغاية أجر ثمانية اشهر من الحد الأدنى للأجر.

الجدول 2: أولوية المطالبات

الدرجة في الأولوية					البلد
الموردون ودائنون آخرون بدون ضمانات	الضرائب أو الالتزامات الأخرى تجاه الدولة	أجور الموظف	المطالبات الادارية (مصاريف اجراءات الاعسار المالي)	الدائنون بضمانات (لغاية قيمة الضمان الاحتياطي)	
5	3	2	1	4	الأردن
4	4	2، لغاية أجر ثمانية أشهر من الحد الأدنى للأجر	1	3	البوسنة
	2 (فقط لغاية سنتين قبل اشهر الافلاس)	غير متوفر ربما بموجب قانون العمل	1	3	مصر
4	4	1، ولغاية راتب شهرين	2	3	فرنسا
3	3	3	2	1	المانيا
4	2	4	1	3	اندونيسيا
4	2	غير متوفر ربما بموجب قانون العمل	1	3	لبنان
5	4	3	2	1	الولايات المتحدة

يرجى الملاحظة بأن معظم هذه الدول لديها العديد من أنواع المطالبات وكذلك فإن الأولويات المرقمة غير فعلية – بل أنها تعكس الأولويات النسبية لأنواع المطالبات المدرجة.

ارشادات المراجعات لقانون الاعسار المالي الأردني

إن معظم المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة يعتقدون بأن أهم أولوية هي المطالبات بأجور الموظفين والمصاريف الادارية لقضية الاعسار المالي وحقوق الضمانات الاضافية للدائنين بضمانات. لقد تم طرح آراء متباينة حول درجات فئات المطالبات الثلاث هذه. وبالرغم من ذلك، اتفق معظم المشاركون على اتخاذ الناحية الاجتماعية في الحساب عند تحديد الأولويات. لقد كانت آراء البنوك واضحة في هذا الخصوص بوجوب أن تكون الأولوية لمصالحهم الضمانية.

إن وضع مطالبات أجور العمال كأولوية أولى قد يكون له تبعات سلبية خطيرة. فمن المحتمل أن تضطر الحكومة للدفع مقابل العديد من اجراءات الاعسار حيث في غالب الأحيان لا تتوفر الأموال الكافية لإدارة القضية بعد تسديد مطالبات الأجور. فالافتراض يصبح في الغالب مكلف أكثر بما في ذلك أسعار فوائد أعلى ويكون هذا صعب المنال. كما يجوز أن تظهر تبعات أخرى غير مقصودة.

إن وضع الأولوية للمطالبات الادارية مبني على الحقيقة بأن هذه المصاريف ضرورية للمحافظة على وإدارة الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي. ويجوز السيطرة على المصاريف بموجب قواعد و/أو اشراف من قبل المحكمة أو الدائنين (انظر على سبيل المثال الملحق 4 بخصوص أتعاب المصنفين).

وعليه، فإننا نوصي بأن يقوم معدي المسودة بوضع المطالبات الادارية أولا وبعد ذلك إما المطالبات بضمانات أو مطالبات الأجور لغاية مبلغ محدد. إن تحديد مطالبة الأجر قد يكون مبنيًا على النطاق أو الزمن أو المبلغ. فعلى سبيل المثال، ينص القانون الفرنسي على أن الأولوية هي للأجور غير المدفوعة المتحققة خلال شهرين قبل تقديم قضية الإفلاس وينص القانون البوسني على أولوية الدفع لمطالبات الأجور لغاية ثمانية أشهر من الحد الأدنى للأجر⁷. أما المطالبات بدون ضمانات بما في ذلك المطالبات الحكومية بدون ضمانات يجب أن تكون دائما في آخر سلم الأولويات. (في حالة المساهمين الذين يأخذون أي ما يتبقى من بعد أداء جميع سداد جميع مطالبات الدائنين).

5- هل يجب أن يكون لدى الأردن خيار إعادة الهيكلة / إعادة التنظيم وما هي الخصائص لذلك؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

ينص القانون التجاري على اجراءات "صلح واق من الافلاس" والتي قد تعتبر أحد نماذج إعادة التنظيم حيث يتوفر لدى التاجر المقصر التقدم الى المحكمة للوصول الى تسوية مع دائنيه وتقادي اعلان افلاسه. إلا أنه على أية حال، فإن خطورة إعادة الهيكلة قد تؤدي الى اعلان الافلاس إذا لم يوافق الدائنون على الخطة أو إذا كانت المحكمة غير مقتنعة. ينص قانون الشركات على آليات معينة لإعادة هيكلة راس المال إذا تكبدت الشركة خسائر ويمنح الحق لمراقب الشركات للتدخل وتشكيل لجنة لإدارة الشركة إذا حدثت بعض الظروف. ينص قانون البنوك وقانون ضمان الودائع على خيار للمصفي في الدخول في ترتيبات لبيع موجودات ومطلوبات البنك المقصر الى بنك آخر دون الرجوع الى القوانين الواجبة التطبيق.

تشكل كافة هذه الأمثلة نموذجا أو آخر من إعادة التنظيم أو إعادة الهيكلة إلا أن أيا من القوانين لا ينص على آلية إعادة تنظيم حقيقية ضمن مفهوم توصيات البنك الدولي كما هي شائعة حول العالم. نجد مثالا بشرح موسع حول إعادة التنظيم بموجب القانون الأردني في قانون تنظيم قطاع التأمين حيث ينص على خيار إعادة تنظيم وإعادة هيكلة الشركة حيث

⁷ - يتوجب على معدي المسودة الملاحظة بوجود بدائل أخرى لحماية العمال التي قد تكون منطقية اقتصاديا بشكل أكبر. تشمل هذه: تأسيس صناديق حماية الرواتب (تقوم فرنسا وكوريا ودول أخرى باقتطاع من 2% إلى 25% من الأجور للمحافظة على حماية صناديق الأجور التي تستخدم في حالة الإفلاس) وتأسيس تأمين للعطل عن العمل وتعزيز حقوق الموظفين لتحسين نظام التقاعد وتبسيط عمليات معالجة تحصيل الموظفين لأجورهم غير المدفوعة وتأسيس آلية إنذار مبكر للنزاعات حول الأجور التي سوف تصحح المشاكل المتعلقة بالأجر واقساط الضمان الاجتماعي المتأخرة في اقرب فرصة ممكنة وقيام الحكومة بتزويد المساعدات لهؤلاء الذين يعانون شظف العيش بسبب فقدان الأجور واقساط الضمان الاجتماعي التي تكون المشاريع المفلسة مدينة بها.

"يجوز للمجلس، بناء على توصية المدير العام، حل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة محايدة ذات خبرة واختصاص لاعادة تنظيم الشركة وتعيين رئيسا للجنة ونائبا له لمدة لا تتجاوز سنة واحدة اعتبارا من تاريخ صدور القرار، شريطة أن تتحمل الشركة أتعاب اللجنة حسيما يتم تحديدها من قبل المجلس. تقوم اللجنة بتقديم تقرير شهري الى المدير العام حول التقدم في الاجراءات المتعلقة باعادة التأهيل أو كلما يتم طلب ذلك منها. ولهذه الغاية، تشتمل اعادة التأهيل على ادارة الشركة وتنظيم وضعها المالي الصعب من خلال التفاوض مع دائئيتها بغرض تحديد ديون الشركة وطريقة تسويتها بالموافقة على برنامج اعادة التأهيل."

القانون والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي أن قانون الاعسار المالي يجب أن ينص على تصفية واعادة تأهيل الأعمال. ويجب استخدام التصفية للأعمال غير القابلة للاستمرار وحيث توفر التصفية عائدا أعلى للدائنين من العائد الناجم عن اعادة التأهيل. يتوجب اعادة تأهيل الأعمال القابلة للاستمرار. ويجب أن يتيح النظام التحول في الاجراءات من اجراء الى آخر بسهولة. هناك ثلاث مقاربات مفضلة للإدارة: (1) مستأمن مستقل أو (2) الادارة الحالية أو (3) الادارة الحالية تحت اشراف مستأمن (يحتوي دليل UNCITRAL على نفس هذه المقاربات البديلة). يجب أن ينص القانون على ادارة فعالة وهيكلية تشجع على تفاوض منصف لبرنامج تجاري واجراءات للدائنين للتصويت على خطط مرجحة حسب مبلغ مطالبة الدائن واشراف على خطة التنفيذ واجراءات لتعديل الخطة وابطالها عند الحصول عليها بالاقتبال.

يحتوي دليل UNCITRAL على توصيات مفصلة لأحكام قانون الاعسار المالي المتعلقة باعادة التنظيم. تشتمل هذه التوصيات على مشروع خطة مقترحة ضمن فترة زمنية محددة مع بيان إفصاح. يجب أن تحدد الخطة كل فئة من فئات الدائنين والتعامل معهم واحكام وشروط الخطة وكيفية تنفيذها. أما بيان الإفصاح فانه يجب أن يوفر معلومات مالية وغير مالية عن المدين وتحليل للخطة وخيار التصفية. كما يجب أن يقوم القانون ببتثبيت الاجراءات لتصويت الدائنين على الخطة وتصديق المحكمة عليها. كما يتوجب أن يوفر القانون أيضا آلية للإشراف على تنفيذ الخطة ولتحويل اجراءات اعادة التنظيم الى اجراءات التصفية. ويوصي دليل UNCITRAL ايضا بأن تنص قوانين الاعسار المالي على اجراءات مستعجلة لاعادة التنظيم من اجل تأكيد خطط اعادة جدول الديون الاختيارية الناجمة عن المفاوضات مع والمقبولة من قبل كل فئة من فئات الدائنين المتأثرين.

ماهية إعادة الهيكلة

إن دليل الأونسترال التشريعي حول الإعسار يعرف إعادة الهيكلة بأنها "الإجراء الذي يهدف بشكل أساسي الى تمكين المدين من تخطي صعوباته الاقتصادية وإكمال سير عمله التجاري على نحو طبيعي (على الرغم من أنه وفي بعض الأحيان قد يتضمن تخفيض في نطاق العمل، بيعه الى شركة أخرى أو تصفيته نهائياً)

يوجد عدة انواع لإعادة الهيكلة:

الصلح البسيط: إتفاق بدفع نسبة من المطالبات الى الدائنين عادة ما تتم الدفعات في أوقات متفاوتة.

إعادة الهيكلة المالية: تخفيض الديون ، إعادة تمويلها، تحويل الديون الى أسهم بالشركة... إلخ

إعادة الهيكلة الإدارية/التشغيلية : إعادة هيكلة بعض الوحدات، أن يتم بيعها وحدة واحدة على شكل عمل قائم أو التصفية؛ أو بإستبدال الإدارة.

إعادة الهيكلة السوقية: قد يتم تغيير التركيز ليكون على خطوط إنتاج مطلوبة أكثر ؛ قد يتضمن زيادة رأس المال أو الإقتراض ، الاندماج أو الحيازة.

تختص إعادة الهيكلة بإعادة تأهيل شركة معسرة لديها الفرصة بأن تغير أحوالها عوضاً عن تصفيتها. للدائنين الحصول على مطالباتهم فقط من خلال خطة إعادة الهيكلة والتي تم الموافقة عليها من قبل المحكمة . وعادة ما يتم إستبدال الإدارة الحالية بأخرى أو بجعلها تمارس أعمالها تحت إشراف وصي.

تتمتع الأردن حالياً بإجراءات صلح وجدت كي تتيح المجال للتجار المعسرين لإستعادة إستقرارهم المالي. ولكن الصلح يقتصر على إعادة الهيكلة المالية المبنية على إتفاق الدائنين والمدين . إن الصلح غير مرغوب فيه لدى المدينين حيث ان المحكمة تعلم المدعي العام في حالة البدء بإجراءات الصلح ومن شأنها أن ترفض طلب المدين وإشهار إفلاسه من تلقاء نفسها. فلا يوجد وصي.

تتيح الولايات المتحدة لينة عالية للمدين والدائنين في تطوير خطة إعادة التنظيم والتي قد تكون إعادة تنظيم مالية (إعادة تعديل وتحويل الديون) أو إعادة تنظيم الهيكل التنظيمية (تجزئة المدين) أو إعادة تنظيم تشغيلية (إغلاق وحدات غير مربحة) أو بيع أعمال جارية أو أساليب أخرى. وفي معظم الحالات يستمر المدين بإدارة معظم أوجه قضية إعادة التنظيم "كمدين بحيازة" ولا يوجد مستأمن. يملك المدين في الولايات المتحدة الحق الحصري في تقديم خطة إعادة تنظيم خلال 18 شهر من تقديم طلب الوقاية من الإفلاس. وبعد فترة الثمانية عشر شهرا "الحصرية" هذه يكون الدائنون احرارا في تقديم خططهم الخاصة لإعادة تنظيم الشركة.

يجوز للمدينين الاندونيسيين اقتراح خطة تسوية قبل جلسة المحكمة حول تأكيد المطالبات. يعطي المصفي وكذلك لجنة الدائنين رأيهم حول الخطة ويتم قبولها إذا تم اعتمادها من قبل أكثر من نصف الدائنين الحاضرين الذين يمثلون نصف المطالبات على الأقل. وبعدها يتم رفضها أو المصادقة عليها من قبل المحكمة⁸. إذا تمت المصادقة عليها يتم رد دعوى الاعسار المالي ويتم الدفع الى الدائنين حسب خطة التسوية. يتضمن القانون الاندونيسي أيضا صلح واق من الإفلاس مثله في ذلك مثل الأردن حيث يقدم المدين خطة عمل لتسديد الديون. ويتم ادارة الصلح الواق من الإفلاس من قبل مستأمن. يتوجب اعتماد خطة الصلح الواق من الإفلاس من قبل أكثر من نصف الدائنين بمطالبات معترف بها الذين يشكلون مجتمعين ثلثي مبلغ كافة المطالبات على الأقل. إذا تم رفض الخطة تحول القضية الى التصفية. إضافة الى ذلك، وبناء على طلب من دائن أو المصفي، يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار عمليات الشركة.

إن لدى فرنسا بعض النصوص المتعلقة بإعادة الهيكلة القضائية والتي تتمثل بأن يقوم الوصي إما بإدارة الأعمال أو المساعدة في الإدارة القائمة. وفي هذه الحالة ،وبينما يحاول الأطراف إنشاء خطة لإعادة الهيكلة ، يمكن للمشتريين المهتمين تقديم عروض لشراء المنشأة. ينظم الوصي لجنة من الدائنين البنوك ولجنة من الدائنين التجار للتصويت على الخطة المقترحة. للقاضي أن يعين بحد أعلى خمسة مراقبين من بين الدائنين. يعمل الدائنين على مراقبة أعمال الوصي و لجان الدائنين.

كما أن لفرنسا إجراءات معينة تهدف الى تقديم إنذار مبكر عن الصعوبات الإقتصادية والإجراءات الفضلى لتجنب التصفية. من أحد هذه الخيارات "إجراء الحراسة" الذي يتيح للمدين إمكانية أن يطلب من المحكمة أن تعين مدير ليتولى إجراءات إعادة الهيكلة في مراحل مبكرة من الصعوبات الإقتصادية.

يقوم كل من المدير المعين والمدين بالتفاوض حول تدابير إعادة الهيكلة مع الدائنين من خلال لجنة من الدائنين البنوك وأخرى من الدائنين التجار وذلك لغايات الوصول الى خطة إعادة الهيكلة. يتم وقف الإجراءات تلقائياً خلال فترة "إجراء الحراسة". الخيار الآخر [mandataire ad'hoc] وهذا الإجراء يمكّن المدين من طلب تعيين وسيط من المحكمة كي يساعده في وضع خطة لإعادة هيكلة ديونه. ومن الإجراءات الأخرى هي "المصالحة" التي تمتد لمدة أربعة شهور ومن خلاله يقوم "المُصلح" المعين من المحكمة بالتفاوض مع دائني المدين الرئيسيين ويضع خطة لإعادة هيكلة الأعمال. الإتفاق ليس من الضرورة أن يشمل جميع دائني المدين وللمدين أن يبقى على هذه الإتفاقيات سرية وذلك ليحول دون معرفة أي المزدوين، العملاء والمنافسين عن الصعوبات الإقتصادية التي يمر بها . كما أنه لا يوجد وقف تلقائي خلال فترة المصالحة إلا أن للمحكمة أن تمنح هذه الفترة.

⁸- يجب الملاحظة بأنه يحتمل أن يكون هذا الاجراء طويلا ولا سيما بالأخذ بالاعتبار الحقوق في استئناف أوامر المحكمة

القائمة 3: اعادة التنظيم

البلد	هل تتوفر اجراءات اعادة تنظيم؟	من الذي يديرها؟	هل يتوجب موافقة الدائنين على الخطة؟	هل هي قابلة للتحويل الى تصفية؟
الأردن - عام	نعم - على شكل اعادة هيكلة الديون	المحكمة	نعم	نعم - الى الافلاس
أمثلة محددة	نعم - لشركات التأمين	هيئة التأمين	لا	كبدل
	البنوك وشركات التأمين - دمج او حيازة	هيئة التأمين - البنك المركزي	لا	كبدل
البوسنة	نعم	مستأمن تحت اشراف المحكمة والدائن	نعم	نعم
مصر	نعم - على شكل اعادة هيكلة الديون	تتم الاجراءات تحت اشراف القاضي ويقوم المصفي بالمتابعة حول الادارة	نعم	نعم
فرنسا	نعم	المصفي باشراف المحكمة، مع مشاركة الدائنين	نعم	نعم
المانيا	نعم	مستأمن	نعم	نعم
اندونيسيا	لا، ولكن يتوفر صلح واق من الافلاس	غير متوفر	غير متوفر	نعم، صلح واق من الافلاس قابل للتحويل الى تصفية
لبنان - عام	نعم - اعادة هيكلة الديون	المحكمة	نعم	نعم - الى الافلاس
أمثلة محددة	نعم - البنوك	لجنة خاصة برئاسة المحافظ	لا	غير متوفر
الولايات المتحدة	نعم	المدين إلا في حالة الاحتياك (فعلها مستأمن)	نعم	نعم

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

لقد ظهر بأن جميع المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة متفقين على أن قانون الاعسار المالي الأردني الجديد يجب أن يسمح باعادة التنظيم واعادة الهيكلة. حث بعض المشاركين على أن يتضمن القانون اجراءات للضمان بأن يتم ادارة تلك الحالات بسرعة وفعالية.

اشتملت توصيات محددة من قبل المشاركين بخصوص اعادة التنظيم على :

- توفير الوسائل لدراسة أسباب اعسار المدين للمساعدة في تحديد فيما إذا سيتم المضي قدما باعادة التنظيم أو التصفية.
- ابتكار استراتيجية تعاون بين القطاعين العام والخاص لاطلاق وحدة أو جهة مشتركة التي تقوم باجراءات اعادة التنظيم.
- التفريق بين الأعمال الصغيرة والكبيرة من ناحية الاجراءات اللازمة لاعادة التنظيم.
- التقليل الى الحد الأدنى عدد جلسات المحكمة اللازمة (اجراءات مبسطة).
- الأخذ بالاعتبار دراسة الجدوى الخاصة بالشركة.
- اعطاء الدائنين الخيار ليقرروا سواء باعادة تنظيم او تصفية الأعمال.
- دعم هذا الاجراء بحيث لا يكون مكلف ماليا.
- تزويد الولاء بصلاحيات مرنة.

نحن نوصي بأن يتم منح الدائنين معطيات كافية حول القرار بخصوص اعادة التنظيم أو التصفية وحول خطة اعادة التنظيم. يبدو أن المصنفين هم الأكثر فعالية في ادارة اعادة النظيم مع مراجعة القرارات الرئيسية من قبل الدائنين والمحاكم. كما يجب أن ينص القانون أيضا - وربما يشجع - على وسائل لاعداد خطط اعادة التنظيم قبل رفع قضية الاعسار المالي. أحد الخيارات هو حالات إعسار مالي ضمن مجموعة معدة مسبقا والتي هي خطط يتم اعدادها من قبل المدين بالتعاون مع دائنيه قبل رفع قضية الاعسار المالي مما يؤدي الى تقصير اجراءات الاعسار المالي وتوفير الوقت والمال والسماح للمدين لاعادة توجيه اعماله بشكل أسرع. تشتمل أساليب اخرى لاعادة التنظيم لما قبل الافلاس على عمليات حل للديون والتي تأخذ شكل المفاوضات أو التوسط بين المدين والدائنين. هناك العديد من النماذج لتلك الحلول - في بعض الحالات تكون الاتفاقيات الناجمة عنها قابلة للتنفيذ بموجب عقد وقانون تنفيذ وفي بعض الحالات الأخرى تقوم الدولة بدور الوسيط أو حتى انها تشتري الدين قبل عملية الحل (يستخدم المثال الأخير فقط خلال الأزمات المالية والبنكية).

6- كيف يتوجب التعامل مع المدين بعد إتمام اجراءات الاعسار المالي؟

تنطبق هذه المسألة بشكل رئيسي على المدينين الأفراد حيث أنه بعد اجراءات التصفية يتم انهاء الأعمال (الشخصية الاعتبارية) وبعد اجراءات اعادة التنظيم يستمر في العمل.

القانون الحالي والممارسة في الأردن

بموجب القانون الأردني، يتم حرمان المدين المفلس، وعلى الأخص إذا كان تاجرا، من كافة حقوقه السياسية لمدة 10 سنوات حيث يجوز بعدها رد اعتباره. ويجوز أن تكون هذه المدة أقصر من ذلك إذا أثبت المدين بأنه / أنها قام / قامت بتسديد كافة ديونه / ديونها وامتل / امتثلت بأحكام معينة من القانون. وبسبب هذه الغرامة، فإن المدين المفلس لا يستطيع

الحصول على منصب عام أو مناصب سياسية أو ممارسة حقوقه / حقوقها السياسية. وعلى الأغلب فإن مثل هذا المدين لن يتمكن من ادارة الأعمال بشكل حر.

القوانين والممارسات الدولية

يذكر دليل UNCITRAL بأنه يجوز لقانون الاعسار المالي أن يحدد بأن البراء لن يطبق لغاية انتهاء فترة زمنية محددة بعد المباشرة والتي يتوجب على المدين خلالها التعاون مع المصفي وحيث لم يخطر المدين في أنشطة احتيالية. إن الديون المعفاة من البراء يجب أن تبقى عند الحد الأدنى.

ينص القانون البوسني أنه بعد اختتام اجراءات الاعسار المالي، يجوز للدائنين ملاحقة المدينين الأفراد لتحصيل الديون المدرجة في قائمة المطالبات والتي لم يتم الوفاء بها من خلال اجراءات الاعسار المالي.

ينص القانون الألماني على ابراء المدينين الأفراد بناء على طلب المدين والذي يجب ضمه مع طلبه للمباشرة في اجراءات اعسار مالي أو خلال اسبوعين من الاشعار بذلك الحق من قبل المحكمة. ولكن على المدين أن يتقدم بمطالبات عن أجوره للوصي خلال ستة سنوات. يوزع الوصي الأموال المحصلة على الدائنين مرة خلال السنة. وبعد مرور الستة سنوات تعفي المحكمة المدين من الديون ما لم يكن المدين قد تورط في تصرفات غير مشروعة معينة.

في اندونيسيا لا يتم ابراء المدين من ديون مستقبلية: يقوم الدائنون باعادة حيازة حق التنفيذ ضد المدين لأي جزء من الدين المؤكد وغير المدفوع خلال اجراءات الاعسار المالي. يستثني قانون الاعسار المالي الأندونيسي ممتلكات معينة من الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي، أي أن المدين يحتفظ بملكيته: الممتلكات بما في ذلك الحيوانات، والتي يكون المدين بحاجة ماسة اليها لكسب قوته والاقامة والأجهزة وتموينات غذائية لمدة 30 يوم والرواتب ومعاشات التقاعد ودخل آخر حسبما هو مستلزم بموجب قوانين اخرى أو معتمد من قبل القاضي. كما يستطيع / تستطيع زوج / زوجة المدين الاحتفاظ بممتلكاته / ممتلكاتها. إلا أنه خلال قضية إعسار مالي في اندونيسيا فانه يحظر على المدين مغادرة موطنه دون إذن من المحكمة.

ينص القانون الأمريكي على ابراء المدينين الأفراد بعد اجراءات التصفية أو من خلال خطة اعادة تنظيم معتمدة من المستهلك. لا يتم ابراء ديون الشخص الاعتباري إلا حسبما هو منصوص عليه في خطة اعادة تنظيم معتمدة. كما ينص القانون الأمريكي أيضا على عدة استثناءات واعفاءات للممتلكات من الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي. يوجد العديد من الاعفاءات بما في ذلك المسكن لغاية 15000 دولار وسيارة لغاية 2500 دولار كما أن الاستثناءات تشتمل على بعض أموال التقاعد والتعليم .

قائمة 4: التعامل مع المدين لما بعد الاعسار المالي

البلد	يتم ابراؤه فوراً من كافة الديون المتبقية	يتم ابراؤه بعد فترة "سلوك جيد" (سنة)	تقرير سلبي لمكتب الائتمان	عقوبة أخرى
الأردن	لا	نعم (10)	لا يوجد مكتب إئتمان	فقدان الحقوق السياسية
البوسنة	لا	لا	لا يوجد مكتب إئتمان	
مصر	لا	نعم (3) لعدم الاحتيال	غير متوفر	احتمال منعه من السفر وفقدان الحقوق السياسية

فرنسا	نعم ، ما لم يرتكب المدين فعل الإحتيال أو إعسار آخر خلال 3 سنوات	غير متوفر	نعم	والمهنية والتجارية
المانيا	نعم	لا	نعم	
اندونيسيا	لا	لا، ما لم يتم الدفع الى الدائنين بالكامل		
لبنان	لا	نعم (10) للتجار و (5) للشركات	لا	فقدان الحقوق السياسية
الولايات المتحدة	نعم	غير متوفر	نعم	

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

كان هناك اجماع ضمن المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة بأن التجار الذين ينخرطون في تصرف احتيالي أو اهمال فيما يتعلق باجراءات الإعسار المالي يجب حرمانهم من حقوقهم السياسية. لقد اعتقد العديد من المشاركين بأنه يجب استبعاد الحرمان من الحقوق السياسية إما لأنه اجراءً قاسياً او غير رادع أو أنه لا يعتبر عقوبة، وعلى اية حال، هناك تبعات اجتماعية واقتصادية يواجهها التجار المعسرون في الأردن. اتفق عدداً آخر من المشاركين بأنه يتوجب تخفيض مدة الحرمان بشكل جذري من 10 سنوات الى ثلاث سنوات. واتفق العديد من المشاركين بأن الأردن يحتاج الى آلية التبليغ الائتماني (على سبيل المثال، مكتب ائتمان) بحيث يعاني المدينين المفلسين من تبعات ضعف الوصول الى التسهيلات الائتمانية.

قد يقوم معدو المسودة بدراسة السماح بأن يتم ابراء المدينين بناء على تصرف جيد معين خلال فترة زمنية، على سبيل المثال، التعاون وعدم الاحتيال في قضايا الاعسار المالي بالاضافة الى عدم العجز في تسديد الديون لما بعد عملية الافلاس؛ إن هذا قد يحفز السلوك المناسب لدى المدينين. كما يجب على معدّي المسودة أيضاً دراسة اعفاء بعض الممتلكات من الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي، مثل، مسكن لغاية قيمة معينة وضرورات مثل الأثاث لغاية قيمة معينة الخ....

نطاق القانون

7- من هم المدينون الذين يجب أن يخضعوا لاجراءات الاعسار المالي (على سبيل المثال، الأعمال، البنوك، شركات التأمين، البلديات، المستهلكون)؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

يغطي القانون "التجار" الذين يتم الاعتبار بأنهم يشملون كافة الجهات التجارية. يغطي قانون ضمان الودائع وقانون البنوك عمليات الاعسار المالي للبنوك. ويغطي قانون تنظيم أعمال التأمين عمليات الاعسار المالي لشركات التأمين.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي بأن اجراءات الاعسار المالي يجب أن تطبق على كافة المشاريع أو الجهات الاعتبارية بما في ذلك المشاريع المملوكة للدولة. ويجب أن تكون الاستثناءات محدودة ومحددة بوضوح ويتوجب التعامل معها من خلال قانون مستقل أو من خلال أحكام خاصة ضمن قانون الاعسار المالي.

ينص دليل UNCITRAL بأن القانون يجب أن يشمل "كافة المدينين الذين يخرطون في أنشطة اقتصادية سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين بما في ذلك المشاريع المملوكة للدولة" ولكن باستثناء المؤسسات الحكومية. وينص الدليل اضافة الى ذلك، بأنه يجوز اعفاء المؤسسات التي تحظى بتنظيم بالغ مثل البنوك وشركات التأمين وشركات النفع العام ووسطاء الأسهم أو السلع من قانون الاعسار المالي. إن مثل هذا الاعفاء مبرر على أساس الأنظمة القانونية التنظيمية المفصلة التي تكون هذه المؤسسات في الغالب خاضعة لها بمعزل عن سياق الاعسار المالي. وفي حالة الاعسار المالي لهؤلاء المدينين، فإن انظمتهم التنظيمية قد تحتوي على أحكام للاعسار المالي أو أن قواعد خاصة يمكن اضافتها في قانون الاعسار المالي العام.

أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، فإن دليل UNCITRAL ينص على:

"تشمل العديد من الدول المدينين من الأشخاص الطبيعيين المنخرطين في النشاط الاقتصادي ضمن نطاق قوانين الاعسار المالي التجارية الخاصة بها. توحى خبرة الدول الأخرى انه على الرغم من أن أنشطة الأعمال التي يديرها أشخاص طبيعيين تشكل جزءاً من النشاط الاقتصادي، إلا أن التعاون الأفضل مع تلك الحالات يكون في الغالب بموجب نظام الاعسار المالي للأشخاص الطبيعيين لأنه في المحصلة النهائية فإن مالك / مالكة الأعمال الشخصية يقوم / تقوم بإدارة أنشطته / أنشطتها من خلال هيكلة لا تحظى بأي حدود على المسؤولية مما يجعلهم مسؤولين شخصياً، دون حدود، عن الديون المتحققة من الأعمال. وتثير هذه الحالات مسائل صعبة حول الإبراء بما في ذلك طول انقضاء المدة اللازمة قبل أن يتم إبراء المدين والالتزامات التي يمكن استبعادها أو اغاؤها من الإبراء. إن الديون التي لا يتم الإبراء منها تشمل في الغالب أمور شخصية مثل التسويات في اجراءات الطلاق أو التزامات النفقة للأولاد."

اضافة الى ذلك، ينص دليل UNCITRAL بأن القانون يجب أن يأخذ بالاعتبار الطريقة التي يتم فيها ادارة النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام. في العديد من البلدان، على سبيل المثال، يتم ادارة النشاط الاقتصادي حصرياً تقريباً من قبل أفراد وإذا ما تم استثناءهم من قانون الاعسار المالي، فإن ذلك قد يحد بشكل جوهري من تنفيذه وفعاليته. وفي دول أخرى، فإن الاعسار المالي للأشخاص الطبيعيين المنخرطين في النشاط الاقتصادي يتم تناوله تحديداً بموجب قانون الاعسار المالي الشخصي ويتم استثناءهم من نظام الاعسار المالي التجاري."

تطبق معظم الدول قوانين الاعسار المالي على كافة أنواع الأعمال بما في ذلك الملكيات المنفردة. إلا أن البنوك وشركات التأمين تكون بالعادة معفاة من قوانين الاعسار المالي ويتم تنظيم اجراءات البنوك وشركات التأمين المعسرة بموجب تشريعات وقواعد مستقلة. إن قانون UNCITRAL النموذجي للاعسار المالي عبر الحدود ونظام الاتحاد الأوروبي للاعسار المالي يستثنيان البنوك من تطبيقاتهما. يتوفر لدى البنوك معاملة خاصة لسببين رئيسيين. يكمن الأول في أن ازدهار النظام المصرفي هو ذو أهمية حيوية لاقتصاد كل بلد وعلى الأخص لنظام المدفوعات. أما الثاني فإنه يكمن في أن المشاكل المالية في أحد البنوك قد تؤدي الى مشاكل في بنوك أخرى ويعجل في حدوث أزمة بنكية منهجية بسحوبات من قبل المودعين تنتشر من بنك الى آخر. أما في حالة شركات التأمين، فإن السبب الرئيسي لوجود اجراءات مستقلة هو للوفاء بعقود التأمين وحماية الأفراد والأعمال المؤمنة. وعليه يقوم مأمور التأمين بإدارة القضية لضمان استمرارية التغطية بنفس الشروط القائمة في السابق بين شركة التأمين والمؤمنين لديها ويضطلع بمسؤولية مراقبة شركة التأمين التي تعاني من المشاكل إذا لزم ولتقاضي التصفية.

يتوفر لدى بعض الدول أحكام إعسار مالي خاصة بأفراد من غير التجار (المستهلكين).

في الولايات المتحدة تكون اجراءات الاعسار المالي للأعمال والأفراد والبلديات والمؤسسات المملوكة من قبل الحكومة محكومة بموجب قانون الافلاس الفدرالي ويتم ادارتها من قبل محاكم اعسار مالي خاصة. إلا أنه، وعلى أية حال، فإن البنوك والهيئات شبه البنكية (اتحادات الائتمان على سبيل المثال) المحلية والأجنبية (إذا كان لها فرع أو وكالة في الولايات المتحدة) وشركات التأمين المحلية والأجنبية، غير مؤهلة للسير بموجب قانون الافلاس. تكون عمليات الإعسار المالي للبنوك التجارية محكومة بموجب قانون ودائع التأمين الفدرالي ويتم ادارتها من قبل مؤسسة ضمان الودائع الفدرالية – فهي اجراءات ادارية بشكل رئيسي مع اليسير من انخراط المحاكم فيها. أما عمليات الاعسار المالي لشركات التأمين فيتم التعامل معها بموجب قانون الولاية.

يسمح في البوسنة باجراءات إعسار مالي ضد ممتلكات جهة اعتبارية وممتلكات المدين الفرد الذي يكون شريكا عاما. ويجوز مباشرة الدعاوي ضد المشاريع المملوكة من قبل الدولة، إلا أنه في Republica Srpska (وهي إحدى الجهات في البوسنة) فإنه يتوجب موافقة الدولة على هذه المباشرة.

أما في المانيا، فإنه يجوز المباشرة بقضايا الاعسار المالي ضد كافة الأشخاص الطبيعيين وبشكل عام ضد كافة الجهات الاعتبارية. إلا أن الجهات الحكومية تكون معفاة من اجراءات الاعسار المالي: جمهورية المانيا الاتحادية نفسها وولاياتها (Lander) وكذلك الشركات المنظمة بموجب القانون العام والتي يتم الاشراف عليها من قبل الولاية الألمانية (Land) إذا كان قانون الولاية يعفي تلك الشركة من اجراءات الاعسار المالي. لقد قامت جميع الولايات الألمانية باعفاء الجهات الحكومية المحلية الخاصة بها (البلديات والمقاطعات) من اجراءات الاعسار المالي. وفي فرنسا، جميع أنواع الأعمال تخضع لبعض إجراءات الإعسار ضمن قانون الإعسار. وهذا يشمل الأعمال المسجلة كشركات، الأشخاص المسجلين كمهنيين، المزارعين وأي شخص آخر يمارس عمل مهني مستقل.

في المملكة المتحدة فإن كافة المؤسسات بما في ذلك الأعمال والبنوك وشركات التأمين وشركات النفع العام مغطاة بقانون الاعسار المالي.

القائمة 5: المدينون وقابلية تطبيق اجراءات الاعسار المالي

البلد	الأعمال الخاضعة لقوانين الاعسار المالي	قوانين مستقلة للبنوك وشركات التأمين	جهات أخرى خاضعة الى قوانين اعسار مالي مستقلة	هل يوجد أحكام للاعسار المالي للمستهلك
الأردن	كلها	نعم	لا / على أية حال يتوجب على هيئة الأوراق المالية مراقبة تصفية شركات الخدمات المالية	لا
البوسنة	كلها	نعم	الجهات العامة باستثناء ممتلكات الدولة والبلديات ومنتجي السلاح مع وزارة الدفاع والمشاريع المملوكة من قبل الدولة في Republica Srpska تستلزم موافقة الحكومة	لا

مصر	كلها	غير واضح من واقع القوانين المتوفرة	غير واضح من واقع القوانين المتوفرة	لا
فرنسا	نعم	نعم ، للبنوك	غير واضح من واقع القوانين المتوفرة	نعم
المانيا	كلها	نعم	الحكومات والمؤسسات العامة إذا كانت معفاة من قبل الولاية الاتحادية ("Land")	نعم
اندونيسيا	كلها	لا	لا	
لبنان	كلها	لا / على أية حال تخضع البنوك المقصرة الى قواعد خاصة	غير متوفر	لا
الولايات المتحدة	نعم	نعم	البلديات	نعم

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

كان هناك إجماع خلال اجتماعات الطاولة المستديرة بأن القانون يجب أن يغطي كافة الأعمال بما في ذلك المالكين المنفردين (التجار) والشركات العامة والمحدودة والشركات المساهمة. كما كان هناك موافقة عامة بأنه يتوجب الاستمرار في إعفاء البنوك من قانون الاعسار المالي وأن يكونوا تحت غطاء اجراءاتهم الخاصة. كان هناك بعض الخلاف حول حالة شركات حيث أفاد بعض المشاركين بوجود ظروف خاصة تبرر قانون جديد وأفاد آخرون بأنه لا يتوجب أن يكون لها قانون خاص بها.

نحن نوصي بأن يغطي القانون الجديد كافة أنواع الشركات باستثناء البنوك وشركات التأمين. لقد تم أعلاه بحث أسباب إعفاء البنوك وشركات التأمين في قسم القوانين والممارسات الدولية. كما تم أيضا التوسع في شرح أسباب إعفاء البنوك من قبل المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة. ولأغراض التسهيل ولتفادي تبعات غير مقصودة، فإن كافة الأعمال الأخرى يجب أن تكون مشمولة بقانون واحد موحد.

8- ما هي المعايير للمباشرة في إجراءات الاعسار المالي؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

يتكون الاختبار بخصوص عملية الإفلاس كما هو محدد في المادة (316) من القانون التجاري من جزئين:

- يجب أن يكون المدين المقصر تاجرا، بما في ذلك الشركات؛
- توقف التاجر عن تسديد ديونه التجارية أو يقوم باستخدام أساليب غير مشروعة لدعم اعتماداته المالية.

من الجدير ملاحظته بأن التوقف عن دفع الديون ضمن هذا السياق يعني العجز عن دفع الديون المستحقة حتى لو كان التاجر مليئا ماليا أو أن أصوله تتجاوز التزاماته ولكنه لا يستطيع التصرف فيها بسبب طبيعتها كونها عقارات أو بسبب

أن هذه الأصول تكون محملة باعباء عقارية. يستثني هذا التفسير العجز العرضي للدفع بسبب ظروف مستعجلة والتي لا ينجم عنها انخفاض من الوضعية المالية للتاجر.

أما بخصوص المعايير للمباشرة بإجراءات التصفية بموجب قانون الشركات، فهي تختلف فيما إذا أن التصفية اختيارية أو إجبارية. إن قرار التصفية الاختيارية هو ضمن اختصاص الهيئة العامة غير العادية باستثناء الشركات البسيطة العامة. في الشركات البسيطة العامة يتم اتخاذ القرار من قبل الشركاء إذا توقفت الشركة عن القيام بالأعمال ويتوجب على الشريك المفوض اشعار المراقب بذلك الوضع خلال 30 يوم من التاريخ الذي توقفت فيه الشركة عن القيام بالأعمال. إن الهيئة العامة غير العادية لشركة محدودة المسؤولية أو لشركة مساهمة خاصة تقوم بالتحري حول احتمال تصفية الشركة اختياراً إذا تجاوزت الخسائر نصف رأس المال المسجل، ما لم تقرر الاستمرار في عمليات الشركة بعد تصحيح وضعها. وكذلك، فإن القرار لتصفية شركة مساهمة محدودة يقع ضمن اختصاص الهيئة العامة غير العادية والأسباب التي تستدعي ذلك القرار تشمل انتهاء مدة الشركة والوفاء بغاياتها وأي سبب آخر منصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي. وتجدر الملاحظة بأنه يفترض بأن يتم طرح إجراءات التصفية بموجب نظام خاص يتم إصداره تبعاً لأحكام قانون الشركات ولكن، لتاريخه لم يتم إصدار مثل هذا النظام.

أما بخصوص التصفية الإجبارية في حالة الشركات البسيطة العامة، فإنه يحق للمراقب إصدار القرار لتصفية الشركة إجبارياً في حالة توقفها عن القيام بأعمالها وعجزها عن تصحيح وضعها بناء على إشعار من المراقب. أما بخصوص الشركات المساهمة المحدودة والشركات المساهمة الخاصة، يتم تصفيتهما إجبارياً في حالة أن خسائرها تتجاوز نصف رأسمالها المسجل وتعجز عن تصحيح وضعها بموجب إجراء اعتباري مناسب. ففي تلك الحالة، يقوم المراقب بإحالة المسألة إلى المحكمة⁹ للمباشرة في إجراءات التصفية.

يتم تصفية الشركة المساهمة العامة سواء أكانت التصفية اختيارية أم إجبارية عند صدور قرار نهائي من قبل المحكمة. ويجب تقديم الالتماس لتصفية الشركة للمحكمة إما من قبل المراقب أو المدعي العام؛ ويتوجب تصفية الشركة في الحالات التالية:

- إذا ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون وعقد تأسيسها ونظامها الأساسي؛ أو
- إذا عجزت عن أداء التزاماتها؛ أو
- إذا توقفت عن العمل لسنة كاملة دون تبرير مقبول؛ أو
- إذا تجاوزت خسائرها 75% من رأسمالها المكتتب به ما لم تقرر الهيئة العامة زيادة رأسمالها.

إن واحدة من المسائل التي تم بحثها من قبل المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة كانت حول كيفية التعامل مع مدينين معسرين الذين تقل أصولهم ومصادرهم عن نفقات إدارة الاعسار المالي. أنه من الأهمية بمكان اقبال أعمال هؤلاء المدينين للتمكن من إجراء التحريات عن تلك الشركات للضمان بأنها لم تقم باخفاء الأصول.

ينص دليل UNCITRAL على أن المقاربات قد تشتمل على رفض الطلب أو المباشرة بالإجراءات مع آليات أخرى للدفع إلى المصفي. إن مثل آليات الدفع هذه تشمل رسم اضافي على الدائنين للدفع مقابل إدارة الممتلكات أو تأسيس مكتب عام أو استخدام مكتب قائم أو تأسيس صندوق يتم فيه الوفاء بالنفقات أو تعيين شخص مختص بالاعسار المالي يكون اسمه مدرجا بكشف خاص بالمكلفين باداء واجبات قضائية أو بموجب نظام التعاقب. في حالة الآلية الأخيرة يتم الدفع إلى الممثل المختص بالاعسار المالي راتب محدد من قبل الدولة أو يتم تحمل النفقات مباشرة من قبل الممثل المختص بالاعسار المالي ويتم تقديم الدعم عبر عملائه بشكل عام (أي، يتم تسوية أتعاب المصفين بحيث نأخذ بالاعتبار العمل غير المدفوع الأجر أو العمل الأقل أجراً من المعتاد).

⁹ - لا يحدد القانون المحكمة المختصة

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي بأن معايير وافتراضات المباشرة حول الاعسار المالي يجب أن تكون محددة بوضوح في القانون. تفيد المبادئ بأن الاختبار المفضل لمباشرة إجراءات اعسار مالي هو عدم قدرة المدين على تسديد الديون لدى استحقاقها. قد يتضمن الاختبار تجاوز مطلوبات المدين القيمة السوقية العادلة لموجوداته. يذكر دليل UNCITRAL بأن الاختبار يجب أن يكون "بأن المدين بشكل عام غير قادر على تسديد ديونه عند استحقاقها أو أن مطلوباته تتجاوز قيمة موجوداته".

لدى فرنسا عدة إختبارات ومعايير لمختلف أنواع الإجراءات. للمدين أن يتقدم بطلب البدء بإجراءات المصالحة إذا نشأ أو كان من المتوقع أن ينشأ "صعوبات قانونية، إقتصادية أو مالية" أو في حالة التوقف عن دفع الديون¹⁰ لمدة 45 يوم أو أكثر. ولإتخاذ مثل هذا القرار للقاضي أن يطلع على المعلومات المتعلقة بالمدين والحصول عليها من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية وله أن يقوم بتعيين خبير أيضاً. للمدين أن يتقدم بطلب "إجراءات الحراسة" وذلك إذا قام المبرر بأنه غير قادر على التغلب على الصعوبات التي من شأنها أن تسبب التوقف عن الدفع. إن إجراءات إعادة الهيكلة القضائية من الممكن أن يتم إبتدائها من قبل المدين، المحكمة، الدائنين أو المدعي العام. " حالة ما إذا كان من المستحيل سداد الديون المستحقة من خلال الموجودات المتوفرة".

إجراءات التصفية القضائية من الممكن أن يتم إبتدائها من قبل المدين، المحكمة، الدائنين أو المدعي العام وذلك عندما يكون المدين "في حالة توقف عن الدفع لا يمكن تجنبه مطلقاً". وفي جميع الإجراءات الإختيارية للمدين أن يتقدم بطلب خلال مدة 45 يوم لاحقة لتاريخ التوقف عن دفع الديون. أما في ألمانيا، فيتمثل المعيار بأن: المدين غير قادر على أداء الإلتزامات المستحقة، التصفية الوشبكة (الإختيارية فقط) أو المديونية العالية (للشركات فقط). وفي إندونيسيا فالمعيار هو "أن يكون للمدين دائنين اثنين وأن يفشل في أداء دين أحدهما عند إستحقاقه"

القائمة 6: المباشرة بإجراءات الاعسار المالي

البلد	يمكن المباشرة بالقضيه عندما تتجاوز الديون الموجودات	يمكن المباشرة بالتصفية عند عدم القيام بالدفع عند الاستحقاق (عدد أيام التقصير)	يمكن المباشرة في القضية بوجود احتمال الاعسار المالي المستقبلي	احكام محددة بخصوص ما قبل الاعسار المالي لتسوية الديون في اعادة الهيكلة
الأردن	نعم	نعم	لا	نعم
البوسنة	لا	نعم	نعم	لا
مصر	نعم (تصفية الشركات)	نعم	لا	نعم – صلح واق من الافلاس
فرنسا	نعم	نعم	نعم	نعم
المانيا	لا	نعم	نعم	نعم
اندونيسيا	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم	نعم	لا	نعم
الولايات المتحدة	نعم	نعم	نعم	لا

¹⁰ قررت المحكمة العليا في فرنسا في العام 1998 أن وقف الدفعات ينطبق فقط على الدفعات التي تم المطالبة بها من قبل الدائنين.

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

خلال اجتماعات الطاولة المستديرة لم تعبر كل المجموعات عن رأيها حول متى يجب أن يكون المدينون جديرين باجراءات الاعسار المالي. إلا أن تلك المجموعات التي بحثت مسألة الأهلية بالتفصيل بينت بعض المسائل الهامة. أفاد بعض المشاركين بأن اختبار الاعسار المالي (أي الأهلية باجراءات الاعسار المالي) يجب أن يشتمل على عناصر أبعد من عجز المدين عن القيام بالتسديد عند الاستحقاق. اتفق العديد من المشاركين بأن التحديد سواء في قبول أو المباشرة في اجراءات اعسار مالي على وجوب إتخاذ المحكمة بالاعتبار أسباب عجز المدين عن القيام بالتسديد عند الاستحقاق والظروف فيما يتعلق بأعمال المدين. أفادت مجموعة المحامين التجاريين بأن التضارب بين قانون الشركات والقانون التجاري وعدم الوضوح في القانون تتسبب في احداث مشاكل. قضت بعض القرارات القضائية بأن التصفية الاختيارية تكون متوفرة عندما تعجز شركة المدين عن دفع الديون بسبب الوضعية المالية السيئة للشركة (مقابل العجز عن الدفع لمجرد مرة واحدة أو بشكل عَرَضِي).

إننا نوصي باختبار واحد لكافة أنواع وأحجام الشركات. ولا يجب أن يكون معقدا أكثر من اللازم مثل الاختبارات في قانون الشركات الحالي ويمكن أن يكون بناء على اختبار القانون التجاري بأن "التاجر توقف عن دفع الديون التجارية أو يقوم باستخدام وسائل غير مشروعة لدعم اعتماده المالية". يمكن التوسع في شرح هذا الاختبار المبسط للتفريق بين الصعوبة المالية الخطيرة وعدم القدرة العرضية على الدفع وذلك بأن يقتضي بأن تكون الدفعات قد تأخرت عن موعد استحقاقها لأكثر من 30 يوما أو أن يكون لدى أكثر من دائن واحد ديون غير مسددة. يمكن استخدام الاختبار المبسط بعمليات الاعسار المالي الاختيارية مع استخدام الاختبار الاضافي لعمليات الاعسار المالي الاجبارية.

9- من هم الذين يحق لهم رفع قضية اعسار مالي؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

بموجب القانون التجاري، يجوز للتاجر المقصر، سواء أكان فردا أم شركة أن يباشر باجراءات اعادة الهيكلة والتي قد تؤدي الى الإفلاس. ويجوز أيضا للمدين أن يباشر باجراءات الإفلاس وكذلك الدائنون . وفي بعض الأحوال يجوز للمحكمة أن تعلن الإفلاس من تلقاء نفسها.

في حالة التصفية الاختيارية، تأخذ الهيئة العامة القرار للمباشرة في اجراءات التصفية ما عدا بخصوص البنوك وشركات التأمين. أما بخصوص التصفية الاجبارية، فإنه يجوز للمراقب أو المدعي العام التقدم للمحكمة بالتماس لتصفية الشركة. أما البنوك وشركات التأمين فلا يجوز لها اتخاذ القرار بتصفية الشركة ويحتفظ بهذا الحق للبنك المركزي وهيئة التأمين على التوالي.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي بأنه يتوجب أن يكون من حق المدينين والدائنين تقديم طلبات لاجراءات الاعسار المالي. تنص توصيات UNCITRAL بأن المدين وأي من دائنيه يستطيع تقديم طلب للمباشرة في اجراءات الاعسار المالي.

يستطيع الدائن في انونيسيا أن يتقدم بطلب إذا اثبت التماسه وجود دائن آخر ووجود عجز في تسديد الدين. هناك أحكام تتيح لأطراف أخرى التقدم بطلبات حسبما هو مبين في القائمة 7.

القائمة 7: الحق في رفع قضية اعسار مالي

البلد	المدين	الدائن	المحكمة	آخرين
الأردن	نعم	نعم	نعم	المدعي العام المراقب البنك المركزي للبنوك وهيئة التأمين لشركات التأمين
البوسنة	نعم	نعم	لا	لا
مصر	نعم	نعم	نعم	النيابة العامة
فرنسا	نعم	نعم	نعم	النيابة العامة
المانيا	نعم	نعم	لا	
اندونيسيا	نعم	نعم	لا	النائب العام عند القيام بحماية "المصلحة العامة" والبنك المركزي للبنوك والمجلس الاشرافي على سوق راس المال بالنسبة للجهات التي يشرف على تنظيمها ووزارة المالية بالنسبة لشركات التأمين وبعض المشاريع المملوكة للدولة
لبنان	نعم	نعم	نعم	غير متوفر
الولايات المتحدة	نعم	نعم	لا	

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

لم يتم بحث هذه المسألة بشكل مستفيض خلال اجتماعات الطاولة المستديرة. يستطيع الأردن أن يؤسس القانون الجديد بناء على القانون القديم الذي يتيح للمدين والدائن ودائرة مراقبة الشركات رفع قضية اعسار مالي.

الاجراءات في القانون

10- هل يتوجب وجود وقف سير تلقائي بكافة المطالبات وما هي الخصائص المتوجب توافرها؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

ينجم عن المباشرة باجراءات صلح واق من الافلاس وقف تلقائي لكافة المطالبات سواء أكانت بضمانات (بموجب ضمان عام) أم لا، حيث لا يجوز لأي دائن المباشرة بأي مطالبة ضد تاجر يتقدم بطلب لصلح واق من الافلاس أو أن ينفذ صك أو حكم أو يضع رهنا على أصول المدين. كما أن اشهار الافلاس يعلق الاجراءات في مطالبة مرفوعة أصلاً. إلا أنه، وعلى أية حال، فإن الاجراءات لتنفيذ دين بضمان كما في الرهن، لا يتم تعليقه ويجوز متابعتها من قبل الدائن نفسه. يجوز لشركة تكون قيد التصفية الاختيارية أن تطلب من المحكمة الأمر بوقف السير في اجراءات المحكمة للمطالبات التي قد يتم تقديمها بعد أن يتم رفع قضية التصفية. في حالة التصفية الاجبارية، يتوجب على المحكمة وقف السير بالمطالبات أو الاجراءات سواء أكانت مرفوعة من قبل أو ضد الشركة لمدة ثلاثة أشهر ما لم يقرر المصفي خلاف ذلك. اضافة الى ذلك، فإنه يتوجب على المحكمة، خلال التصفية الاجبارية، وقف السير بكافة المعاملات الاجرائية أو التنفيذية ضد الشركة. يكون الوقف لمدة ثلاثة أشهر بناء على طلب مدين بضمانات ويتعلق في الأصول الضمانية.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي على وقف السير في كافة الاجراءات من قبل الدائنين والتصرف في اصول المدين لدى تقديم الطلب. يجب أن يشمل وقف السير الدائنين بضمانات للاتاحة لاسترداد أعلى للأصول نتيجة لبيع كامل الأعمال أو لاستخدام الأصول في اعادة التنظيم. إلا أن وقف السير في الاجراءات يجب أن يكون لأمد محدد ويتوجب أن يكون للدائنين بضمانات الحق في الحصول على أمر من المحكمة للاعفاء من وقف السير بالاجراءات عندما لا تكون مصالحهم محمية أو في حالة عدم الحاجة للأصول في اجراءات الاعسار المالي.

ينص دليل UNCITRAL أنه عند المباشرة باجراءات الاعسار المالي يتوجب أن يكون هناك وقف سير تلقائي في كافة اجراءات القضايا المتعلقة بأصول المدين بما في ذلك تنفيذ مصالح ضمانية أو نقل ملكية الأصول. وينص الدليل على حصول الدائن على اعفاء من وقف السير في الاجراءات في ظروف محددة ومدة زمنية محددة لانتهاء عملية وقف الدائنين بضمانات عن السير بالاجراءات. يشتمل الدليل على توصية بأنه إذا كانوا خاضعين لوقف السير بالاجراءات فإنه يتوجب منح الدائنين بضمانات حماية بقيمة ضماناتهم (دفعات نقدية أو مصالح ضمانية اضافية أو بعض الوسائل الأخرى). كما ينص الدليل اضافة الى ذلك، بأن القانون يجب أن يحدد أنه خلال الوقت بين تقديم الطلب لاجراءات الاعسار المالي والأمر للمباشرة بالاجراءات، فإنه يجوز للمحكمة اصدار أمر وقف السير بالاجراءات عند الضرورة للحفاظ على قيمة أصول المدين أو مصالح الدائنين.

يكون وقف السير بالاجراءات تلقائياً في الولايات المتحدة عند تقديم قضية اعسار مالي ويمكن معاقبة الدائنين لانتهاك وقف السير بالاجراءات. يتوجب على الدائنين بضمانات الائتماس من المحكمة للاعفاء من وقف السير بالاجراءات ويتم منح الاعفاء ما لم يكن ضروريا لاعادة التنظيم ويتم منح الدائن "حماية ملائمة" (دفعات أو بدلات أخرى).

أما في البوسنة، فإن وقف السير بالاجراءات يبدأ عند صدور أمر المحكمة للمباشرة باجراءات الافلاس وينتهي بعد إنتهاء الاجراء التمهيدي وابتداء الاجراء الرئيسي¹¹. إلا أنه يجوز للمحكمة الأمر باستمرار وقف السير بالاجراءات بعد الاجراءات التمهيدية مع تدابير لحماية الدائن بضمانات.

¹¹ - تصف الاجراءات التمهيدية الفترة من تاريخ تقديم التماس الافلاس لتاريخ المباشرة في اجراءات الافلاس. وخلال هذه الفترة تقوم المحكمة بتقييم الائتماس وتحصيل الأموال الضرورية من المستدعي لتغطية نفقات الاجراءات وتقوم بتعيين مستأمن مؤقت. يحدد المصفي فيما إذا أن المدين معسر أو فيما إذا أنه يتوفر أموال كافية للدفع مقابل الاجراءات الكاملة للافلاس.

يتوفر وقف سير بالاجراءات في اندونيسيا يبدأ بأمر المحكمة للمباشرة بالاجراءات الاعسار المالي. يطبق وقف السير بالاجراءات على الدائنين بضمانات لغاية مدة 90 يوما. وخلال فترة وقف السير بالاجراءات يجوز للمستأمن استخدام ضمانات الدائنين بضمانات إضافية لمواصلة أعمال المدين طالما أن مصالح الدائنين بضمانات تكون محمية بشكل معقول". يجوز لدائن بضمانات تقديم التماس الى المصفي بفك او تعديل وقف السير بالاجراءات للسماح لهم باعادة حيازة الضمانات الاضافية. وإذا تم رفض هذا الالتماس يجوز للدائن بضمانات الالتماس من المحكمة للاعفاء من وقف السير بالاجراءات.

القائمة 8: وقف السير بالاجراءات التلقائي

البلد	وقف السير بالاجراءات التلقائي عند تقديم الطلب	وقف السير بالاجراءات بعد أمر المحكمة بالمباشرة بالقضية	وقف السير بالاجراءات يشمل الدائنين بضمانات	يجوز للدائنين بضمانات الحصول على اعفاء من وقف السير بالاجراءات
الأردن	نعم	نعم	نعم - ضمانات عامة فقط	يجوز للدائنين بضمانات الاختيار في متابعة الاجراءات بشكل مستقل
البوسنة	لا	نعم	نعم - خلال الاجراء التمهيدي	غير ضروري - ينتهي وقف السير بالاجراءات بعد الاجراء التمهيدي
مصر	لا	نعم	لا	لا
فرنسا	لا	نعم	نعم	نعم
المانيا	نعم	نعم	نعم - لمدة ستة أشهر	نعم
أندونيسيا	لا	نعم	نعم - لغاية مدة 90 يوم	
لبنان	لا	نعم	نعم - ضمانات عامة	غير متوفر
الولايات المتحدة	نعم	لا تأمر المحكمة بالمباشرة بالاجراءات	نعم	نعم

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

يبدو بأن هذه المسألة هي غير خلافية في الأردن. عبر العديد من المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة عن رأيهم بأنه يتوجب وجود وقف سير تلقائي بالاجراءات لاجراءات الدائنين خلال اجراءات الاعسار المالي ولم يكن هناك معارضة لذلك. أفادت البنوك بأنه يجب أن تكون قادرة على التنفيذ على الضمانات الاضافية خلال اجراءات الاعسار المالي (بعبارة أخرى فإن وقف السير في الاجراءات لا ينطبق على الحقوق الضمانية). إلا أنه خلال اعادة التنظيم (حيث

ينطبق خلالها وقف السير بالاجراءات على ذلك التنفيذ على الضمانات الاضافية) فانه يتوجب فرض فترة سماح إذا كانت الممتلكات لازمة لاعادة التنظيم.

وعليه، فإن المسائل التي سوف تدخل في اعتبارات معدي المسودة هي اجرائية فقط. هل يجب أن يكون وقف السير بالاجراءات تلقائي عند التقديم؟ هل يجب أن تطبق على حقوق الضمانات الاضافية لدائنين بضمانات؟ وإذا كانت كذلك، هل يجب أن يكونوا قادرين على الاستحصال على أمر محكمة للاعفاء من وقف السير بالاجراءات أو هل يتوجب أن يكون هناك فترة سماح للاتاحة للمستأمن لمحاولة اعادة تنظيم الأعمال أو تصفية أعمال جارية أو لوحدات التابعة لها؟

11- هل يجب على الدائنين التصويت حول برامج التصفية واعادة الهيكلة / اعادة التنظيم وقرارات أخرى؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

لكي تكون اعادة الهيكلة نافذة المفعول فإن أغلبية الدائنين الذين شاركوا بالتصويت يجب أن توافق على اعادة الهيكلة حيث يتوجب أن تمثل تلك الأغلبية ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الديون بدون ضمانات. إن تعيين المصفين وعزل الولاء يتم البت فيه من قبل القاضي الذي يجوز له عزل الولاء عند تقديم شكوى من قبل الدائنين. أما بخصوص التصفية الاختيارية، فإن أي ترتيب بين المصفي والدائنين يكون ملزماً للدائنين والشركة إذا تمت الموافقة عليه من قبل الهيئة العامة للشركة والدائنين الذين يمثلون 75% من ديون الشركة.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي بأنه يتوجب حماية مصالح الدائنين بتمكينهم من مراجعة اجراءات الاعسار المالي والمشاركة فيها. إن الآلية المفضلة هي لجنة دائنين والتي يتوجب تحديد واجباتها وقواعدها وتصويتها واجتماعاتها في القانون. يجب استشارة اللجنة حول القرارات الرئيسية بما في ذلك اختيار الستأمن مع حقها في المعلومات من المدين.

منح القانون الفرنسي للدائنين لجان تعطي الدائنين دور فعال للتعاون في وضع خطة إعادة الهيكلة. يوجد لجنتين: الأولى لكافة الدائنين والأخرى للمزودين الرئيسيين. إن تشكيل هذه اللجان يعد إلزامياً للشركات الكبرى (كالشركات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 150 عامل أو الشركات التي لا تقل أرباحها عن 2 مليون يورو) ولكن هذا الخيار متوفر للشركات ذات الحجم الصغير.

ينص القانون الألماني على جمعية للدائنين ولجنة دائنين اللتان تمكنان الدائنين من الاشراف على كافة قرارات وأفعال المصفي الرئيسية. يتوجب الموافقة على بعض القرارات والأفعال من قبل الجمعية أو يمكن الطعن بها من قبلها كما يجوز الموافقة أو الطعن بقرارات وأفعال أخرى من قبل اللجنة. إذا كان موظفو المدين هم الدائنين في اجراءات الاعسار المالي، فانه يتوجب أن تتضمن اللجنة ممثلاً عن الموظفين وتتم مكافأة الأعضاء. تستطيع المحكمة عزل أعضاء اللجنة "السبب وجيه". يتوفر لدى البوسنة نظاماً مشابهاً.

القائمة 9: التصويت

البلد	يصوت الدائنون على اعادة التنظيم مقابل التصفية	يصوت الدائنون على خطط اعادة التنظيم	يصوت الدائنون على خطط التصفية	تشرف لجان الدائنين على المصفين
	نعم – التصويت		نعم – أية ترتيبات	نعم – يجوز للقاضي تعيين مراقبين.

الأردن	على صلح واق من الافلاس مقابل الافلاس	غير متوفر	بين المصفي والدائنين	يجوز للدائنين تقديم شكوى حول الحراس القضاة الى القاضي
البوسنة	نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم	غير متوفر	غير واضح	نعم
فرنسا	لا	نعم	لا	نعم
المانيا	نعم	نعم	نعم	نعم، ولكن تقوم المحكمة بتعيين وتستطيع عزل المستامين أو فسخ القرارات
اندونيسيا	نعم - التصويت على التسوية أو صلح واق من الافلاس مقابل التصفية	نعم	نعم	نعم
لبنان	نعم - التصويت على صلح واق من الافلاس مقابل الافلاس	غير متوفر	غير متوفر	نعم - يجوز للقاضي تعيين مراقبين . يجوز للدائنين طلب عزل الحارس القضائي
الولايات المتحدة	لا، ولكن يمكن رفع طلب للتحويل	نعم	لا	لا، ولكن لديهم الصلاحيات للطعن بالأفعال

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

يعتقد العديد من المشاركين وعلى الأخص ممثلي البنوك بأنه يجب على الدائنين اتخاذ القرارات الرئيسية ، على سبيل المثال، فيما إذا أنه يتوجب إعادة تنظيم أو تصفية المدين. أفاد بعض المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة بأنه يتوجب أن يكون لدى المحاكم معظم الصلاحيات لإدارة الحالات والإشراف على أفعال وقرارات المصفي.

نحن نوصي بأن يقوم معدي المسودة بمنح الدائنين حقوق مراجعة كافة افعال المصفين والتصويت على القرارات والاجراءات الرئيسية بما في ذلك سواء بخصوص التصفية أو إعادة التنظيم والتصويت على خطة إعادة التنظيم أو التصفية وبالرغم من ذلك، وبالأخذ بالاعتبار برأي القضاة بأن المحاكم كانت دائما الطرف الأكثر فعالية في اجراءات الاعسار المالي، فإننا نوصي بأن يقوم معدي المسودة باجراء تحريات وتحليلات اضافية للتحديد فيما إذا أن المحاكم تستطيع إدارة كافة نواحي القضايا بشكل فعال وسريع بما في ذلك الإشراف على أفعال المصفي.

12- ما هي الأساليب والاجراءات المتوجب استخدامها لتصفية الأصول؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

بموجب القانون التجاري إذا كان التاجر المفلس يملك عقارات، فإنه يتوجب قيد اشهار الافلاس في سجل الأراضي. يجوز بيع أصول التاجر المفلس من خلال عمليات البيع المباشر أو بالمزاد من خلال دائرة الاجراء والتنفيذ بناء على قرار القاضي بعد بحث الأسلوب مع المدين. أما بخصوص تصفية الشركات، فإنه يجوز للمحكمة أن تسمح للمصفي القيام ببيع أصول الشركة سواء أكانت تصفيتها اختياريا أم لا إذا أرتأت المحكمة بأن البيع يكون لمصلحة الشركة، ولا ينص القانون على أسلوب البيع سواء أكان بيعا مباشرا أم من خلال مزادات. يجوز لهيئة التأمين بيع موجودات ومطلوبات شركة تأمين، تحت التصفية، الى شركة أخرى أو بيع الموجودات في مزاد. وكذلك، فإنه يجوز لمؤسسة ضمان الودائع اتخاذ تدابير مشابهة بخصوص البنوك تحت التصفية.

القوانين والممارسات الدولية

ينص دليل UNCITRAL بأن القانون يجب أن يستلزم اشعار ملائم الى الدائنين حول أي تصرف يتم اجراؤه خارج المسار الاعتيادي للأعمال وان يتم الابلاغ عن المزادات العلنية بطريقة تضمن الاشعار للأطراف المهمة. يجب أن يحدد القانون اساليب البيع التي تعظم السعر المستحصل عليه للأصول وأن يسمح بالمزادات العلنية وعمليات البيع الخاصة.

يستلزم القانون في البوسنة على المصفي أن يقوم بتصفية الممتلكات وفقا لتوجيهات "جمعية الدائنين أو لجنة الدائنين حول شروط وأسلوب البيع". وعلى أية حال، فإن القانون يستلزم اجراءات محددة لبيع الممتلكات غير المنقولة، أي، اجراءات عمليات البيع بموجب قانون تنفيذ الأحكام.

في فرنسا، تعين المحكمة مصف يقع على عاتقه خلال مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ تعيينه أن يقوم بتقديم تقرير عن وضع المدين المالي. يهدف هذا التقرير الى مساعدة المحكمة في فيما إذا وجب البدء في إجراءات التصفية البسيطة. إن إجراءات التصفية البسيطة تهدف الى تسريع عملية تصفية الشركات الصغرى¹² التي ليست لديها موجودات غير منقولة. خلال إجراءات التصفية البسيطة يعهد الى المصفي بإجراء بيع خاص للموجودات خلال مدة ثلاثة أشهر وأما الموجودات المتبقية بعد مرور مدة ستة أشهر يتم بيعها في المزاد العلني. إجراءات التصفية بما فيها التوزيع ما بين الدائنين، يجب أن تتم خلال مدة سنة من تاريخ بدء الإجراءات.

يبدأ المصفي في اندونيسيا بعملية جرد للممتلكات الخاضعة للاعسار المالي بعد يومين من تعيينه على أبعد تقدير. ويقوم بعد ذلك بوضع قائمة الديون ويكون لدى العموم حرية الوصول الى الجرد وقائمة الديون بينما تحدد المحكمة آخر موعد لتقديم مطالبات الدائنين. ويصادق المصفي أو ينازع بالمطالبات وتقوم المحكمة بحل النزاعات بشأن المطالبات. يقوم المصفي ببيع الأصول عن طريق مزاد علني أو عملية بيع خاصة إذا أمرت المحكمة بذلك ويقوم بتوزيع العوائد على الدائنين الذين لديهم مطالبات مصدقة حسب الأولوية.

يستطيع المصفي في الولايات المتحدة اجراء عمليات بيع الممتلكات بالمزاد أو عملية بيع خاصة. يتم اجراء عمليات البيع العامة بالعادة من خلال دلال يتم استخدامه من قبل المصفي. قبل المباشرة بعملية بيع عامة، يقوم المصفي أو المدين صاحب الحيازة أولا بالحصول على إذن من المحكمة لاستخدام دلال لاجراء البيع. وبالعادة لا يكون هناك حاجة الى

¹² 5 عمال أو أقل وأرباح تساوي أو تقل عن 750,000 يورو خلال الستة أشهر السابقة لطلب البدء في إجراءات الإعسار.

موافقة اضافية من المحكمة بمجرد موافقة المحكمة على اسلوب البيع. بالعادة تبدأ عمليات البيع الخاصة بقيام المصفي باتخاذ قرار بيع موجودات معينة الى مشتري محدد مقابل سعر شراء معين. وبعدها يقوم المصفي بارسال اشعار نوايا الى كافة الدائنين والأطراف ذوي الاهتمام حول بيع الأصول بما في ذلك الأشخاص والجهات التي عبرت عن اهتمام في الأصول أو، الذين من ناحية أخرى، قد يكونوا مهتمين بها. وفقا للقواعد، يتوجب اعطاء الدائنين والأطراف الأخرى ذوي الاهتمام اشعار مدته لا تقل عن 20 يوما قبل أن تجوز الموافقة على عملية البيع رغم أنه يجوز تقصير الفترة الزمنية المسببة. يجوز للدائنين والأطراف ذوي الاهتمام تقديم مناقصات أعلى أو اعتراضات على عملية البيع.

القائمة 10: أساليب واجراءات التصفية

البلد	أساليب البيع	يمكن البيع بالمزاد أحد الأصول واحدا	يمكن البيع بالمزاد أعمال جارية أو وحدات منها	يبقى لدى المصفي التقدير الحصري لاستخدام أي أسلوب	تجري المحكمة المزاد
الأردن	مزاد أو بيع خاص	نعم، يخصص لموافقة المحكمة، العقارات بموجب ظروف استثنائية	نعم	لا - تقرر المحكمة الأسلوب	نعم - دائرة الاجراء والتنفيذ
البوسنة	مزاد أو بيع خاص للممتلكات المنقولة ومزاد للممتلكات غير المنقولة	نعم	نعم	نعم، بيع خاص أو مزاد للممتلكات المنقولة ويخضع لموافقة الدائنين. لا، فقط بخصوص مزاد الممتلكات غير المنقولة	لا يجري المصفي البيع
مصر	مزاد أو بيع خاص	نعم	نعم - في ظروف معينة	نعم - ما لم تفرض خطابات التعيين الأسلوب	لا (غير واضح سواء من خلال دائرة الاجراء والتنفيذ أم لا)
فرنسا	مزاد أو بيع خاص، أو بيع للعمل بشكل كامل	نعم	نعم	لا - قرار المحكمة	لا - ولكن المحكمة تقرر على موضوع البيع
المانيا	غير محدد في القانون ولكن يمكن استخدام	نعم	نعم	نعم، ولكن يجب أن يوافق الدائنون على معاملات "ذات	لا

	المزاد أو البيع الخاص		أهمية خاصة لاجراءات الاعسار المالي	
اندونيسيا	مزاد أو بيع خاص	لا	نعم بموجب أمر محكمة	لا
لبنان	مزاد أو بيع خاص	نعم، ويخضع لموافقة المحكمة والعقارات تحت ظروف استثنائية	لا - تقرر المحكمة الأسولب إما من خلال البيع الخاص أو المزاد	نعم - دائرة الاجراء والتنفيذ
الولايات المتحدة	مزاد أو بيع خاص			

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

لم يتم بحث المسألة بالتفصيل خلال اجتماعات الطاولة المستديرة. إن أن العديد من المشاركين اتفقوا بأن كافة الاجراءات يجب أن تكون أسرع وأكثر فعالية ضمن القانون الجديد. نحن نوصي بأن يقوم معدي المسودة بمنح المصفي المرونة من ناحية أساليب البيع مع اعطاء الدائنين (من خلال لجنة دائنين) آلية لتطوير او اعتماد او معارضة خطط التصفية.

13- ما هي الاجراءات الواجبة الاستخدام لمكافحة أنواع الاحتيال المختلفة خلال اجراءات الاعسار المالي؟

يبحث هذا القسم تأثير الأفعال الاحتيالية للمدين والدائنين وآخرين التي تؤثر على الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي سواء كانت مقصودة أو نتيجة للاهمال. كما يبحث هذا القسم أيضا المحاباة التي قد تكون مقصودة أو نتيجة للاهمال أو بحسن نية. هناك العديد من أنواع الاحتيال والمحاباة في حالات الاعسار المالي ودرجات مختلفة من التقصير. وعليه فإنه يتوجب تناولها بشكل مختلف. بشكل عام تشتمل أنواع الاحتيال والمحاباة على:

- عمليات نقل احتيالية من قبل المدين – عمليات التحويل التي تتم لوضع الأصول بعيدا عن متناول الدائنين.
- مطالبات احتيالية من قبل الدائنين – المطالبات غير المدعومة بعوض أو دليل.
- عمليات امتيازية لتحويل للأصول قبل اجراءات الاعسار المالي – عمليات التحويل التي توفر منافع لدائنين معينين بينما كان المدين معسرا أو قبل وقت قصير من اجراءات الاعسار المالي.

القانون الحالي والممارسة في الأردن

بموجب القانون التجاري وبمجرد تقديم التاجر المقصر لصلح واق من الافلاس، فإنه يتوجب على المحكمة توظيف دائرة النيابة العامة للتأكد من أن التقديم ليس احتياليا. أما في اجراءات الافلاس فإذا تم الادعاء من قبل الحارس القضائي أو أي دائن من الدائنين أو النيابة العامة بافلاس احتيالي، يتم إحالة المسألة الى المحكمة الجنائية. وبموجب القانون الأردني، بشكل عام، يتم استخدام الحكم في قضية جنائية للادعاء بادعاء مدني ويتم تعليق الادعاء المدني لحين ظهور نتيجة الاجراءات الجنائية.

إضافة الى ذلك وبموجب القانون الأردني، يعتبر الإفلاس الاحتياالي والإفلاس الاهمالي جرائم اقتصادية ويخصعان للغرامات بموجب قانون العقوبات . وتمتد هذه الغرامات الى مدراء الشركة إذا كانوا منخرطين في الإفلاس الاحتياالي أو أن أفعالهم أدت الى الإفلاس الاهمالي.

القوانين والممارسات الدولية

تفيد مبادئ البنك الدولي بأن بعض المعاملات من قبل المدين يتوجب أن تكون باطلة أو قابلة للإبطال: المعاملات المدخلة لاحقاً والتي لا تكون ضمن المسار الاعتيادي للأعمال أو موافق عليها من قبل المحكمة؛ المعاملات المدخلة سابقاً التي تكون احتيالية أو تفضيلية (على سبيل المثال، الى أطراف ذي علاقة)، التحويلات التي تمت عندما كانت الأعمال تعاني من العسر المالي أو التي أدت الى جعلها كذلك؛ التحويلات خلال فترة قصيرة قبل التقديم ما لم يتم الاثبات بأنها لم تكن احتيالية أو تفضيلية.

ينص دليل UNCITRAL بأن قانون الاعسار المالي يجب أن يسمح بفرض عقوبات لفشل المدين بالامتثال بالتزاماته بموجب القانون. كما يوصي الدليل أيضاً بأحكام لتقاضي المعاملات التي تشمل المدين أو أصول الممتلكات والتي إما تؤدي الى تخفيض في قيمة الممتلكات أو تتسبب في معاملة الدائنين بشكل غير منصف. وهذه تشمل على: المعاملات التي تضع الأصول بعيداً عن متناول الدائنين أو التحويلات التي كانت بمثابة هدية أو أقل من القيمة العادلة والتي وقعت عندما كان المدين معسراً أو أدت الى الاعسار المالي أو المعاملات حيث يتقاضى الدائن أكثر من حصته النسبية بينما كان المدين معسراً. يجب أن ينص القانون بأن تلك المعاملات التي يتم الدخول فيها خلال "فترة الشك" قبل اجراءات الاعسار المالي تكون باطلة ما لم يتم اثبات دفع مبددة (على سبيل المثال، بأن المعاملة كانت أثناء المسار الاعتيادي للأعمال). يجب أن تكون الاجراءات جزءاً من اجراءات الإفلاس وأن نفقات القيام باجراءات التقاضي يجب أن تكون مصاريف إدارية.

يستطيع المصفي في البوسنة أن يبطل المعاملات بتوفير الدفع أو بمنح الضمان الى الدائن إذا (1) تمت المعاملات خلال ستة أشهر قبل تقديم التماس الاعسار المالي إذا كان المدين معسراً وكان الدائن على ادراك أو مهملاً بشكل جسيم في كونه غير مدرك لذلك؛ أو (2) تمت المعاملات بعد تقديم التماس وكان الدائن على علم باعسار المدين أو مهملاً بشكل جسيم في كونه غير مدرك لذلك؛ أو (3) إذا لم تتم خلال المسار الاعتيادي للأعمال، أو (4) تمت المعاملات خلال ثلاثة أشهر قبل حالة الاعسار المالي إذا كان المدين معسراً؛ أو (5) تمت خلال أربعة سنوات قبل حالة الاعسار المالي إذا توفر عوض غير ملائم مقابل المعاملة؛ أو (6) تمت خلال خمسة سنوات قبل حالة الاعسار المالي بقصد الحاق الأذى بالدائن؛ أو (7) كانت معاملات قبل المباشرة بقضية الاعسار المالي التي "نقض الرضا العادل للدائنين" أو تحابي دائنين معينين.

أما في فرنسا، يستطيع قاضي الإعسار أن يحكم بـ"الإفلاس الشخصي" على الأشخاص المتورطين في أعمال غير مشروعة ولها علاقة بالإعسار. بمن فيهم المدراء، الرؤساء و الغير. الأفعال غير المشروعة تمتد لتشمل (التجارة المؤدية لعجز في الموازنة بأسلوب لأمسؤول وتعسفي)، تحويل الموجودات أو زيادة الديون بإتباع أساليب إحتيالية، إجراء معاملات وتصرفات مخالفة للقانون، سداد ديون دائنين على نحو يؤثر على حقوق الدائنين الآخرين، إتباع ممارسات محاسبية غير ملائمة. عوضاً عن الإفلاس الشخصي، للمحكمة أن تقرر منع الشخص من تولي أعمال التوجيه، الإدارة أو التحكم بمجريات الأعمال. يكون الإفلاس الشخصي أو المنع لمدة لا تزيد عن خمسة عشر عاماً بناء على ما تقررته المحكمة. مديري الهيئات القانونية قد تتم محاسبتهم عن ديون الهيئة وذلك في حالة إذا قاموا بأفعال معينة تعد أنها غير مشروعة.

ينص القانون في اندونيسيا على ابطال التحويلات التي تتم قبل اجراءات الاعسار المالي من قبل المدين في حالة أن المدين أو المحول اليه كان مدركاً أو يتوجب بأن يكون مدركاً بأن التحويل قد يؤثر سلباً على الدائنين. يفترض بأن المدين يكون على معرفة بأن الهيئة قد تؤدي الى ضرر بالدائنين إذا تم القيام بذلك خلال سنة واحدة قبل اجراءات الاعسار المالي. تتم مطالبة المحول اليهم بالتسديد من قبل مستأمن الاعسار المالي ولكن إذا تم رفض التسديد، فانه يبدو بأن المصفي يجب

أن يرفع قضية مستقلة. ينص قانون الاعسار المالي الأندونيسي أيضا على حبس المدين الذي يقوم باخفاء الأصول أو الذي يفشل في تزويد معلومات الى المصفي أو يفشل في المثول في جلسة لتأكيد الديون والمطالبات.

ينص قانون الولايات المتحدة على اجراءات محددة لتفادي عمليات النقل الاحتياطية والتحويلات التفضيلية. يوفر القانون الصلاحية والتدابير للمستأمنين أو المدينين الحيازيين لاسترداد الأموال المحولة أو الممتلكات أو العوائد. ويجوز اجراء تحقيق حول المطالبات من قبل المصفي أو دائنين آخرين. ويستطيع لاهما اتخاذ الاجراءات لرفض المطالبات الاحتياطية أو المزورة. يحذب اتخاذ كافة هذه الاجراءات خلال اجراءات الاعسار المالي ويكون للمستأمن الصلاحية في السير في اجراءات قانونية في محاكم أخرى عند اللزوم.

القائمة 11: الاجراءات فيما يتعلق بالاحتيايل

البلد	إحالة حالات الاحتيايل الى المدعي العام	يمكن الفصل في بعض أنواع الاحتيايل ضمن قضية الاعسار المالي	تستلزم كافة المطالبات الاحتياطية من قبل الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي قضية مدنية مستقلة
الأردن	نعم	لا - الاحالة الى المحكمة الجنائية	لا
البوسنة	لا	نعم - يجوز تفادي العمليات التفضيلية	لا
مصر	نعم	لا	لا
فرنسا	نعم - لدى المحاكم الجزائية	نعم	لا
المانيا	نعم - في حالة الاحتيايل الجنائي	نعم - يجوز استرداد العمليات التفضيلية والتحويلات الاحتياطية	لا
اندونيسيا	نعم	لا	نعم
لبنان	نعم	لا - الاحالة الى المحكمة الجنائية	لا
الولايات المتحدة	نعم - في حالة الاحتيايل الجنائي	نعم	لا

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

خلال اجتماعات الطاولة المستديرة عبر العديد من المشاركين عن قلقهم حول الاحتيايل من قبل المدين قبل أو خلال الاجراءات. لقد تم بحث موضوع الاحتيايل ضمن سياق معاقبة المدين (بما في ذلك الحرمان من الحقوق السياسية) حسبما هو ملخص في القسم 6 أعلاه. اضافة الى ذلك، فقد عبر المشاركون عن قلقهم حول ممارسات احتياطية مختلفة بما في ذلك المؤامرات بين أصحاب العمل والموظفين لتزوير عقود العمل لتعظيم مطالبات الأجور ذات الأولوية ومطالبات مزورة لنفقة الزوجة. قد يتم معالجة الشق الأول لتوفير المصفي بالصلاحية للتحقيق في مشروعية مطالبات الأجور

بتدقيق مدفوعات ضريبة الضمان الاجتماعي. قامت مجموعة المحامين التجاريين بالتوصية بأن يتضمن القانون الجديد احكام تتناول عمليات التصفية الاحتياطية.

نحن نوصي بأن يزود معدي المسودة المحاكم والمصنفين بصلاحيات استرداد الممتلكات والأموال العائدة الى الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي بسبب الأفعال والتحويلات المختلفة التي تم بحثها في هذا القسم. يجب أن تجيز هذه الأحكام للمحكمة والمصنفين المضي قدما ضمن قضية الاعسار المالي بدلا من وجوب رفع قضايا مستقلة التي قد تؤدي الى الابطاء في ادارة قضية الاعسار المالي. قد لا يكون من الممكن القيام باجراء ضمن قضية الاعسار المالي عندما ينطوي ذلك على احتيال جنائي ولكن يجب أن يكون من الممكن بخصوص قضايا أخرى مثل التحويلات التفضيلية.

المؤسسات المنفذة والداعمة

14- الى أي مدى يجب أن تشارك المحاكم في اتخاذ القرار والادارة مقابل اتخاذه من قبل المدراء (الولاء، المصنفين، الأوصياء) والأطراف المعنية؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

في الصلح الواقي من الافلاس، تقوم المحكمة بالاشراف على وادارة الاجراءات. بينما في الافلاس يقوم الولاء والمصفون المعينين من قبل المحكمة بادارة الممتلكات الخاضعة للافلاس ويجوز للقاضي تعيين مراقبين من بين الدائنين. يعمل القاضي المعين بموجب الاجراءات وتبث المحكمة في كافة النزاعات الناشئة فيما يتعلق بادارة الممتلكات المفلسة. في قضايا التصفية، وبمجرد صدور قرار التصفية من قبل المحكمة، يقوم المصفي بادارة الاجراءات ويتم البت في النزاعات الناشئة فيما يتعلق بالتصفية من قبل المحكمة. عند تصفية بنك ما، يتوجب على المصفي تزويد البنك المركزي بتقارير دورية شهرية فيما يتعلق بالتطور في عملية التصفية.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي على أنه "يتوجب أن يتم الاشراف على اجراءات الاعسار المالي والتصرف فيها بشكل محايد من قبل محكمة مستقلة ومخصصة، حيث يكون عمليا، لقضاة ذوي خبرة اختصاصية في الاعسار المالي". كما يتوجب أيضا أن تكون لدى المحكمة الصلاحيات لاصدار القرارات بشكل فعال دون الاضطلاع بدور الحاكمية او الادارة للمدين والتي يجب أن تكون من اختصاص المصفي أو المدين. من الأهمية بمكان توفر معايير ملائمة وموضوعية لعملية الاختيار والتعيين القضائية وتدريب قضائي مناسب واجراءات لضمان الأداء القضائي.

ينص دليل UNCITRAL بأن القانون يجب أن يسهل المشاركة الفاعلة للدائنين من خلال لجنة الدائنين أو ممثل خاص أو آلية أخرى ويجب أن يحدد القانون المسائل التي يجب التصويت عليها من قبل الدائنين (والتي يجب أن تشمل الموافقة على خطة اعادة التنظيم) وتثبيت اهلية واجراءات التصويت.

يوجد لدى الاقتصادات الأوروبية الكبرى مقاربات متنوعة عديدة للاشراف على قضايا الاعسار المالي. تُمنح محاكم الافلاس الفرنسية السيطرة على اجراءات الافلاس وهي غير ملزمة ببيع الأصول الى أعلى مناقص. يقوم الدائنون ببساطة باعطاء نصائح ولا تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بها في اختيار خطة اعادة التنظيم. يتوفر في المملكة المتحدة اجراءات افلاس بادارة المحكمة، إلا أن الدائنين بضمانات يستطيعون نقضها وتنفيذ أحكام العجز عن الأداء حسيما هي محددة في صك الدين. بموجب اجراءات الافلاس الرئيسية للمملكة المتحدة المستخدمة للحراسة القضائية والادارية للشركات الصغيرة، فإن المقرضين بضمانات لهم التقدير الحصري الكامل في أن يقوموا بغلق الرهن على ضماناتهم النظامية متى شاؤوا باليسير من تدخل المحاكم. أما في ألمانيا، يقوم الدائنون بالتصويت على القرارات الهامة، إلا أن المحكمة تشرف على المصفي وتتخذ العديد من القرارات النهائية.

أما في الولايات المتحدة، يتم تعيين لجنة دائنين من قبل المصفي الأمريكي في قضايا إعادة التنظيم. وتتكون بشكل اعتيادي من دائنين بدون ضمانات الذين يملكون أكبر سبع مطالبات بدون ضمانات ضد المدين. وضمن أشياء أخرى، تقوم اللجنة: بالتشاور مع المدين في الحيازة أو المصفي في إدارة القضية وبالتحري حول إدارة وأعمال المدين وبالمشاركة في صياغة الخطة. يجوز للجنة الدائنين بموافقة المحكمة، أن تستخدم محامي أو مهنيون آخرون للمساعدة في أداء واجبات اللجنة.

أما في البوسنة، يقوم الدائنون بالسيطرة على الاجراءات عن طريق التصويت على كافة المسائل الرئيسية. يدير مستأمن التفليسة القضية تحت توجيه الدائنين ويعمل قاضي الافلاس بشكل رئيسي كمحكم محايد لحسم المسائل التي تنشأ. يتم تنظيم الدائنين في جمعية حيث تقرر بشكل جماعي مصير المدين (تصفية أو إعادة تنظيم) و توافق على القرارات الرئيسية في إدارة المدين، في حالة عدم تفويض لجنة الدائنين بهذه الصلاحية. بسبب كبر حجم الجمعية واجراءات التصويت المعقدة نوعا ما، فإن جمعية الدائنين قد لا تكون الجهة الأفضل فعالية لتوجيه اجراءات المصفي. ومن أجل حل هذه المشكلة المحتملة، يجيز القانون لجمعية الدائنين تأسيس لجنة دائنين لانجاز العديد من وظائفها. من أجل ضمان وجهات نظر متنوعة في اللجنة، يملى القانون بأن تشكيل اللجنة يستلزم على الأقل دائن بضمانات واحد وعامل واحد (أو عامل سابق) ودائن واحد بمطالبة أصغر ليكونوا أعضاء في اللجنة.

يدير المصفي في اندونيسيا الممتلكات ويحتاج فقط الى الحصول على قرض مضمون. يكون هناك اجتماعات للدائنين بما في ذلك أول اجتماع يتم عقده خلال 30 يوم من قرار المحكمة حول الاعسار المالي. إلا أن صلاحيات الدائنين غير واضحة ما عدا أنهم يشكلون لجنة دائنين بناء على أكثرية أصوات الدائنين ولها الحق بفحص الدفاتر والمستندات وتقديم النصح الى المصفي حول الدعاوي .

القائمة 12 – ادارة القضية

البلد	تدير المحكمة كافة نواحي القضية وتحل جميع النزاعات	يدير الحارس القضائي كافة نواحي القضية إلا أن المحكمة تنظر في النزاعات	هل يوجد لجنة دائنين؟ ما هي صلاحيات لجنة الدائنين؟
الأردن	لا – يدير الحارس القضائي الممتلكات الخاضعة للافلاس ويقوم المصفي باجراءات التصفية	نعم، إلا أنه يتوجب موافقة المحكمة على بعض القرارات من قبل الولاء والمصفين	نعم – يجوز لهم الموافقة على اقتراح الصلح الواقي من الافلاس أو طلب تعيين مراقبين أو الطعن في أفعال الولاء والمصفين
البوسنة	لا	نعم	نعم – تقوم جمعية الدائنين بتعيين لجنة دائنين ويصوت الدائنون على كافة القرارات الرئيسية
مصر	لا – يدير الحارس القضائي الممتلكات الخاضعة للافلاس ويدير المصفي اجراءات التصفية	نعم، إلا أنه يتوجب موافقة المحكمة على بعض القرارات من قبل الولاء والمصفين	نعم – يجوز لهم الموافقة على اقتراح الصلح الواقي من الافلاس و طلب تعيين مراقبين أو الطعن في أفعال الولاء والمصفين

فرنسا	لا	نعم	نعم - التصويت على خطة إعادة الهيكلة والاشراف على اعمال المصفين
المانيا	نعم	نعم	نعم - يصوت الدانون على كافة القرارات الرئيسية من خلال جمعية داننين ولجنة داننين
اندونيسيا	لا	نعم، إلا أنه يتوجب موافقة المحكمة على بعض قرارات المصفين	نعم - فحص المستندات وتقديم النصح الى المصفي حول الدعاوي
لبنان	لا	نعم، إلا أنه يتوجب موافقة المحكمة على بعض القرارات من قبل الولاء والمصفين	نعم - يجوز لهم الموافقة على اقتراح الصلح الوافي من الافلاس أو طلب تعيين مراقبين او الطعن في أفعال الولاء والمصفين
الولايات المتحدة	لا	نعم	نعم - تتحرى عن المدين وتشارك في تطوير خطة إعادة التنظيم

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

حسبما تم بحثه اعلاه في القسم 11، لم يكن هناك إجماع حول مدى دور المحكمة. لقد ظهر بأن هناك اتفاق على أنه يتوجب وجود دور كبير للمستأمنين في ادارة الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي وحث بعض المشاركين بأن يتم اعطاء المصفين الصلاحية ليكونوا مرنيين في اتخاذ القرارات في ادارة الممتلكات. اقترح بعض المشاركين بأن يتم انشاء جهة خاصة لادارة القضايا أو ان القضايا التي تشمل الشركات يتم ادارتها من خلال دائرة مراقبة الشركات.

15- ما هي المؤسسات اللازمة لمساندة قانون الاعسار المالي؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

في الوقت الحاضر، فإن المحكمة هي المؤسسة الرئيسية التي تدير اجراءات الافلاس. يستلزم النظام وجود مصفين وحراس قضائيين الذين يتوجب ان يكونوا على اطلاع جيد بمثل هذه الاجراءات وبالأعمال المحددة للأعمال الخاضعة للافلاس أو لتشغيل الشركة تحت التصفية. يخصص قانون البنوك مؤسسة ضمان الودائع كمصفي وحيد للبنوك كما وتعتبر هيئة التأمين المصفي الوحيد لشركات التأمين تبعا لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين.

القوانين والممارسات الدولية

تنص مبادئ البنك الدولي ودليل UNCITRAL على تعيين مستأمنين للاعسار المالي.

يوجد مستأمنين لدى جميع الدول التي تم مسحها رغم وجود مقاربات متباينة حول صلاحيات الادارة والاشراف النسبية الممنوحة للمستأمنين والدائنين والمحاكم. تستلزم بعض الدول بأن يكون المصفين مرخصين، على سبيل المثال، البوسنة، بينما تعتمد دول أخرى على قضاة أو داننين للتحديد فيما إذا أن المصفين مؤهلين ويمكن الوثوق بهم بشكل كاف. قامت الاقتصادات الأكثر تقدما بأحداث صناعات التي تدعم قضايا الاعسار المالي بما في ذلك محللين ومستشارين ماليين

ومصفين ودلالين ومقرضين متخصصين في إقراض الشركات التي تكون تحت اعادة التنظيم والمشتريين لشركات وأصول محجوز عليها ومخمني الأصول المحجوز عليها.

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

تبين بأن رأي المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة بأنه يتوفر للأردن القدرة على تطوير المؤسسات اللازمة لدعم التصفية وإعادة التنظيم الفعالين. وعلى أية حال، هناك حاجة الى مستأمنين مهنيين كما أن القضاة والمصفين والدائنين بحاجة الى تدريب إضافي. لم يتم بحث مسائل محددة مثل ترخيص المصفين. ذكر بعض المشاركين بالحاجة الى تثقيف الدائنين والجمهور حول الاعسار المالي.

وحيث أن المصفين هم أحد العناصر الرئيسية لاجراءات اعسار مالي فعالة، فإننا نوصي بأن تقوم مجموعة العمل بتحليل الطلب المتوقع على المصفين ودراسة الأساليب للضمان بأنهم مؤهلين ويمكن الوثوق بهم. قد يشمل ذلك متطلبات ترخيص واختبار وتدريب وتثقيف وكذلك اشراف من قبل المحاكم أو وكالة اشرافية أو جمعية مهنية.

16- هل يتوجب أن يكون لدى الأردن محاكم / دوائر مختصة بالاعسار المالي أو محاكم / دوائر تجارية أو قضاة مختصين؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

لا يوجد في الأردن حالياً محاكم مختصة. إن المحكمة ذات الاختصاص لاجراءات الافلاس واجراءات التصفية هي محكمة بداية حقوق عمان في مكان اقامة / عمل التاجر / الشركة. تقوم وزارة العدل باعداد خطة لإنشاء غرف مختصة لمسائل معينة بما في ذلك الافلاس.

القوانين والممارسات الدولية

تتم ادارة قضايا الاعسار المالي الألمانية بشكل عام في المحاكم المحلية. يوجد جهة منتخبة من قبل القضاة في كل محكمة تدعى "Prasidium" التي تحدد أي من القضاة يقوم بالنظر في قضايا الاعسار المالي. يتوجب أن يكون لدى قضاة الاعسار المالي سنة واحدة من الخبرة على الأقل وإن معظم القضاة الذين يتم تعيينهم للنظر في قضايا الاعسار المالي لديهم العديد من سنوات الخبرة بقضايا مدنية عامة وقضايا جنائية. إن القضاة الذين يتم تعيينهم حديثاً للنظر في قضايا اعسار مالي يحضرون بالعادة حلقة دراسية تعريفية لمدة أسبوع في أكاديمية القضاة الألمان.

يتوفر لدى الولايات المتحدة محاكم إفلاس فدرالية مختصة ويتم تعيين القضاة من قبل محكمة الاستئناف الأمريكية. يتم بالعادة تعيينهم بعد سيرة عملية كمحامي اعسار مالي.

يوجد لدى البوسنة محاكم تجارية وفي معظم المحاكم يتم تخصيص أحد القضاة لكافة قضايا الاعسار المالي (وبعض المحاكم لديها قاض واحد).

القائمة 13: تخصص محكمة الاعسار المالي

البلد	محاكم اعسار مالي مختصة	محاكم تجارية مختصة	قضاة مختصون
-------	------------------------	--------------------	-------------

الأردن	لا	لا	نعم - الى حد ما
البوسنة	لا	نعم	نعم - ولكن ليس رسميا
مصر	لا	دوائر مختصة ضمن اختصاص كل محكمة بداية	نعم - يكون قد خدم بهذه الوظيفة لفترة من الزمن
فرنسا	لا	نعم	نعم - بموجب قرار مجلس الدولة
المانيا	لا	لا	بعض منهم
اندونيسيا	لا	نعم	
لبنان	لا	نعم	نعم - غرف مختصة
الولايات المتحدة	نعم	بعض المحاكم المختصة بما في ذلك الافلاس والضريبة	نعم - يتم تعيين قضاة الافلاس لمدة من 14 سنة من قبل محكمة الاستئناف الأمريكية

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردني

كان هناك اجماع ضمن المشاركين في اجتماعات الطاولة المستديرة بأنه يجب أن يكون لدى الأردن قضاة مختصون في الاعسار المالي. وأفاد القضاة بأن مجلس القضاء ووزارة العدل يقومان بتأسيس غرف تجارية ومدنية مختصة ضمن المحاكم.

17- كيف يتوجب تعيين المصفين / الولاء والاشراف عليهم؟

القانون الحالي والممارسة في الأردن

يموجب القانون التجاري، تقوم المحكمة بتعيين الحارس القضائي بموجب نفس الأمر الذي يشهر الافلاس، بينما في اجراءات التصفية القسرية، تقوم المحكمة بتعيين المصفي بموجب أمر يصدر قبل وضع الشركة تحت التصفية. بخصوص البنوك، يقوم البنك المركزي بتعيين المصفي ويقوم مجلس ادارة هيئة التأمين بتعيين المصفي لشركات التأمين.

القوانين والممارسات الدولية

يطرح دليل UNCITRAL عددا من التوصيات لأحكام تشريعية تتعلق بالمصفين بما في ذلك المؤهلات وتعارض المصالح والتعيين والمكافأة والواجبات والوظائف. قد تشمل مقاربات التعيين على تعيين من قبل المحكمة أو من قبل سلطة تعيين مستقلة بناء على تنسيب من قبل الدائنين أو لجنة الدائنين أو من قبل المدين أو بموجب سريان قانون الاعسار المالي حيث يكون ممثل الاعسار المالي جهة ادارية حكومية او مسؤول اداري حكومي. يوحى جزء آخر من الدليل بأن مقارنة اخرى تتم بشكل عشوائي للتعين من ضمن قائمة.

تنص مبادئ البنك الدولي بأنه يتوجب على ممثلي الاعسار المالي أن يخضعوا للمساءلة حسب معايير المساءلة التي يخضع لها عضو المجلس أو المدير ويكونوا خاضعين للعزل لعدم الأهلية أو الاهمال أو الاحتيال أو أي سوء سلوك آخر.

يتم اقتراح المصفي في اندونيسيا الى المحكمة من قبل المدين أو الدائن الذي يقدم التماس للافلاس. يجب أن لا يكون لدى المصفي تعارض مصالح مع المدين أو الدائن ولا يستطيع التعامل مع أكثر من ثلاث قضايا اعسار مالي. يقوم المصفي بتقديم تقرير فيما يتعلق بالتملكات وبأعماله كل ثلاثة أشهر ويكون التقرير متوفرا للعموم.

ينص القانون في المانيا أن "محكمة الاعسار المالي تعين شخصا مستقلا مناسباً للقضية المنظورة وعلى الأخص بخبرة في شؤون الأعمال ومستقلا عن الدائنين والمدين كمدير للاعسار المالي" ولكن "خلال اجتماع الدائنين الأول لاحقا لتعيين مدير الاعسار المالي، يجوز للدائنين اختيار شخصا آخر ليحل محله".

يتم تعيين المصفي في الولايات المتحدة من قبل مكتب الولايات المتحدة الاقليمي للمستأمن. بعد تقديم أوراق التفليسة، يحصل المدين على اشعار من المحكمة بتعيين المصفي. يتم اختيار المصفي عشوائيا من قبل مكتب الولايات المتحدة الاقليمي للمستأمن بحيث لا يستطيع المدين أو محامي التفليسة أن يختار مستأمنين محددين وبحيث يكون لدى المصفين الفرصة للحصول على قضية بأصول معتبرة حيث أن جزءا كبيرا من أتعاب المصفي تكون بناء على العمولة على أصول المدين التي يمكن بيعها بموجب الفصل 7 قضية (تصفية) أو نسبة مئوية من الدفعات التي تتم بموجب الفصل 13 قضية (اعادة هيكلة ديون المستهلك).

مرفق معلومات حول أتعاب المصفي في بلدان مختلفة في الملحق 4.

قائمة 14: المصفيون / الولاة / المصفيون

البلد	تقدير حصري للمحكمة في التعيين	تعيين من قبل الدائنين	اشراف من قبل المحكمة	اشراف من قبل الدائنين
الأردن	نعم - باستثناء البنوك وشركات التأمين والتصفية الاختيارية لشركات أخرى	لا	نعم	نعم
البوسنة	نعم	لا	نعم - جنباً الى جنب مع الدائنين	نعم - جنباً الى جنب مع المحكمة
مصر	نعم	لا	نعم	نعم
فرنسا	نعم	لا	نعم	نعم
المانيا	نعم، ولكن يستطيع الدائنون اختيار بديل		نعم	لا، ولكن يصوت الدائنون على القرارات الرئيسية
اندونيسيا	لا	نعم - يقترح المستدعي على المحكمة		
لبنان	نعم	لا	نعم	نعم
	لا - يتم تعيينه من قبل مكتب الولايات			

		لا	المتحدة الاقليمي للمستأمن	الولايات المتحدة
--	--	----	------------------------------	------------------

ارشادات لمراجعات قانون الاعسار المالي الأردن

لم يتم بحث المسألة بالتفصيل خلال اجتماعات الطاولة المستديرة. نحن نوصي بان يتم اختيار المصفين بشكل عشوائي أو من قبل القضاة مع السماح للدائنين بالاعتراض على الخيار. حسبما ورد في القسم 15 اعلاه، فإننا نوصي بأن تقوم مجموعة العمل بتحليل الطلب المتوقع على المصفين ودراسة الأساليب للضمان بأنهم مؤهلين ويمكن الوثوق بهم. قد يشتمل ذلك متطلبات ترخيص واختبار وتدريب وتنقيف وكذلك اشراف من قبل المحاكم أو وكالة اشرافية أو جمعية مهنية.

7/6/2008

Banks and Insurance Companies**البنوك وشركات التأمين**

The Central Bank representative emphasized the exclusion of Banks from any amendments that will occur in relation to bankruptcy laws or in proposing a new law relating to Bankruptcy, considering that the liquidation of banks is regulated under the Banking Law and the Deposit Insurance Corporation (DIC) is entrusted with the liquidation. However, the Representative encouraged the effort to enact a unified Bankruptcy Law, excluding Banks.

The same position was adopted by the insurance companies, through the representatives of the Insurance Commission. The representatives of the DIC upheld the position of the Central Bank Representative. All three entities highlighted the insurance and banking procedures, which totally differ from any other company, as banks and insurance companies are not governed by the companies law pre or during liquidation, therefore, any unified law with regard to Bankruptcy will only lead to unnecessary legal complications.

أكد ممثل البنك المركزي على إستثناء البنوك من أي تعديل سيطرأ على أي تشريع يتعلق بالإفلاس أو إيجاد قانون موحد للإفلاس حيث أن البنوك يتم تصفيتها من خلال قانون البنوك ومؤسسة ضمان الودائع، مؤكداً أهمية إيجاد تشريع موحد يضم جميع المسائل المتعلقة بالإفلاس خارج إطار البنوك.

وكذلك إتجه ممثلوا شركات التأمين على الإبقاء على التشريعات الخاصة بالتأمين نظراً لخصوصية هذه الشركات.

وأكد ممثلوا مؤسسة ضمان الودائع على موقف ممثل البنك وأكدوا على أن كلا من المركزي فيما يخص البنوك. البنوك وشركات التأمين لا يشتركان منذ صدور قرار التصفية أو حتى قبل ذلك مع أي شركة في أي نص من النصوص القانونية المتعلقة بالشركات الأخرى وعليه فإن أي توحيد للقوانين المتعلقة بالإفلاس مع قوانين البنوك والتأمين ستؤدي بلا شك الى مآهات تشريعية عديدة.

CCD Representative

The Representative of the Companies Controller Directorate mentioned that the CCD has established a unit for stumbling companies to be reorganized from administrative, financial and legal aspects.

This unit consists of legal and administrative personnel. Considering that the companies are required to submit annual financial statements and administrative resolutions, the CCD monitors and evaluates their performance, and in case any indicators for financial or administrative stumbling are detected, the file gets referred to this unit to take appropriate procedures, such as removing the current management and having the company administered by a special committee until its performance becomes better, at which point, a new management may be elected, as happened in the case of Amman Surgical Hospital.

The Ministry of Industry & Trade (MIT) is working on establishing a consultation regulation with the concerned entities and then what results shall be submitted to the Prime Ministry. This step shall be an integral part of the administrative structure of the ministry. In other words whenever the MIT intends to regulate any

دائرة مراقبة الشركات

بين أن دائرة مراقبة الشركات قد استحدثت دائرة متخصصة للشركات المتعثرة من ناحية إدارية وقانونية. ونجحت في إعادة هيكلة بعضها.

تتكون هذه الدائرة من قانونيين وإداريين وحيث أن بعض الشركات ملزمة بتقديم بيانات مالية سنوية وقرارات إدارية فهذه مسائل يتم دراستها ومتابعتها فإن وجدت أي إشارات لتعثر مالي و/أو إداري من خلال لجان التدقيق والتحقق فيتم إتخاذ الإجراءات اللاحقة.

لا بد من الإشارة الى أن هذه الوحدة يحال اليها ملفات الشركات ذات المؤشرات الخطيرة أوالتي يبدو أنها ستتعثر إدارياً أو مالياً.

من الإجراءات التي قد يتم إتخاذها هي عزل الإدارة الحالية للشركة وتوليها من قبل لجنة إدارة¹³ الى أن تصطلح من الأوضاع ويتم إنتخاب هيئة مديرين جديدة للشركة. الأمثلة على هذه الإجراءات ما اتخذ بخصوص مستشفى عمان الجراحي.

كما تتجه وزارة التجارة والصناعة الى إيجاد نظام تشاور مع الجهات المعنية ثم يتم عرض ما تم التوصل اليه على رئاسة الوزراء. لتصبح هذه العملية جزء من هيكلية الوزارة أي عند وضع الوزارة لسياسة عامة تؤثر في أي جهة خاصة أو عامة فلا بد من أن يتم عقد جلسات تشاور حول هذا الموضوع (كما يحصل في مثل هذه الإجتماعات)

- سنداً لنص المادة (167، 168) من قانون الشركات¹³

general policy that might affect any private or public entity then a consultation session shall be held in this regard with the concerned parties (similar to this session).

General Discussion

• The concept of Bankruptcy

The participants stated that it would be better not to refer to bankruptcy in its broader sense, which includes individual merchants, companies, and the insolvency of natural persons, as it would be better to keep a separate legislation for civil insolvency.

• Definition of Bankruptcy

As for the definition of bankruptcy, the participants pointed out that the fact that the merchant stopped to pay shall not be the only reason for declaring the bankruptcy and there shall be prior remedies, including precautionary measures and understanding the reasons for stopping the payments, the circumstances that surround such a case, etc...

• The concept of "Reorganization"

- Reorganizing the debts; a loan for 15 years, 5% interest may be altered into a 20 years loan, 4.5% interest instead.
- Financial reorganization through

مناقشة عامة

• تحديد مفهوم الإفلاس

رأى الحضور عدم التوجه الى مفهوم الإفلاس بمعناه الواسع المتمثل بشمل كلاً من التجار الأفراد والشركات وحالات الإعسار تحت مسمى واحد. فالأفضل الإبقاء على تشريع خاص بالإعسار المدني.

• تعريف الإفلاس

أبدا المشاركون لأراءهم في أن مجرد التوقف عن الدفع يجب أن لا يكون مبرر لإشهار الإفلاس ويجب أن يكون هنالك علاجات قبل بأن يشمل القانون إجراءات (وقائية / تمهيدية) تبين فيها أسباب التوقف عن الدفع، الظروف المحيطة...

• المقصود بإعادة الهيكلة

- إعادة هيكلة الديون؛ مثلاً عوضاً من أن يكون الدين لمدة 15 سنة بفائدة قدرها 5% يصبح دين لمدة 20 سنة بفائدة 4.5%

- إعادة هيكلة مالية من خلال الحصول على قروض جديدة لتغطية القروض القديمة ولكن بشروط أفضل للقرض الجديد.

- بيع بعض أجزاء من العمل.

- تغيير الإدارة.

- إدخال شركاء جدد.

obtaining new loans to cover the old ones in new and better conditions for the new loans.

- Spin offs or demerging parts of the business.
- reorganizing the administration.
- introducing new partners
- converting employee debts into shares in the company.
- **Is there a need for a new legislation?**
- There is a need for a modern law that follows the developments, rather than simply amending existing laws.
- Consider the characteristics of each company and its business.
- a clear reference for investors
- The proposed companies' law enabled the transfer of a stumbled company to another or its merger.
- **Reasons for enacting the law**

1. guaranteeing the equitable distribution of proceeds for debtors, especially after decreasing the minimum capital of the limited liability company to be JD 1000.
2. Maintain the employees' jobs
3. Maintain the company's business.

- **How important is it to protect the creditors versus protecting and sustaining the business?**

Courts shall be given a discretionary authority to balance the facts for each case separately and decide which side is more important to be protected.

Or the creditors shall decide the feasibility of keeping the company's business after submitting an economical feasibility study, pointing

- تحويل ديون العمال الى إسهام في الشركة.

- هل هنالك حاجة الى قانون جديد؟
- إيجاد قانون يواكب التطورات أفضل من تعديل القانون القديم.
- مراعاة خصوصية بعض الشركات والأعمال.
- وضوح المرجعية للمستثمرين.
- مشروع قانون الشركات الجديد أتاح إعادة بيع أو تملك الشركة المتعثرة من قبل شركات أخرى أو العمل على دمجها.

- الأسباب الموجبة للقانون

1. توزيع العائدات بعدالة لا سيما بعد تخفيض الحد الأدنى لرأسمال الشركة ليصبح 1000 دينار وفقاً لمشروع قانون الشركات.
2. الحفاظ على وظائف العاملين.
3. استمرار عمل الشركة.

- ما أهمية حماية الدائنين مقابل حماية الشركة والحفاظ على استمراريتها؟

أن يتم إعطاء المحاكم السلطة التقديرية لموازنة كل حالة على حدى. أو أن يقرر الدائنون جدوى استمرار عمل الشركة من عدمه وذلك بعد تقديم دراسة جدوى إقتصادية واضحة مع بيان مشكلاتها والعلاجات المقترحة.

out the company's problems and suggested remedies.

• Political rights:

The participants agreed that merchants found guilty with fraudulent or negligent bankruptcy shall be deprived from their political rights. Whereas a bankrupt merchant for other reasons shall not be deprived of such rights or at least minimize the period for reclamation, as in neighboring countries to be three instead of ten years as the case is in Jordan. Another indirect punishment was referred to, which may limit the bankrupt merchant from pursuing any financial procedure or obtaining future loans but this is not an additional bankruptcy punishment, it is simply a procedural process that may affect the bankrupt merchant in his future transactions. A temporary law was legislated entitled the "Law of Credit Information" upon which a company or more shall be registered by the Central Bank to investigate and collect information of the concerned person. These companies shall be entitled to sell such information to any entity upon the approval of the concerned person. Up until this point, no company was licensed and after submitting the temporary law to the members of the parliament it was suspended until some amendments are introduced to issue a valid law. One of these amendments is that the licensing shall be granted for only one company to handle the collection of information.

• الحقوق السياسية:

اتفق الحضور على حرمان المفلس إجتماعياً أو تقصيرياً من الحقوق السياسية أما إفلاس التاجر لغير ذلك فذهب الإتجاه الى عدم حرمانه من الحقوق السياسية أو تقليل هذه المدة تماشياً مع الدول الأخرى التي تتراوح مدة الحرمان فيها الى ثلاث سنوات بدلاً من 10 سنوات كما هو الحال في الأردن.

وتمت الإشارة الى نوع آخر من العقوبة غير المباشرة التي ستعطل أعمال المفلس عند قيامه بأي إجراءات مالية أو اقتراض مستقبلاً لكنها أقرب ما تكون الى معاملة إجرائية منها عقوبة على الإفلاس. حيث تم سن قانون مؤقت يسمى معلومات الإنتمان تؤسس بموجب شركة أو أكثر يرخصها البنك المركزي لتلقي وتحري معلومات عن الشخص المعني ولهذه الشركات بيع هذه المعلومات الى أي جهة ولكن بعد الحصول على موافقة صاحب العلاقة. والى هذه اللحظة لم يتم ترخيص أي شركة من الشركات وبعد عرض القانون المؤقت على مجلس النواب قرر وقف العمل به وإجراء تعديلات قبل أن يتم جعله قانوناً دائماً ومن هذه التعديلات الترخيص لشركة واحدة فقط لتتولى هذه الشؤون.

The Hypothetical Case

Options if the merchant was a limited liability company:

- Capitalize the debts.
- Reorganizing the debts.
- Reorganize the loans upon the feasibility study.
- Increase the capital (by the same partners or after introducing new ones)

Statistics

since 1964 till now according to the information that were supplied to the CCD by the competent courts with regard to bankrupt companies:

The number of cancelled companies; voluntary or forced liquidation:

- Foreign-non operating company 38
- partnership companies 25.000
- limited liability companies 967
- common investment company 2
- not for profit companies 4
- civil companies 11
- Private Shareholding Company 1
- Public Limited Company 42
- Exempt Company 32

the number of companies that has been declared bankrupt:

- partnership companies 6
- limited partnership company 1
- limited liability company 2

حل القضية الافتراضية

إن كانت شركة ذات مسؤولية محدودة:

- رسملة الديون.
- إعادة جدولة الديون.
- إعادة هيكلة القرض بناء على دراسة جدوى.
- زيادة رأس المال (من قبل نفس الشركاء أو بعد إدخال شركاء جدد).

إحصائيات

منذ عام 1964 – حتى الآن وفقاً لما تم تزويد دائرة مراقبة الشركات فيه من المحاكم المختصة فيما يتعلق بالإفلاس:

عدد الشركات التي شطب (تصفية إختيارية أو إجبارية):

- شركات أجنبية غير عاملة 38
- شركات تضامن 25,000
- ذات مسؤولية محدودة 967
- الاستثمار المشترك 2
- شركات لا تهدف الى تحقيق الربح 4
- شركات مدنية 11
- شركة مساهمة خاصة 1
- شركة مساهمة عامة 42
- شركة معفاة 32

عدد الشركات التي تم إشهار إفلاسها:

- تضامن 6
- توصية بسيطة 1
- ذات مسؤولية محدودة 2

Second Roundtable – Business Associations Kempinski Hotel – Amman

9/6/2008

▪ General discussion:

▪ مناقشة عامة:

One of the participants spoke of their actual experience in voluntary liquidation, which started in February, 2008 and is still ongoing till this day.

تم طرح تجربة شخصية من أحد الحضور حول تصفية إختيارية بدأت في شباط من هذا العام الى تاريخه.

حيث تم تسليط الضوء على عدة أمور:

The participant highlighted the following issues:

1. The absence of a unified law that contains all the procedures related to liquidation.
2. The burden placed on the company to approach more than one competent authority.
3. No fixed timeframe for the whole procedure.
4. Lack of awareness and the absence of special and facilitated handling that differs from the ordinary procedures (give such cases priority at the other government departments.
5. The CCD does not provide any illustration, details or required documents for the liquidation process.
6. Procedural complications and delay in the Income Tax Department and the Social Security Corporation.

1. عدم وجود قانون واحد يحوي جميع الإجراءات المتعلقة بالتصفية.
2. وجود أكثر من جهة من الواجب مراجعتها.
3. لا إطار زمني معين للمعاملة.
4. قلة الوعي وعدم إيجاد تسهيلات أو معاملة خاصة للتصفية الإختيارية عن بقية المعاملات الروتينية لدى الدوائر الحكومية المختلفة.
5. دائرة مراقبة الشركات لم تزودهم بالإجراءات التفصيلية اللازمة لغايات التصفية أو الوثائق المطلوبة.
6. التعقيدات الإجرائية والتأخير في كل من ضريبة الدخل ومؤسسة الضمان الإجتماعي.

تعليق ممثل دائرة مراقبة الشركات عن هذه التجربة:

أشار ممثل دائرة مراقبة الشركات الى أن من مهام المصفي الذي تم تعيينه من الشركة الراغبة بإجراء التصفية الإختيارية أن يتولى جميع الأمور المشار إليها سابقاً حيث أنه من المعتاد أن يكون شخص متخصص أو محامي أي على دراية بإجراءات التصفية الإختيارية اي الأحكام العامة الواردة في قانون الشركات.

Response by the Representative of the Companies' Control Directorate (CCD):

The Representative noted that it is the duty of the liquidator who is appointed by the company to handle all the issued mentioned above. It is assumed that such liquidated is a specialized person or a lawyer, who is familiar with the required procedures of the voluntary liquidation mentioned in the general terms within the companies' law provisions.

He also pointed out that detailed brochures are always available at the Companies' Control Department upon the request. He also mentioned that the period required for a voluntary liquidation typically, should not exceed two months if the concerned company has duly filed balance sheets and records, in absence of other disputes. He also noted the importance of the Companies' National ID and its role in facilitating procedures in the governmental authorities.

▪ Reorganization process:

The participants encouraged the idea of reorganizing stumbling companies to promote investment in Jordan and to support small businesses. Agreeing that this is the right policy which shall be adopted by Jordan instead of suspending the business as a result of the accumulation of the Companies' debts if indicators for future success were detected.

ووضح أن الإجراءات التفصيلية موضحة في منشورات متوافرة في دائرة مراقبة الشركات عند الطلب. وبين ممثل دائرة الشركات أن المدة اللازمة لتصفية شركة قد لا تتجاوز الشهرين إن كانت تحتفظ بميزانيات وسجلات معدة حسب الأصول ولا يوجد نزاعات قضائية متعلقة بها في المحاكم. كما تم التطرق الى أهمية الرقم الوطني للمنشأة ودوره في تسهيل المعاملات المتعلقة بالشركة لدى كافة الدوائر.

▪ إعادة الهيكلة:

أشاد الحضور بفكرة إعادة الهيكلة لتشجيع الإستثمار في الأردن ولدعم المشاريع الصغيرة. ورأوا أن هذه هي السياسة الصحيحة التي يجب أن يتم إتباعها في الأردن عوضاً عن إيقاف الأعمال لمجرد تراكم الديون على الشركة إذا وجدت مؤشرات تدل على إمكانية نجاح الشركة في المستقبل.

كما تمت الإشارة الى وجوب دراسة أسباب الخسائر والتعثر في هذه الشركات من ناحية إدارية، مالية أم أنها أسباب تعود الى الشركاء مؤكدين أن معرفة أسباب التعثر سيؤدي الى

The participants noted the importance of conducting a study to identify the reasons that led to the companies' financial or administrative stumbling in order to avoid such stumbling in the future.

As for the capability of the Jordanian business community to foster the reorganization process, it was agreed that Jordan enjoys the availability of a very well qualified financial, administrative and legal experts and consultants.

Recommendations concerning the Reorganization in Jordan:

1. Devising a cooperation strategy between the public and private sector to launch a common unit or body that carry out the reorganizing process.
2. Differentiating between small and large business in terms of the procedures required for Reorganization.
3. Minimizing the number of required courts' hearings (simplified procedures)
4. Taking into consideration the company's feasibility study.
5. Giving the creditors the option to decide whether to Reorganize or liquidate the business.
6. Supporting this process as not to be financially costly.
7. Providing the administrators with flexible authorities.

علاجها وتجنبها مستقبلياً.

أما فيما يتعلق بقدرة القطاعات في الأردن على إعادة الهيكلة فقد تم الإجماع على أن الأردن تتمتع بكفاءات عالية من المتخصصين والمستشاريين الماليين والإداريين والقانونيين القادرين على القيام بهذه الإجراءات.

توصيات تتعلق بإعادة الهيكلة في الأردن:

1. تأسيس خطة تعاون فيما بين القطاع العام والخاص لتكوين وحدة أو جهاز مشترك للقيام بعمليات إعادة الهيكلة.
2. التفرقة في الإجراءات فيما بين الشركات الكبرى وتلك الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. تقليل عدد جلسات المحاكم.
4. الإعتماد على دراسة جدوى لأعمال الشركة.
5. إعطاء الدائنين حق الخيار في تقرير المضي في إعادة الهيكلة أو التصفية.
6. دعم هذه العملية كي لا تكون مكلفة إقتصادياً.
7. إعطاء صلاحيات مرنة للقائمين على عملية إعادة الهيكلة.

■ الحقوق السياسية:

■ Political rights:

The participants agreed that the merchants found guilty with fraudulent or negligent bankruptcy shall be deprived from their political rights. Whereas a bankrupt merchant for other reasons shall not be deprived of such rights or at least minimize the period for reclamation, as in neighboring countries to be three instead of ten years as the case is in Jordan

اتفق الحضور على حرمان المفلس إجتهالياً أو تقصيرياً من الحقوق السياسية أما إفلاس التاجر لغير ذلك فذهب الإتجاه الى عدم حرمانه من الحقوق الساسية أو تقليل هذه المدة تماشياً مع الدول الأخرى التي تتراوح مدة الحرمان فيها الى ثلاث سنوات بدلاً من 10 سنوات كما هو الحال في الأردن.

■ الاسباب الموجبة لإيجاد قانون:

■ Reasons for enacting the law:

1. Social considerations; preserving jobs
2. Reorganize the Company's business in order to keep its business upon its feasibility study.

1. الإعتبارات الإجتماعية من حماية وظائف العاملين.
2. إعادة هيكلة الشركة على نحو يضمن إستمرار أعمالها بناء على دراسة جدوى.

■ توصيات عامة:

■ General recommendations:

1. Linking the Department of Income Tax and the Social Security Corporation with the Companies' Control Department, to facilitate the Companies' procedures.
2. Coordinating the efforts of the trade chamber and the Companies' Control Department.
3. Raising awareness among merchants and companies of the characteristics and importance of capital companies versus persons companies and individual merchant.
4. Conducting a study on the companies' liquidation or bankruptcy causes and come up with remedies necessary to avoid them in the future.
5. Clarifying the role of the Public Prosecution with regard to the

1. ربط دائرة ضريبة الدخل ومؤسسة الضمان الإجتماعي مع دائرة مراقبة الشركات لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالشركات.
2. التنسيق بين غرفة التجارة ودائرة مراقبة الشركات.
3. توعية التجار الأفراد وشركات الأشخاص بخصائص وأهمية شركات الاموال.
4. إجراء دراسة حول أسباب تصفية/ إفلاس الشركات وتحليل هذه الأسباب وإيجاد حلول لها لتلافيتها مستقبلاً.
5. توضيح دور النيابة العامة في الإفلاس ودورها في عملية التصفية.
6. اقناع البنوك بتغيير سياسة ضمان قروض الشركات بكفالات شخصية من أعضاء مجلس الإدارة.

- bankruptcy and liquidation process.
6. convincing banks, through providing them with certain safeguards to move away from the practice of requesting personal guarantees from the company's officers for the company's debts.

Third Roundtable – Banks Association

Banks Association – Amman

11/6/2008

- The priority for Secured Creditors in the Liquidation and Bankruptcy Proceedings:

The participants discussed the priorities of the secured debts with respect to the Companies pointing out that the Commercial Code grants the secured creditor the right to execute directly independently from the receiver unlike the case of liquidation where the secured creditor shall adhere to the provision of the Companies' Law, which distributes the priorities as follows:

1. Amounts due to the Company employees.
2. Amounts due to the Public Treasury and the municipalities.
3. Rents due to the owner of any real estate leased to the Company.
4. Other amounts due in accordance with the order of their priority in accordance with the Laws in force.

And as such, the status of the secured

- أولوية الديون المرتهنة في التصفية والإفلاس :

ناقش المشاركون أولويات الديون المرتهنة بالنسبة للشركات موضحين أن قانون التجارة يعطي حق للدائن المرتهن لأن ينفذ على المال المرهون لضمان دينه دون اللجوء الى وكيل التفليسة على خلاف التصفية في قانون الشركات بالمادة (256) التي توزع الأولوية على النحو التالي:

1. المبالغ المستحقة للعاملين في الشركة.
2. المبالغ المستحقة للخزينة العامة والبلديات.
3. بدلات الإيجار المستحقة لمالك أي عقار مؤجر للشركة.
4. المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها.

وعليه فإن حالة الدائن المرتهن عند إفلاس المدين تكون أفضل من حالته بالتصفية.

خاصة أن بعض المدينين قد يقومون بالتصفية بقصد الإحتيال على دائنيهم من خلال عدم تقديم البيانات والميزانيات للمدقق أو عدم انتخاب هيئة مديرين جديدة فكل

creditor in the case of the bankrupt merchant is much better than their status in case of the liquidation of the company.

Particularly that debtors may intentionally not submit duly file their financial statements to the CCD or not elect a new board of directors to be forced into liquidation. Or in many cases, decide to voluntarily liquidate the company.

Furthermore liquidators exploit the liquidation process and extend it to increase the period in which they receive remunerations for carrying out the liquidation of the company.

هذه الأمور ستؤدي الى التصفية الإجبارية للشركة. أو في عدة أحوال تطلب الهيئة العامة للشركة تصفيتها اختياريًا.

كما تمت الإشارة الى أن المصفيين يستفيدون من طول مدة التصفية وقد يماطلون في إجراءاتها لإستمرار حصولهم على الأجر مقابل القيام بإجراءات التصفية.

▪ Banks lending policies:

▪ سياسة البنوك في الإقراض:

1. false labor contracts:

Conspiring between the business owner and the employees, whereby the business owners submit false employment contracts, which enjoy the priority that over secured debts to escape from paying the banks' debts discourages the banks from lending without having a mortgage for property that is significantly higher in value from the debt. Also, alimony claims may sometimes be falsified.

1. عقود العمل الصورية :

نتيجة لتواطؤ أصحاب الشركة والعمال بإبراز عقود عمل صورية ترتب لهم حقوق ذات أولوية عامة من الدرجة الأولى أي أنها تتقدم على الديون المضمونة برهونات وتجاوز هذه المبالغ لديون الشركة للبنك من أجل التهرب من دفع الديون.

إضافة الى مطالبات النفقة من قبل الزوجة والأبناء جميع هذه العوامل أدت الى توجه البنوك الى عدم قبول تقديم قروض ما لم تكن مضمونة برهن عقاري تزيد قيمته بشكل كبير عن قيمة الدين المضمون.

2. الكفالة الشخصية والعقارية للقروض:

2. Loans' collaterals (property and personal guarantees).

The banks representatives agreed that banks prefer having a guarantee in the form of real property, which that is owned by a natural person (shareholder or an officer of the company) rather than a guarantee that is owned by the company in addition to the preference of personal guarantee.

Therefore the banks have conservative policies in granting loans to SME's and young entrepreneurs, due to the high risk involved.

Banks conduct their own due diligence in assessing the value of the piece of property being offered as a security for a certain debt to make sue that it is equal or higher of the loan's value. And the trend now is not to grant a loan which its guaranteed is a common owned (joint title) property consequent to the legal complications resulting thereof.

The difficulty of determining the amounts due to the treasury, is another issue in question, such as municipality fees, sales tax, income tax, etc... particularly, that no transfer may be done before the payment of all such dues, which surprisingly may exceed the secured debt.

وأشار ممثلي البنوك الى تفضيل أن تكون العقارات مملوكة لأشخاص بدلاً من أن تكون مملوكة للشركة وهو ما يعرف بالضمان الشخصي للعقار بالإضافة الى ضمان الدين ضماناً شخصياً.

لذلك فالبنك يتحفظ بشكل كبير قبل أن يمنح الرواد الشباب قروضاً لمشاريعهم وذلك لإرتفاع نسبة المخاطرة بشكل كبير.

تفضل البنوك أن تكون القروض التي تمنحها لعملائها مضمونة بعقار ولا يتم ذلك إلا بعد دراسة القرض من قبل الدائرة العقارية وتقديم شروحاتها حول العقار الضامن للدين وذلك لدراسة القيمة السوقية للعقار أن كانت تساوي أو تزيد عن قيمة القرض. كما أن الإتجاه قد ذهب الى عدم إعطاء أي قرض بضمانة أرض مملوكة على الشيوع وذلك للإشكاليات القانونية وصعوبة التعامل فيها.

كما تم مناقشة صعوبة تحديد حقوق الدولة المترجمة على الأرض من ضريبة مسقفات، رسوم الأمانة والمبيعات... والتي لا يجوز التصرف في العقار من قبل الدائن المرتهن قبل سدادها (تطهير العقار قبل بيعه) والتي قد يفاجأ الدائن المرتهن بمبالغ قد تتجاوز مقدار القرض الذي قد تم رهن العقار ضماناً لأدائه.

3. Mortgage by possession.

3. الرهن الحيازي :

As for the possibility of granting loans guaranteed by movable property, the participants were of the view that it is not practical to extend loans guaranteed by such property. According to the civil law the mortgage by possession is "the detention of property in the possession of the creditor or a competent person as security for a right which can be totally or partially levied from him with priority over the remaining creditors". This seizure of the immovable property makes it very hard for a company to operate and carry out its business.

وأما حول إمكانية منح قرض بضمانة المنقولات. فظهر أنه ونتيجة لأن نصوص القانون المدني تعرف الرهن الحيازي بأنه احتباس مال في يد الدائن أو يد عدل ضماناً لحق يمكن استيفاءه منه كله أو بعضه بالتقدم على سائر الدائنين فمن الصعوبة أن تستغني الشركات عن موجوداتها وأموالها المنقولة وجعلها بيد الدائن أو العدل لضمان قرض تحتاجه في تشغيل الشركة.

Consequently this type of mortgage is rarely used by debtor or creditors. Although in practice and in a way to avoid this legislative shortcoming, a mortgage by possession agreement is entered into by the two parties and documented at the Notary Public, simultaneously, a lending agreement is executed, where the debtor may continue to use the mortgaged property.

لذلك ونتيجة لعدم ملائمة أحكام هذا النوع من الرهون فقلة من الدائنين والمدينين يجعلون الأموال المنقولة ضماناً للقروض. على الرغم من أن الوسيلة لتجنب هذا الفراغ التشريعي ومن ناحية عملية يتم نقل الموجودات في إتفاقية بين الدائن والمدئن عند الكاتب العدل وبعد ذلك يتم تنظيم عقد إعارة للمدين كي يسترد حيازة المال المرهون رهناً حيازياً ضماناً للقرض.

5. the Netting :

4. وضع يد البنك على حسابات الشركة المتعثرة :

The participants inquired about the "best practices" regarding the

تساؤل حول مدى قانونية وإمكانية إعطاء البنك الدائن الحق في وضع اليد على حسابات وموجودات العميل المتعثر

possibility of implementing the "Netting" in banks where the bank as a creditor is given the right to confiscate and place its authority over the stumbled company's accounts. (set-off)

والموجوده في البنك الدائن (مقاصة).

▪ Reasons for enacting the law:

▪ الاسباب الموجبة لإيجاد قانون :

The participants encouraged the idea of enacting a unified law which regulates the issues in relation to Bankruptcy in its wide concept.

أيد المشاركون فكرة إيجاد قانون موحد ينظم المسائل المتعلقة بالإفلاس بمفهومه الواسع.

▪ Reorganization:

▪ إعادة الهيكلة :

A participant demonstrated that granting a stumbling company a grace period during its reorganization is one of the best measures that may prove useful to both the company and the creditors alike. Emphasizing that the reorganization decision shall be based on a feasibility study and the capability of the company to undertake its business.

أشار أحد الحاضرين الى أن إعطاء الشركة المتعثرة فترة سماح تقوم في أثنائها بإعادة الهيكلة قد يكون من الحلول المنطقية التي تعود بالنفع على كل من الشركة المتعثرة كي لا يتم تصفيتها وبيع موجوداتها في المزاد العلني لا سيما أن هذا البيع قد يضر بحقوق الدائنين ببيع موجوداتها بإثمان تقل عن قيمتها السوقية. مؤكداً أن إتخاذ قرار إعادة الهيكلة يجب أن يكون مبني على دراسة جدوى وإمكانية الشركة من متابعة أعمالها.

▪ Political rights :

▪ الحقوق السياسية :

The participants agreed that the depriving a merchant from his/her political rights is not such a deterrent penalty due to the lack of awareness of the importance of enjoying political rights and participating in the civic community.

رأى المشاركون أن حرمان التاجر من حقوقه السياسية ليس بالعقوبة التي من شأنها أن تردع التاجر عن اللجوء الى إشهار إفلاسه ويعود ذلك الى قلة الوعي حول الحقوق السياسية وأهميتها في تأكيد المواطنة.

Furthermore, such penalty may prove effective for political figures, not merchants whom economic rights outweigh such political considerations.

كما أن الحرمان من هذه الحقوق يكون مؤثر بشكل كبير بالنسبة لرجل السياسة وليس التاجر بالضرورة طالما أن مثل هذه العقوبة لا تؤثر على مستقبله الإقتصادي.

على كل حال لا بد من إقتصار الحرمان من الحقوق السياسية على المفلس احتياطياً.

However, participants agreed that only the merchants found guilty with fraudulent or negligent bankruptcy shall be deprived from their political rights

▪ **General recommendations :**

1. Establishing a central registry for mortgaging movable property (mortgage by possession), which may be placed at the Ministry of Industry and Trade or at the Chambers, provided that all registries are linked to avoid multiple mortgages on the same item of property.
2. Finding a middle ground between the French System that gives highest priority to the workers and the US system, which favors the secured creditor, through working a formula or capping such rights.
3. Providing for the option of reorganization for stumbling companies if the indicators of success were detected.
4. Investigating and verifying the legitimacy of the laborers' claims submitted during the liquidation process through different ways: the social security's subscription, the payment of social security's fees. Taking into consideration that companies with less than 5 employees are not legally bound to subscribe in the Social Security Corporation.
5. If Reorganization system was adopted then modifications to the

▪ **توصيات عامة :**

1. إيجاد سجل مركزي لرهن الاموال المنقولة (الرهن الحيازي) بأن يكون موجود في وزارة الصناعة والتجارة أو في غرف الصناعة والتجارة على أن يتم ربط جميع السجلات في المملكة مع بعضها لتجنب تسجيل الرهن أكثر من مره.
2. إيجاد نظام مشترك ما بين النظام الأمريكي والفرنسي بإحتساب نسب معينة للدائنين المرتهنين والعمال وليس إعطاء أولوية لأحدها بشكل كلي وكامل على الحقوق الأخرى.
3. تبني أسلوب إعادة الهيكلة في الشركات المعثرة إن وجدت مؤشرات على إمكانية الإستمرار في أعمالها.
4. أن يتم التحري حول صحة المطالبات العمالية عند التصفية من خلال عدة أمور : الإشتراك بالضمان الإجتماعي، سداد الإشتراكات المترتبة عليه. مع الأخذ بعين الإعتبار أن الشركات التي يقل عدد عمالها عن خمسة غير ملزمة بالإشتراك في الضمان الإجتماعي وفقاً لأحكام القانون.
5. إذا تم تبني السماح بإعادة الهيكلة فيجب أن يتم هذا التعديل بالتزامن مع تعليمات البنك المركزي الذي يلزم البنوك عند تعثر أي دين لمدة ثلاثة شهور بأن يصنف الدين بأنه متعثر ويترتب على ذلك إجراءات خاصة.
6. فيما يتعلق بوقف الإجراءات في قانون الشركات عند التصفية الإجبارية. وعدم وضوح آلية عمل هذا الإجراء.

Central Bank regulations shall take place. Especially that the said regulations oblige banks to flag delinquent accounts after three months of default and consequently certain procedures shall take place in this regard.

6. Clarifying the stay procedures under forced liquidation in the companies' law, as the mechanism is not clear.

7. The stay procedures in reorganization should not extend to property placed as a security if it was not critical for the operation of the company.

8. Allowing the creditors to participate in making the decision of whether to reorganize or liquidate the company. Moreover allow them to supervise the reorganizing procedures and make it possible to decide stopping the reorganizing of the company if it was clear that it is not useful.

9. deciding on an applicable timeframe to conclude liquidation procedures:

a) All debtor claims shall be pursued through expedited procedures for the purpose of completing the liquidation process as soon as possible.

b) The liquidator's remunerations shall be fixed at a lump sum amount

7. أن لا يشمل وقف الإجراء حالة ما إذا تقرررت إعادة هيكلة الشركة إن كان العقار المرهون مثلاً لا يؤثر في أعمال الشركة وإعادة هيكلتها بمنح الدائن المرتهن الحق في التنفيذ عليه رغم إجراءات إعادة الهيكلة.

8. إعطاء الدائنين الحق في المشاركة بتقرير إعادة هيكلة الشركة أو تصفيتها. بالإضافة الى أن تكون مشاركة في مراقبة الإجراءات المتخذة وإمكانية تحويل إعادة الهيكلة الى تصفية إذا ظهر عدم جدوى إعادة هيكلة الشركة.

9. أن يتم تحديد مدة معينة لإنهاء جميع أعمال التصفية وأن يتم دراسة الإطار الزمني وإمكانية الإلتزام به عملياً من خلال:

أ) إعطاء جميع حقوق الشركة المدينة صفة الإستعجال لتحصيل حقوقها من مدينيتها الآخرين لغايات إكمال أعمال التصفية.

ب) جعل أجور المصفي مبلغ مقطوع يدفع في نهاية عملية التصفية.

10. تخصيص قضاة لنظر قضايا التصفية والإفلاس.

paid at the end of the liquidation process.

10. Appointing specialized judges to examine liquidation and bankruptcy cases.

Fourth Roundtable – Commercial Lawyers Kempinski Hotel – Amman

11/6/2008

▪ General discussion:

▪ مناقشة عامة:

The participants pointed out that the legal provisions governing the concept of “stopping payments” are scattered in several laws in Jordan. The Civil Code deals with insolvency, the Commercial Code provides terms of bankruptcy of merchants and the companies' law regulates liquidation issues related to companies.

تمت الإشارة من قبل المشاركين الى أن مفهوم التوقف عن الدفع متشعب في عدة قوانين بالنظام القانوني منها القانون المدني الذي يعالج الإعسار، القانون التجاري الذي يعالج إفلاس التاجر وقانون الشركات الذي يتناول مسائل تصفية الشركات.

توصلت محكمة التمييز الأردنية في عدة قرارات لها الى ما يلي:

- التاجر يطبق عليه الإعسار المدني في المعاملات المدنية التي يقوم بها خارج إطار عمله التجاري. أما نظام الإفلاس فيطبق على التاجر في معاملاته التجارية.

The Court of Cassation reached the following in its decisions:

- The rules of civil insolvency shall apply to a merchant for debts incurred in his civil dealings, and shall be subject to Bankruptcy with regard to his commercial transactions.
- Companies shall be subject to liquidation procedures in the companies' law but might be declared bankrupt and exercise

- الشركات تنطبق عليها أحكام شهر الإفلاس والصلح الوافي الواردة في قانون التجارة ومن بعد ذلك تطبق الإجراءات الخاصة بالتصفية الواردة في قانون الشركات.

بالإضافة الى أن أحكام تصفية الشركات شكلت بحد ذاتها مشكلة بالنسبة للقضاء وذلك لعدم وضوح أحكامها وعدم صدور نظام تصفية الشركات الوارد النص عليه في قانون الشركات على الرغم من وجود مسودة لهذا النظام وفقاً لممثل دائرة مراقبة الشركات.

Composition within the meaning of the Commercial Code.

The application of the provisions regulating the liquidation of the Company itself is a challenge to the judiciary, due to unclear provisions and the fact that no liquidation's regulation, as mentioned in the Companies Law has been enacted yet, although, a draft of the mentioned regulation is ready according to the representative of the Companies' Control Department.

دور المحاكم في هذه المرحلة غير واضح، كذلك السند القانوني لتدخلها كما لا يوجد تفرقة في الأحكام المتعلقة بالتصفية إن كانت التصفية إختيارية بسبب عدم قدرة الشركة على سداد ديونها عما إذا كانت التصفية لأي سبب آخر مع توافر الأموال اللازمة لتغطية جميع ديونها والتزاماتها.

كما أن مصطلح قاضي التصفية غير واضح وغير معرف في القانون الحالي.

The role of the courts and the basis and extent of their involvement in the voluntary liquidation process is unclear. There is no distinction in the procedures between the voluntary liquidation if it was due to the stop of payments or if it was for any other reason where the necessary funding is available to cover all its debts and obligations.

بالإضافة إلى أن التصفية تتعلق بشركات قد تكون ذات طابع استثماري ضخم لا يجوز تركها بصورة غير موضحة تفصيلاً.

The term of "liquidation judge" is unclear and is not defined in the current law.

Furthermore, liquidation is commonly linked to significant businesses, and as such shall not be left with no clear and detailed set of rules..

▪ The concept of Bankruptcy:

▪ مفهوم الإفلاس:

Bankruptcy in its broad sense shall include merchants and non-merchants, as the bankruptcy system is in essence similar to the interdiction system in the Civil Code; the insolvent debtor does not conduct any of his transactions by himself but through his trustee, and similarly, the merchant conducts his business through the receiver perform all his duties and transactions.

نظام الإفلاس بمفهومه العام يجب أن يشمل الأفراد العاديين والتجار ويعود ذلك إلى أن نظام الإفلاس يشابه إلى حد كبير الحجر على المدين المعسر في القانون المدني حيث أن الأخير لا يمارس أعماله إلا من خلال القيم / الوصي كما هو الحال بالنسبة للتاجر المفلس الذي يتولى وكيل التفليسة جميع أعماله.

▪ Stopping Payments

▪ التوقف عن الدفع:

When the company or the merchant stops to make payments of a commercial debt, the debtor shall obtain a court order or a deed and submit it to the execution department. If this execution is not completed then the procedures of declaring Bankruptcy or the Company's forced Liquidation may commence.

مجرد التوقف عن دفع الدين التجاري بأخذ حكم على الشركة أوالتاجر مثلاً أو سند وعدم تنفيذه بعد طرحه في دائرة التنفيذ يتم البدء بإجراءات شهر الإفلاس أوالتصفية الإجبارية للشركة.

However, some judicial decisions relaxes this interpretation and restricted the declaration of bankruptcy or forced liquidation to cases that indicate that stopping the payment is a result of a bad or critical financial status of the company or the merchant and not only occasional. Such interpretation is a matter of judicial discretion.

وإن كانت بعض الإجهادات القضائية خففت من هذا التطبيق واقتصرت على أن يكون التوقف عن الدفع منبئ بسوء الأحوال الإقتصادية للتاجر أوالشركة وليس توقف عرضي عن الدفع. لكن القانون لم يقر بهذه التفرقة ولا تعدو هذه التفرقة إلا إجهاد قضائي لبعض القضاة.

▪ The Central Bank authorities:

▪ صلاحيات البنك المركزي وهيئة رقابة التأمين:

It was agreed that the Central Bank and the Insurance Commission shall not be given the authorities they enjoy in their current laws to maintain the authority of the Court in deciding on

تم الاتفاق على عدم إعطاء البنك المركزي وهيئة رقابة التأمين الصلاحيات التي يملكها حالياً وذلك لعدم المساس بسلطة المحاكم المختصة بإصدار قرار التصفية من عدمه.

bankruptcy and liquidation.

Furthermore, to have standing to challenge the Central Bank's decision before the competent court to liquidate a bank, a person must own at least (10%) of the liquidated bank's capital or be a creditor to the bank at a minimum of (10%) of its debts or have deposits with the bank of no less than (10%) of the total deposits held at the bank. The law does not provide whether such percentage may be achieved by several persons or only by one person. In the case that such percentage shall be achieved by only one person, any actual challenge or appeal becomes rather impossible due to the enormous amount of money with which the bank deal.

The participants agreed that excluding these sectors from the laws and devoting special rules and laws to govern them will open the door to other strong regulators to request the exclusion of their respective sectors, which is unacceptable.

However, some participants pointed out that the fact that insurance companies and banks deal with funds of other people, justifies having special rules for bankruptcy and liquidation, which may still be part of a uniform law.

- **The justifications of the Central Bank's decisions to liquidate a bank.**

In the case of voluntary liquidation,

بالإضافة إلى أن إمكانية الطعن بقرار البنك المركزي غير متحقق إلا إذا تم تقديم هذا الطعن ممن يملك (10%) من رأسمال البنك أو من الدائن الذي يملك ما لا يقل عن (10%) من الديون في ذمة البنك. لا يوجد تفسيرات فيما إذا كانت النسبة السابقة يمكن أن تكون مشكلة من مجموعة أشخاص أو من شخص واحد سيما أنه إن كانت من شخص واحد فإن الطعن بهذا القرار سيكون أقرب إلى الإستحالة وذلك لضخم المبالغ التي يتعامل بها أي بنك.

كما تم التوصل إلى أن إستثناء القطاعين السابقين من القانون وتخصيص قواعد خاصة تحكمها ستجعلنا عرضة بالنهاية إلى المطالبة بالإستقلالية كقطاع الإتصالات والكهرباء... الأمر الذي لا يعد مقبولاً.

ومن جهة أخرى إتجه جانب من الحضور إلى الإشارة إلى أن شركات التأمين والبنوك لها تأثير كبير على الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى أن المؤسسات المصرفية والمالية تعمل بأموال الغير وعليه فإقترحوا بالأخذ بنصوص خاصة بهذه الشركات في القانون الموحد أو الإبقاء على القوانين الخاصة بها.

- أسباب إصدار البنك المركزي لقرارات التصفية:

في حالة تصفية البنك إختبارياً فيجب الحصول على موافقة البنك المركزي إبتداءً والذي يتمتع بصلاحيات واسعة في

the bank shall obtain the prior approval of the Central Bank which enjoys a broad discretion to approve or reject such request.

As for the forced liquidation, the provisions regulating such decision are considered to be very wide and general. This grants the Central Bank unacceptable broad authorities with this regard, particularly, the Central Bank may cancel the bank's registration and therefore hinder the bank's transactions.

▪ International practices with regard to insurance companies and banks.

The Expert indicated that it is an international practice to have special rules for banks and insurance companies in separate special laws. Therefore the existence of Central Banks and the Deposit Insurance Committee is one of the best practices, which are applied in the United States as well. And it would be better to leave the status of banks as is.

Similarly, insurance companies have separate rules in the united states that are different from other companies.

▪ Reasons for enacting the law:

To provide for the priority of protecting shareholders with minor shares in the company and who work with these companies such as lawyers and auditors.

القبول أو الرفض.

أما في التصفية الإجبارية فالنصوص التي تعطي البنك المركزي إمكانية تصفية البنوك تتسم بصفة العمومية والإتساع فلا يجوز أن تكون صلاحية البنك بهذا الخصوص واسعة، لا سيما أن للبنك المركزي صلاحية إلغاء ترخيص البنك وبالتالي عرقلة ممارسته لأعماله المصرفية.

▪ الممارسات الدولية فيما يتعلق بشركات التأمين والبنوك.

وفقاً للخبير فقد وضح أنه عادة ما يتم وضع أحكام البنوك وشركات التأمين بشكل منفصل عن بقية الشركات الأخرى. وعليه فإن وضع البنك المركزي ومؤسسة ضمان الودائع هي من الممارسات الدولية والتي يؤخذ بها أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه من الأفضل أن يتم ترك الأمور على ما هي عليه بالنسبة للبنوك.

أما فيما يتعلق بشركات التأمين فبين أنها أيضاً تتمتع بقواعد منفصلة في النظام الأمريكي.

▪ الأسباب الموجبة للقانون:

أن يتم إضافة أولوية حماية صغار المساهمين في الشركات ومن يعملون مع هذه الشركات كالمحامين ومدققي الحسابات.

كما أن الناحية الاجتماعية لا تقل أهمية عن حماية الدائنين

وذلك لإرتباطهما الوثيق.

The importance of the social aspect is no less than the importance of protecting the creditors since both are strongly interrelated.

ذلك لا يعني إهمال فئة كبار المساهمين في الشركات وذلك لأنهم في الأغلب مستثمرون وأي تشدد غير مبرر عليهم سيؤدي إلى الحد من الإستثمار.

Having said that, it does not mean to neglect the investors, because treating them unfavorably will discourage further investments.

▪ How is it possible to enact an efficient law?

In the course of drafting a new law, the principle of general application and good faith dealings shall be given due consideration.

And as such, granting banks extreme protection is considered unfair, especially that banks shall investigate the company before lending it and conduct proper due diligence.

▪ The priorities of debts in the Liquidation:

There has to be clear priorities and specific mechanism by which the companies' assets shall be distributed upon liquidation, rather than having scattered laws regulating these issues such as the civil, companies', execution, labor, banking and commercial law...

▪ كيف يمكن تطوير قانون فاعل ؟

يجب أن يتم مراعاة العمومية عند صياغة القانون وعدم إفتراض سوء النية لدى الشركة أو المصفي.

وأما عن تشديد القوانين لحماية البنوك فهو أمر غير منصف سيما وأن الأولى بالبنك أن يتحرى من إلتزامات الشركة المقترضة قبل منحها أي قرض.

▪ أولويات توزيع الديون عند تصفية الشركة:

يجب وضوح منهجية وآلية توزيع الأموال وأولويات الدفع وتجميعها عوضاً عن بعثرتها في عدة قوانين كالقانون المدني، الشركات، التنفيذ، العمل، البنوك، التجارة...

▪ Specialized judges:

The participants emphasized the need to have specialized judges in

▪ تخصص القضاة:

أجمع الحاضرين على ضرورة إيجاد قضاة متخصصين بقضايا الإفلاس أو الإعسار.

bankruptcy and liquidation cases.

▪ **Political rights:**

▪ **الحقوق السياسية:**

The participants pointed out that depriving merchants from their political rights is not as significant to them as the obstacles that will face them after declaring their bankruptcy; socially, financially and their reputation...

أشار الحاضرين الى أن هذه العقوبة بحد ذاتها لا تشكل تهديد أوردع للتجار بقدر المعوقات التي ستلحق بهم بعد إشهار الإفلاس من معوقات إجتماعية، مالية والسمعة التجارية...

▪ **Reorganization:**

▪ **إعادة الهيكلة:**

There has to be a distinction when reorganizing a company between small and bigger businesses, through looking into certain indicators to determine the size and importance of the project:

تم الإشارة الى وجوب التفرقة عند إعادة الهيكلة والأخذ بعين الاعتبار حجم هذه الأعمال وتأثيرها على الإقتصاد. وذلك من خلال وضع عدة معايير لحجم المشروع أو الشركة:

- The number of laborers.
- The company's capital
- The business duration

- عدد العمال
- رأس المال
- عدد سنوات العمل

Such factors must be taken into consideration when deciding whether to liquidate or reorganize a company.

وعندها يتم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار وأن لا يتم اللجوء الى التصفية مباشرة بمجرد التوقف عن الدفع.

▪ **General recommendations:**

▪ **توصيات عامة:**

1. Devising a clear work plan with specific timeframe and fund.
2. Introducing modified provisions governing bankruptcy after analyzing bankruptcy and liquidation cases and taking into consideration all the legal gaps and practical limitations that faced the liquidator, receiver or the creditors...

1. وضع خطة عمل واضحة بجدول زمني معين وتمويل محدد.

2. وضع نصوص القانون الموحد للإفلاس بعد دراسة قضايا إفلاس وتصفية واقعية ووضع نصوص تشريعية تتجنب الثغرات التشريعية والمشاكل العملية التي واجهت المصفي، وكيل التفليسة، الدائنين...

3. وضع نصوص تعالج التصفية الاحتياطية كما هو حال الإفلاس الاحتياطي.

4. إعادة النظر بنصوص الإفلاس في قانون الشركات

3. Introducing provisions dealing with "fraudulent liquidation" similar to fraudulent bankruptcy.

الطويلة والقديمة والتركيز على نصوص التصفية حيث ان تطبيق التصفية هو أوسع وأكثر إستعمالاً من الإفلاس نظراً لقضايا الإفلاس القليلة مقارنة مع تصفية الشركات.

4. Revising the provisions addressing bankruptcy in the current law, which are considered outdated with a special focus on the provisions regulating Liquidation since liquidation is more in use than bankruptcy.

5. استحداث صندوق ضمانات يقطع مبلغ احتياطي معين من الشركات عند تسجيلها وذلك لتغطية نفقات التصفية إن وجد لها داع.

5. Introducing a fund for deducting reserved amounts from companies as to cover the liquidating expenses when necessary.

Fifth Roundtable – Judges Kempinski Hotel – Amman

14/6/2008

▪ General Discussion:

▪ مناقشة عامة:

One of the judges mentioned that Bankruptcy procedures (creditor's identification, sale of property...) are the part that takes so long whereas court proceedings with this regard do not exceed one or two years, which is considered as a short period in comparison with the neighboring countries.

أشار القضاة الى أن إجراءات الإفلاس، حصر الدائنين والبيع... هي التي تستغرق الوقت الطويل بينما إجراءات المحاكم في هذا الشأن تكاد لا تستغرق سنة أو سنتين كي يتم إنجازها وهي من الأسرع في المنطقة.

One of the Judges – judge, differentiated between civil insolvency and Bankruptcy indicating that insolvency procedures that take place in court are no more than issuing the order of interdiction of the insolvent

أما أحد القضاة ، ففرق بين الإعسار المدني والإفلاس مبيناً أن إجراءات الإعسار المتعلقة بالمحكمة لا تتجاوز إصدار الحكم بوضع المدين تحت الحجر وذلك لا يستغرق أكثر من جلسة أو جلستين.

أما الإفلاس فإتخاذ القرار في المحكمة لا يحتاج الى وقت طويل ولكن ما قد يستغرق أكثر الوقت هو تعيين وكيل التفليسة ومع ذلك فهي مدة ليست بطويلة جداً لإجراءات

debtor, which does not take more than one or two court sessions.

قانون التجارة تتسم بطابع السرعة.

The judges noted that courts' decisions regarding bankruptcy do not need a long time. But the most time consuming part is appointing a receiver. Nevertheless, this would not need a lot of time considering that procedures relating to commercial matters in the law are usually expedited.

وأضاف مراقب الشركات الى أنه ووفقاً للإحصائيات فإن أسباب التأخير تعود أما الى صعوبة التبليغات وطول أمدها أو بسبب التكاليف في القضايا المنتهية التي تحتاج الى تغطيتها كي تعد منتهية.

The companies' controller added that according to the statistics, the reasons for delays are due to the complicated notification procedure, or for lack of funding to pay for the liquidation case, which needs to be settled before a case is considered closed.

▪ **Special Bankruptcy Rules of Procedure.**

▪ **أصول محاكمات خاصة بالإفلاس:**

One of the Judges pointed out that there shall be a special set of rules of procedure for bankruptcy and liquidation cases. The legal provisions of civil insolvency may not be combined with the commercial bankruptcy, as to expedite the judicial procedures with regard to these disputes in connection with merchants. Therefore specialized procedures shall be determined for these cases.

وضح أحد القضاة أنه يجب ان تكون هنالك أصول محاكمات خاصة بقضايا الإفلاس والتصفية. كما أنه لا يمكن أن يتم جمع النصوص القانونية المتعلقة بالمدين المعسر ضمن أحكام قانون التجارة. أما فيما يتعلق بتسريع إجراءات التقاضي في هذه النزاعات كونها تتعلق بالتجار والشركات التجارية فيتوجب أن يكون هنالك إجراءات خاصة بها لتحقيق هذه الغاية.

▪ **The current law:**

▪ **القانون الحالي:**

One of the judges, described the complication and the lack of clearance in the current law especially with regard to voluntary liquidation; which

أشار أحد القضاة الى تعقيد وعدم الوضوح في القانون الحالي خاصة فيما يتعلق بالتصفية الاختيارية والتي تشمل يد المحكمة عن المراقبة الموضوعية لإجراءات التصفية وتطلق العنان للمصفي وإطالة أمد التصفية وبالتالي التأثير

hinders the court from properly supervising the procedures, which gives discretion to liquidators, who intentionally prolong the liquidation procedures, adversely affecting the rights of stakeholders.

In most cases, the liquidator's remunerations consumes the estate leaving very little to cover the expenses and pay the creditors.

▪ Voluntary liquidation:

The Companies' Controller mentioned that there is a critical aspect in the current law within the voluntary liquidation as there is no provision granting the court the authority to supervise this liquidation. This deficiency will prove more critical as the new Companies' Law brings down the minimum capital of a limited liability company to JD 1000.

▪ Reorganization:

One of the judges emphasized the importance of reorganization and noted that it may well be the only regulated alternative to avoid fraudulent liquidation.

The Companies' Controller added that the reorganization is presented through reorganizing the companies' capital, the administrative structure or altering the objectives of the company to comply with the needs of the local market. Furthermore, the new Companies' draft Law allowed companies under liquidation to be sold

على أصحاب الحقوق.

فأتعاب المصفي تطغى على نتيجة التصفية. وفي بعض الأحيان قد لا يتم تحصيل أتعاب المصفي وذلك لصعوبة تحديدها.

▪ التصفية الاختيارية:

أشار مراقب عام الشركات الى أن الجانب الخطر في القانون الحالي وهو التصفية الاختيارية وبين أن دور المحكمة يتمثل في الإذن للمصفي ببيع الموجودات في الشركة فقط وذلك بموجب إستدعى لا يوجد نصوص تسعف بالرقابة القضائية.

ومما يزيد من أهمية هذا الشأن وخطورة الوضع هو تحفيض رأس مال الشركات ذات المسؤولية المحدودة الى 1000 دينار وفقاً لمسودة قانون الشركات.

▪ إعادة الهيكلة:

أشار احد القضاة أهمية إعادة الهيكلة بأنها الحل البديل الذي يمكن مراقبته لتجنب التصفية الاحتياطية.

وأضاف مراقب عام الشركات الى أن إعادة الهيكلة تتمثل إما في إعادة هيكلة رأسمال الشركة أو جوانب الإدارة التنظيمية أو تعديل أهدافها للتوافق مع متطلبات السوق الحالي. كما أن مشروع قانون الشركات الجديد سيسمح للشركات تحت التصفية بان تندمج مع شركة أخرى ليتم عندها وقف التصفية أو بيع هذه الشركة المراد تصفيتها. ووضح أن هذه الإجراءات مقننة في مسودة قانون الشركات والتي سيتم بموجبه بيع الشركة المراد تصفيتها بقرار الهيئة العامة وشراءها من قبل شركة أخرى بقرار هيئتها العامة تحت رقابة دائرة مراقبة الشركات ويحق للدائنين إبداء اعتراضاتهم بهذا الخصوص. وكل هذه الإجراءات تحصل خارج إطار المحكمة.

to or merged with another company. The creditors shall have the right to object to these decisions. All these procedures shall take place outside the court.

بين أحد القضاة أن إجراءات إعادة الهيكلة يجب أن تتم قبل التصفية وأن يكون للقضاء دور فاعل فيها.

One of the Judges emphasized that the reorganization's procedures shall be taken in advance and not after or while liquidating the company and courts shall have an active role therein.

وأضاف مراقب عام الشركات الى أنه يجب مراعاة ان المؤسسة الفردية من غير المتصور ان يتم شمولها في إطار إعادة الهيكلة وذلك لخصوصيتها وحرية مالكيها في أحد القضاة أنه لا مانع من إدارتها. ومن جانب آخر وضع شمول المؤسسات الفردية الضخمة في إعادة الهيكلة سيما التي تتعلق بها حقوق الأفراد والعمال بشكل كبير.

The companies' controller pointed out that individual enterprises may not be included in the reorganization process subsequent to its characteristic and its owner's free choice of how to run it. However, one of the mentioned that there is no reason for not including such businesses in the reorganization process especially when the mentioned business employs a significant number of workers.

▪ A need for a new law?

▪ الحاجة الى قانون جديد؟

One of the judges emphasized the importance of enacting an independent, separate and elaborate law including special, clear and smooth procedures.

أشار أحد القضاة الى ضرورة وجود قانون مستقل منفصل عن القوانين الأخرى وأن يتوسع فيه بأن يكون له إجراءات خاصة واضحة وسهلة.

One of Judges indicated the importance of including two aspects when introducing a new bankruptcy law in its broader sense to facilitate the quick settlement of such cases but

أحد القضاة الى أن القيام بأي ومن جهة أخرى عبر إستحداث لقانون خاص بالإفلاس بمعناه الواسع يجب أن يشمل جانبين لتسهيل البت في مثل هذه القضايا بالسرعة القصوى:

- جانب موضوعي: وتمتد قواعد هذا الجانب من إقامة الدعوى لحين صدور الحكم بإعلان التصفية أو الإفلاس.

not to include the two aspects in one law:

- Substantive aspect: that regulates filing the case till the point of issuing a liquidation or bankruptcy decision.
- Procedural aspect: regulates the procedures of the liquidation process.

One of the Judges seconded that and added that insolvency shall not be included in the same law whereas it is already regulated in the civil law and the insolvency cases are not as significant as the liquidation and bankruptcy cases.

From a practical point of view, there is an urgent need to introduce such law, as the importance of such cases is not measured by how frequent it occurs but by how much it affects the Jordanian economy. Especially the process governing bankruptcy and liquidation, the collection of debts and the priority of debtors. A new law does not necessarily mean that it shall be enacted from nothing. Provisions may be consolidated from different laws to be in one law as to facilitate and accelerate the process.

However, some judges indicated that it is not necessary to enact a new law but rather to amend and develop the current Commercial Code. And that liquidation provisions need no

- جانب شكلي: يمثل الجانب الإجرائي من التصفية

ووأشار الى عدم جدوى وضع الإجراءات والقواعد الموضوعية في قانون واحد.

أحد القضاة رأي القضاة السابق بضرورة وشارك إستحداث تشريع ينظم حالات الإفلاس والتصفية كون هذه الحالات لا تكون إلا على شركة أو تاجر. أما الإعسار فوجد أنه منظم في القانون المدني وفيه ما يكفي لتنظيم هذه الحالة خاصة أنها حالات قليلة جداً لا تماثل حالات الإفلاس والتصفية.

وبين أنه من ناحية عملية فإنه يوجد حاجة ملحة الى إستحداث قانون جديد حيث أن أهمية هذه القضايا لا تقاس بعددها بل بمدى تأثيرها على الإقتصاد الأردني خاصة في حكم عملية الإفلاس والتصفية وكيفية تحصيل الديون ومراتب الدائنين وليس من الضروري أن يتم إستحداث القانون من الصفر بل من خلال تجميع النصوص المبعثرة في القوانين المختلفة لتسهيل نظر الدعوى وتسريع البت فيها وتحقيق العدالة.

ومع ذلك إتجه بعض القضاة الى عدم الحاجة الى إيجاد تشريع جديد بل أن يتم تطوير وتحديث القانون الحالي بالنسبة لقانون التجارة. وأن التصفية لا تحتاج الى أي تعديل بإستثناء أحكام التصفية الاختيارية.

amendments except for the voluntary liquidation provisions.

▪ the concept of bankruptcy:

One of the Judges explained that there has to be a purpose for distinguishing between the terms (liquidation, bankruptcy and insolvency), since all of them have one meaning. The bankrupted merchant will reach the same result as the liquidated company.

▪ Banks and Insurance Companies:

The Companies' Controller explained that excluding banks and insurance companies from the terms of the law governing other companies' is unacceptable. In the meantime, he highlighted the necessity of maintaining special provisions to regulate banks within the law in connection with liquidation procedures only. As for the insurance companies, he said that such companies shall not be any different from any other public shareholding company.

One of Judges explained that if the current law was improved with regard to bankruptcy and liquidation, whether by amending the current provisions or bringing them together in a separate

▪ مفهوم الإفلاس:

أحد القضاة الى أنه لا بد من وجود غاية أو هدف تحدث من هدم التفرقة في المصطلحات بين الإعسار، الإفلاس والتصفية خاصة أن مؤداهم واحد في النتيجة فالتاجر المقرر إشهار إفلاسه سيصل الى نفس نتيجة إعلان تصفية الشركة.

▪ البنك المركزي وشركات التأمين:

وضح مراقب عام الشركات أن إستثناء البنوك وشركات التأمين من أحكام القانون المتعلق بالشركات الأخرى هو أمر غير محبذ مع تسليطه الضوء على منح البنوك ضمن إطار القانون نصوص معينة تراعي خصوصيتها بإجراءات التصفية. أما شركات التأمين فوضح أنها لا تتمتع بأي خصوصية عن أي شركة مساهمة عامة أخرى.

أحد القضاة بين أنه إذا تم تعديل القانون الذي ينظم الإفلاس والتصفية بإطار جديد سواء بتعديل و/أو جمع النصوص المبعثرة بمعالجة جميع حالات الإفلاس والإعسار فالاستثناء لا يعود له مبرر أما إذا تم الإبقاء على الحال كما هو الآن فيجب أن يتم الإبقاء على شركات التأمين والبنوك على حالتها. مع ضرورة وضع نصوص خاصة واضحة في القانون الجديد تنظم تصفية شركات التأمين والبنوك.

وأضاف القاضي الى أن إعطاء البنك المركزي الصلاحية

law that deals with all the bankruptcy and insolvency issues, there should be no need to exclude the mentioned companies. He also added that the provisions of the new law shall be clear and customized for the liquidation of banks and insurance companies.

Judge added that giving the Central Bank the authorities it has now is justifiable. Since it is the only body practically and technically capable to relate to the banking business. As for the insurance companies, there is no reason for enacting independent and separate laws to regulate this type of business from other companies.

While a number of judges explained that insurance companies deal with lots of clients as the case it is with banks. Therefore, entrusting its issues to a special insurance committee is understandable.

▪ The priority of debts:

The companies' controller pointed out that if the liquidation expenses (advertisements, stocktaking committees...) were not given the priority upon other expenses then no liquidation shall take place.

As for the liquidator's remunerations then this shall be linked to the period and the size of the liquidated business and the General Assembly shall determinate in advance (in the voluntary liquidation) the liquidator's remunerations and the liquidation period and this shall not be left to the discretion of the liquidator.

المعطاة له حالياً تعلق بأنه الجهة الأكثر مقدرة من الناحية العملية والفنية على فهم واقع البنوك. أما بخصوص شركات التأمين فلا مبرر لاستحداث قوانين مستقلة لمثل هذا النوع من الشركات فأهميتها ليس بالمبرر الكاف لإفرادها عن الشركات الأخرى.

ومن جهة أخرى وضع جانب آخر من القضية الى أن شركات التأمين يتعاملون مع قطاع واسع من العملاء كما هو الحال في البنوك. لذا فلا مانع من أن تكون بعيدة عن المحاكم وأن تتولى شؤونها هيئة خاصة بالتأمين.

▪ أولويات الديون:

بين مراقب عام الشركات الى ان نفقات التصفية (الإعلانات، لجان الجرد...) إن لم يتم تقديمها على بقية الحقوق فلن تتم التصفية أساساً.

أما أتعاب المصفي فيجب أن ترتبط بمدة وحجم التصفية وأن تحدد الهيئة العامة في التصفية الإختيارية ابتداءً أتعاب النصفي ومدة التصفية وأن لا تترك لتقدير المصفي.

ومن ثم تأتي حقوق العمال والدائن المؤمن ومن بعده الدائن العادي.

تم بحث أولوية حقوق الدولة لا سيما ضريبة الدخل

Afterwards the laborer's debts and the secured debtor then the ordinary (unsecured) debtors.

The priority of the treasury debts was discussed especially the income tax, sales tax and social security. The participants agreed that it is illogical to grant these debts the priority of the treasury debts especially if the mentioned entities neglected the claim of such debts over the years to come and collect its debts before any other debtor.

▪ **Specialized Courts and Judges.**

Specialization has many advantages as it speeds up the resolution of cases and the following up of procedures. The judges explained that the judicial council and the ministry of justice aim at establishing specialized commercial and civil chambers within the courts, which will dramatically speed up the dispute resolution in the future.

▪ **Civil rights:**

The judges pointed that this is a common practice in most legislation; nevertheless, the deprivation of political rights shall be restricted to merchants who committed fraudulent bankruptcy.

▪ **Stopping Payments.**

The judges were of the view that this should be a matter of discretion for the courts to assess whether such stoppage is due to serious delinquency of the company or occasional. In doing

والمبيعات والضمان الإجتماعي وأجمع الحضور على عدم منطقية إعطاء الأولوية لها بوصفها أموال أميرية بعد أن تكون هذه الجهة قد قصرت في المطالبة على مدى السنوات السابقة لتأتي وتتصدر توزيع أموال التصفية أو التقلية فالمقصر أولى بالخسارة.

▪ **تخصص القضاة والمحاكم**

التخصص يعود بفوائد سرعة البت في القضايا ومتابعة الإجراءات. وأشار القضاة الى أن المجلس القضائي ووزارة العدل يعملون على استحداث غرف تجارية ومدنية مما سيعمل على حل النزاع جذرياً في المستقبل.

▪ **الحقوق السياسية:**

معظم التشريعات قد أخذت بهذا الإتجاه بأن يحرم المفلس من حقوقه السياسية مدة معينة. إلا أن الحرمان من هذه الحقوق يجب أن يتم قصرها على المفلس إحتيالياً لا أن تشمل جميع حالات الإفلاس.

▪ **التوقف عن الدفع:**

يجب أن يكون هناك صلاحية تقديرية للمحكمة لأن تحدد إن كان التوقف عن الدفع ناتج عن تعثر بسيط خاصة إن قدم الطلب من المدين. التحقق من أكثر من بداية الإنهيار فمن الممكن تجاوز أوتقليص الإنهيار. وأن يتم ربط قرار اعتبار الدائن متوقف عن الدفع بحجم المبالغ المالية المتوقف عن

so, due consideration shall be given to the amount of the late payments, the commercial reputation of the merchant and the duration in which the debtor stopped paying.

أدائها، السمعة التجارية والمدة التي تم التوقف فيها عن الدفع.

▪ **General recommendations:**

▪ **توصيات عامة:**

1. To differentiate between the provisions, which regulate the status of the individual merchant and the company as a merchant.
2. Establish a fund to collect a fixed sum by the company that is being founded to cover the liquidation expenses if necessary.

1. التفرقة في الأحكام التي تنظم حالة التاجر فيما إن كان شخص طبيعي عما إن كان شخص معنوي.
2. تأسيس صندوق (ضمانات) تدفع الشركة عند تأسيسها مبلغ احتياطي لتغطية نفقات التصفية إذا وجد حاجة لذلك.

الملحق 2

نتائج الاستبيان

نتائج استبيان حول السياسة القانونية الخاصة بموضوع الإفلاس والإعسار والتصفية

حيث أن وزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات قد عقدت عدد من ورشات العمل وجلسات المشاورة لمراجعة مواضيع الإفلاس والإعسار والتصفية بالتعاون مع الهيئات المختصة وجمعيات القطاع الخاص، فإنه يرجى الإطلاع وملء هذا الاستبيان الخاص حيث ستقوم دائرة مراقبة الشركات بالاستعانة بملاحظاتكم وآرائكم عند وضع السياسات القانونية العامة .

1. المهنة (الرجاء وضع إشارة () على جميع ما ينطبق)

- | | |
|-------------------------|-----------------------------------|
| أ - قاض | ب - مالك مشروع أو مدير 8 |
| ج - محام 3 | د - مدير أو موظف في مؤسسة مالية 4 |
| هـ - ممثل لجمعيات أعمال | و - موظف حكومي 1 |
| ز - أكاديمي قانوني | ح - مصفي قانوني |
| ط - مدقق قانوني | ي - أخرى (الرجاء التوضيح) 6 |

2. كم عدد قضايا الإفلاس والإعسار والتصفية التي توليتها/شاركت بها خلال الأعوام الثلاثة الماضية؟

عدد الحالات	الإفلاس	الإعسار	التصفية الاختيارية	التصفية الإجبارية	دورك في العملية
صفر					
1	3		2	1	
2-5		1			
6-15					
أكثر من 15					

3. ما هي أولوية الأهداف والسياسات العامة التي يجب أن تحكم السياسة التشريعية والقانونية ؟

الأولوية (بدون ترتيب)	الرجاء التحديد بالأرقام من (1 - 8) وفقاً للأهمية
تسهيل الاقتراض وإعطاء شروط أفضل للمقترضين (متطلبات الضمان، مدة القرض، معدل سعر الفائدة)	6.125

2.625	السماح للمؤسسات المتعثرة بالاستمرار بالعمل للحفاظ على وظائف العاملين بها
2.625	تشجيع المؤسسات في الإقدام على المخاطرة
2.75	توزيع العائدات بعدالة فيما بين الدائنين
2.5	زيادة الدفعات المؤداة إلى الدائنين
2.37	فرض العقوبات على المدينين المعسرين والإدارة غير الحكيمة
2.5	تصفية الشركات المتعثرة سريعاً و تحويل موجوداتها إلى استثمارات أكثر نفعاً
	أهداف أخرى (الرجاء التوضيح): _____

4. أي من حقوق الدائنين التالية يجب أن تعطى الأولوية القصوى عند توزيع الموجودات / العوائد الناتجة عن التصفية ؟

الأولوية (بدون ترتيب)	الرجاء التحديد بالأرقام من (1 - 8) وفقاً للأهمية
تكاليف التصفية (أتعاب المصفي ، النفقات)	2.375
ضرائب الحكومة	2.5
نفقة الزوجة والأبناء	2.625
الدائنون المرهقون	2.375
أجور العمال	2.25
المزودون	2.625
حملة الأسهم	2.65
مطالبات أخرى (الرجاء التوضيح)	_____

5. ما هي المعوقات التي واجهتها / لاحظتها عند السير بإجراءات التصفية الاختيارية أو الإجبارية، أو شهر الإفلاس ؟

المشكلة (بدون ترتيب)	الرجاء التحديد بالأرقام حسب درجة الصعوبة (من 1 - 10)
إجراءات سير الدعوى	4
إجراءات بيع الموجودات	3
إدارة المصفين	3
عدم وضوح نصوص القانون	3
قرارات المحاكم	3

3	قلة معرفة أو تحضير الدائنين
2	تصرفات الدائنين الاحتياطية
2	خطط التأخير من المدينين
2	تصرفات المدينين الاحتياطية
	ضعف إجراءات و/أو ممارسات التنظيم

6. هل يجب أن يتم إتباع إجراءات شهر افلاس وتصفية تختلف باختلاف حجم المشروع (صغير ، متوسط ، كبير) أو الشكل القانوني (شركة ذات مسؤولية محدودة ، شركة شخص واحد ، شركة مساهمة عامة ، الخ...)

نعم ___ 17 لا ___ 4

7. هل يجب أن تحوي المحاكم الأردنية على التخصص وفقاً للتنظيم التالي؟ (الرجاء اختيار شكل تنظيمي واحد فقط)

أ - محاكم تجارية متخصصة ___ 6

ب - غرف تجارية ضمن محاكم بداية الحقوق ___ 2

ج - محاكم افلاس وتصفية متخصصة ___ 4

د - قضاة متخصصون بالافلاس والتصفية ___ 2

هـ - قضاة متخصصون بالمعاملات التجارية ___ 3

و - أشكال أخرى مقترحة 1_____

8. هل يجب أن يتم معالجة موضوع (الفرد / المعسر المدني) ضمن قانون جديد؟

نعم ___ 18 لا ___ 2

9. هل يجب أن يشتمل القانون المقترح على نظام إعادة الهيكلة المالية والإدارية للشركات المتعثرة في الاردن؟

نعم ___ 13 لا ___ 4

10. هل يجب الإبقاء على عقوبة الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية بالنسبة للتاجر المفلس؟

نعم ___ 7 لا ___ 13

11. هل هنالك حاجة إلى قانون موحد للإفلاس والتصفية والإعسار أم أن تعديل القوانين الحالية سيكون كافياً ؟

أ - قانون جديد موحد ___ 12

ب - تعديل المواد ضمن القوانين المطبقة حالياً ___ 8

الرجاء القيام بتزويدنا بأي ملاحظات وتوضيحات تجدها مفيدة في هذا الشأن.

12. ما هي التسمية التي تفضل إطلاقه على هذا الموضوع/القانون ؟

- قانون الافلاس والتصفية
- قانون العسر المالي
- قانون الادارة الغير الرشيدة
- قانون الافلاس
- قانون معالجة الديون
- قانون هيكله الديون

الملحق 3

قائمة دليل UNCITRAL للسماح المشتركة لقانون اعسار مالي مؤثر وفعال:

- (أ) تحديد المدينين الذين قد يكونوا عرضة لاجراءات الاعسار المالي بما في ذلك المدينين الذين قد يحتاجون الى نظام اعسار مالي فعال.
- (ب) التقرير متى يجوز المباشرة في اجراءات الاعسار المالي ونوع الاجراءات التي يمكن المباشرة بها والطرف الذي قد يطلب المباشرة وفيما إذا أن معايير المباشرة يجب أن تختلف اعتمادا على الطرف الطالب للمباشرة فيها.
- (ج) المدى الذي يتوجب السماح فيه للمدين بالمحافظة على السيطرة على الأعمال بمجرد ابتداء اجراءات الاعسار المالي أو أن يتم عزله وأن تعيين طرف مستقل (ويشار اليه في الدليل التشريعي بـ "ممثل الاعسار المالي") للإشراف على وإدارة المدين والتفريق بين التصفية وإعادة التنظيم التي سيتم عملها بهذا الخصوص.
- (د) تحديد أصول المدين التي ستكون خاضعة لاجراءات الاعسار المالي والتي تشكل الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي.
- (هـ) حماية الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي من اجراءات الدائنين والمدين نفسه وممثل الاعسار المالي وحيث تنطبق التدابير الوقائية على دائنين بضمانات، الطريقة التي سيتم فيها حماية القيمة الاقتصادية للمصلحة الضمانية خلال اجراءات الاعسار المالي.
- (و) الطريقة التي يجوز لممثل الاعسار المالي التعامل فيها مع العقود المبرمة من قبل المدين قبل مباشرة الاجراءات والتي لم يتم المدين ونظيره بموجبها بتنفيذ كامل التزاماتها على التوالي.
- (ز) المدى الذي يمكن بموجبه تنفيذ حقوق التقاض او حمايتها بالرغم من مباشرة اجراءات الاعسار المالي.
- (ح) الطريقة التي يجوز فيها لممثل الاعسار المالي استخدام أو التصرف في أصول الممتلكات الخاضعة للاعسار المالي.
- (ط) المدى الذي يمكن لممثل الاعسار المالي أن يبطل فيه بعض أنواع المعاملات التي ينجم عنها اجحاف في مصالح الدائنين.
- (ي) في حالة اعادة التنظيم، إعداد خطة اعادة التنظيم والقيود، إن وجدت، التي سيتم فرضها على محتوى الخطة وعلى معد الخطة والشروط المطلوبة للموافقة عليها وعلى تنفيذها.
- (ك) حقوق والتزامات المدين.
- (ل) واجبات ووظائف ممثل الاعسار المالي.
- (م) وظائف الدائنين ولجنة الدائنين.
- (ن) النفقات والمصاريف المتعلقة باجراءات الاعسار المالي.
- (ص) معالجة المطالبات وتصنيفها لأغراض توزيع عوائد التصفية.
- (ع) توزيع عوائد التصفية.
- (ف) ابراء أو التصفية النهائية للمدين.
- (س) نتيجة الاجراءات.

الملحق 4

أتعاب المصفي

بمقارنة أنظمة سلم أتعاب المصفين في صربيا والمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فقد وجدنا المبادئ العامة التالية حول تخصيص أتعاب ومكافآت المصفين في قضايا الاعسار المالي.

- تحدد الأتعاب والمكافآت في كل الدول التي تم مقارنتها كنسبة مئوية من القيمة المتحققة من بيع الأصول من الممتلكات الخاضعة للافلاس.
- يوجد لدى كل الدول التي تم مقارنتها قواعد مختلفة حول مكافأة اضافية علاوة على المبلغ المحدد بموجب سلم الأتعاب الثابت. وعلى اية حال، فإن المبادئ متشابهة، على سبيل المثال، التعقيدات، مدى رضى الدائنين، الانخراط في عمليات أعمال المدين الخاضع للافلاس الخ.. إن الاختلافات بين الدول التي تم مقارنتها فيما يتعلق بالمكافأة الاضافية مبنية على مستوى التفاصيل المنصوص عليها في الأنظمة والمعايير والارشادات.
- في دول القانون القاري (مثل المانيا) يتم تحديد الأتعاب والمكافآت بموجب تشريعات قانون فرعي والتي تنظم وتحدد بالتفصيل المعادلة والسلم وفقا لما يتم تحديده بخصوص اتعاب ومكافآت مدراء ادارة التفليسة.
- في دول القانون العام (مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة) يتم تحديد مكافأة المصفي/ المصفي من قبل لجنة الدائنين / لجنة التصفية. وإذا لم يتوفر لجنة، فانه يجوز تحديدها في اجتماع للدائنين. يجوز تحديد المكافأة كنسبة مئوية من القيمة المتحققة من بيع الأصول أو الموزعة أو بناء على الوقت. يقوم منظمو الافلاس بتزويد المعايير والارشادات لعملية احتساب الأتعاب والمكافآت بناء على سلم العوائد أو التوزيع. في حالة المكافأة على اساس الوقت يقوم المنظم بتزويد نموذج لطبعة مع ارشادات للتنفيذ مع طلب لاثبات الدليل.

USAID Jordan Economic Development Program
Salem Center, Sequleyah Street
Al Rabieh, Amman
Phone: +962 6 550 3050
Fax: +962 6 550 3069
Web address: <http://www.sabeq-jordan.org>